Financial Statement Analysis

تحليل القوائم المالية

مدخل نظري وتطبيقي

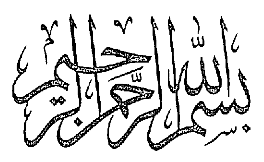
الدكتور
مؤيد راضي خنفر

الدكتور
غسان فلاح المطارنة




دار
المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة





تحليل القوائم المالية

مدخل نظري وتطبيقي

Financial Statement Analysis

رقـــــــم التصـــــنيف : 657.48

المؤلف ومن هو في حكمه : مؤيد راضي خنفر / غسان فلاح المطارنة

عنـــــوان الكـــــتاب : تحليل القوائم المالية

رقـــــم الإيـــــداع : 2006/1/116

الـــــواصـــــفـــــات : التحليل المالي / القوائم المالية / المحاسبة المالية

بـــيانـــات الـــنشـــر : عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى 2006م – 1426هـ

الطبعة الثالثة 2011م – 1432هـ



عنوان الدار

الرئيسي : عمان - العبدلي - مقابل البنك العربي هاتف : 5627049 6 962+ فاكس : 5627059 6 962+

الفرع : عمان - ساحة المسجد الحسيني - سوق البتراء هاتف : 4640950 6 962+ فاكس : 4617640 6 962+

صندوق بريد 7218 عمان - 11118 الأردن

E-mail: Info@massira.jo . Website: www.massira.jo

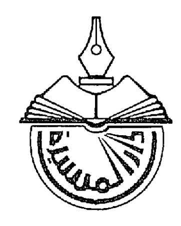
تحليل القوائم المالية

مدخل نظري وتطبيقي

Financial Statement Analysis

الدكتــور
مؤيـد راضـي خنـفـر
قسم المحاسبة - جامعة الزيتونة

الدكتــور
غسـان فلاح المطـارنـة
قسم المحاسبة - جامعة آل البيت





الفهرس

الفصل الأول

مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي

الفصل الثاني

تحليل القوائم المالية

الفصل الثالث

أدوات تحليل القوائم المالية

الفصل الرابع

النسب المالية

الفصل الخامس

تحليل قائمة التدفقات النقدية

الفصل السادس

تحليل التعادل

الفصل السابع

تحليل الرفع

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

تزايد الاهتمام بتحليل القوائم المالية خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات المساهمة. وقد تعاظم ذلك الاهتمام في العقدين الأخيرين بعد ما شهدت تلك العقود العديد من الانهيارات والأزمات المالية في بعض الشركات الكبرى، لذا فقد أضحى التحليل المالي أداة اساسية يمكن من خلالها تقييم أداء الشركات والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي.

وهو ما يحتاج في كل الحالات إلى محللين ماليين أكفاء يستطيعون القيام بهذه المهمة.

لذا حرصت الجامعات على إدراج مساق تحليل القوائم المالية والتحليل المالي كمساق إجباري ضمن خططها الدراسية لتخصصي المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.

وقد حاولنا من خلال هذا الكتاب أن نغطي مفردات تلك الخطط من خلال إفراد سبعة فصول كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: وهو بعنوان (مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي) حيث يقدم هذا الفصل تعريفاً للمحاسبة كنظام للمعلومات ويبين أجزاء ذلك النظام بالإضافة إلى مفاهيم القياس والاعتراف المحاسبي ثم ينتقل إلى استعراض مخرجات النظام المحاسبي.

أما الفصل الثاني: (تحليل القوائم المالية) فقد هدف بشكل أساسي إلى تبيان مفهوم التحليل المالي وأهم أهدافه كما يبين أهم الأطراف المستفيدة منه بالإضافة إلى مستويات التحليل المالي وأهم خطواته.

الفصل الثالث: (أدوات تحليل القوائم المالية) تناول هذا الفصل الأدوات المختلفة التي يمكن استخدامها في التحليل المالي من قبيل التحليل العمودي والتحليل الأفقي

وتحليل الاتجاهات، وقد تم استعراض كل هذه الأدوات بشكل تفصيلي مع تبيان أوجه استخدام ومحدودية كل أداة على حدة.

وأفرد الكتاب فصلاً كاملاً للنسب المالية وهو الفصل الرابع بعنوان (النسب المالية) وقد تم من خلال هذا الفصل استعراض التعريفات المختلفة للنسب وأهم التصنيفات الشائعة لها، ويتناول الفصل أهمية كل نسبة مالية ومدلولاتها ومؤشرات الارتفاع والانخفاض فيها بالإضافة إلى استعراض أهم محددات استخدام هذه النسب.

وقد عرض الفصل الخامس وهو بعنوان (تحليل قائمة التدفقات النقدية) بشيء من التفصيل قائمة التدفقات النقدية: أهميتها وخطوات إعدادها كما تم تناول طرق إعداد هذه القائمة بشقيها المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى الأدوات المختلفة المستخدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية.

أما الفصل السادس (تحليل التعادل) فقد تناول مفهوم نقطة التعادل والافتراضات التي يقوم عليها تحليل التعادل كما تم استعراض آلية تحديد نقطة التعادل والعلاقة بين مفهوم التعادل ومفهوم المخاطرة.

ويعرض الفصل السابع والأخير (تحليل الرفع) مجالات الرفع المختلفة وكيفية استخراج درجة الرفع في هذه المجالات، كما تناول الفصل مفهوم الرفع المشترك واستخراج درجة الرفع المشترك وتوضيح أثر ذلك الرفع على الكثير من العوامل المختلفة.

ختاماً نتمنى أن تكون قد وفقنا في إعداد هذا الكتاب لخدمة كافة الأطراف في مجال التحليل المالي، ونود هنا أن نناشد جميع هذه الأطراف مراسلتنا على عناوين المؤلفين ودار النشر لأية ملاحظات أو استفسارات تسهم في تطوير هذا الكتاب.

والله ولي التوفيق

المؤلفان

الفصل الأول

مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي

مفاهيم القياس والاعتراف والتقارير المالية

أهداف الفصل :

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب ملماً بما يلي :

- تعريف المحاسبة .
- نظام المعلومات المحاسبي .
- خصائص المعلومات المحاسبية .
- مفاهيم القياس والاعتراف المحاسبي : الفروض، المبادئ، والقيود المحاسبية .
- التقارير المالية : قائمة الدخل، قائمة الوضع المالي، قائمة التدفق النقدي، تقرير المدقق، وتقرير مجلس الإدارة.



الفصل الأول

مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي

مفاهيم القياس والاعتراف والتقارير المالية

تعريف المحاسبة:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي (Accounting Information System) بشكل أساسي إلى تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمشروع بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة، ولعل ذلك يبدو واضحاً من تعاريف المحاسبة المختلفة التي نسوق منها:

"المحاسبة نظاماً للمعلومات يهتم بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات" .

كما يمكن تعريفها بأنها "نشاط خدمي (Service Activity) وظيفته تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الأنشطة الاقتصادية في المنشآت لمتخذي القرارات بهدف ترشيد قراراتهم واستخدام أمثل للموارد المتاحة" .

وتبين هذه التعريفات في مجملها أن للمحاسبة 3 وظائف رئيسة هي :

تحديد (Identifying) البيانات التي يمكن تجميعها تمهيداً لإدخالها للنظام لمعالجتها وتشغيلها (Processing) ومن ثم التقرير عنها وتوصيلها (Communicating) للمستخدمين.

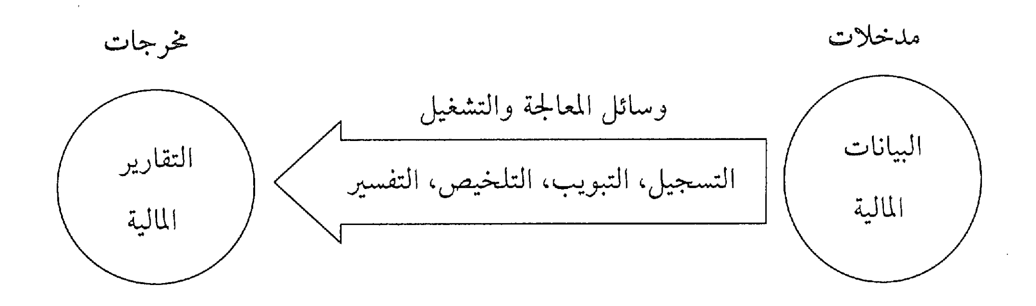
نظام المعلومات المحاسبي:

وتظهر هذه الوظائف أجزاء نظام المعلومات المحاسبي الثلاث :

المدخلات ووسائل المعالجة والتشغيل ومخرجات النظام المحاسبي (انظر الشكل) (1-1).

شكل رقم (1-1)

أجزاء نظام المعلومات المحاسبي



أما مدخلات النظام المحاسبي (Inputs) والتي يتم تجميعها وحصرها تمهيداً لإدخالها للنظام لمعالجتها فهي عبارة عن الأحداث الاقتصادية في المنشآت وهي أحداث وعمليات ذات طبيعة مالية، لذا يطلق عليها البيانات المالية (Financial Data) حيث لا يستطيع هذا النظام التعامل إلا مع هذا النوع من البيانات وهي ناتجة عن عمليات مالية تكون المنشأة صاحبة النظام المحاسبي طرفاً فيها، ويتم التعبير عنها بوحدة النقد المستخدمة، كما يتم تفريغ هذه البيانات وتجميعها من الوثائق والمستندات المختلفة . وقد عبر التعريف عن عمليات وإجراءات هذا الجزء من النظام بالمصطلح تحديد (Identifying) .أما الجزء الثاني وسائل التشغيل (Processing Means) : فهي الوسائل والإجراءات التي يستخدمها النظام لمعالجة البيانات الأولية (المدخلات)، لتحويلها إلى معلومات مفيدة في نهاية المطاف (المخرجات) . وهذه الوسائل تتلخص بإجراءات: التسجيل والتبويب والتلخيص والتفسير، حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات بالدفاتر والسجلات المحاسبية المختلفة كدفاتر اليومية والأستاذ والدفاتر المساعدة، وقد عبر التعريف عن هذه العمليات من النظام المحاسبي بالقياس (Measurement) .

أما الجزء الثالث من نظام المعلومات المحاسبي فهو المخرجات وقد عبر عنها التعريف بالتوصيل (Communicating)، وهي من أهم وظائف المحاسبة على الإطلاق، خاصة في عالم تأخذ فيه المعلوماتية حيزاً كبيراً .

فالمخرجات في النظام المحاسبي تتكون من تقارير وقوائم مالية يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم ومفهوم حتى يستطيع المستخدم الاستفادة منها وتتكون هذه التقارير من نوعين : تقارير داخلية وتقارير خارجية. وبذلت جهوداً حثيثة من مختلف الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز هذه المخرجات وجعلها أكثر إفادة للمستخدم، وكان من أهمها ما قدمه معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) بخصوص الأهداف الأساسية لمخرجات النظام المحاسبي (التقارير المحاسبية المنشورة)، وتلك التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة في أمريكا (FASB) بخصوص معايير جودة المعلومات المحاسبية . ونسوق هنا أهم ما تضمنته هاتين الدراستين من توضيح لأهداف التقارير المالية وخصائص المعلومات والمخرجات التي يجب أن يقدمها نظام المعلومات المحاسبي .

فقد وضحت دراسة الـAICPA أن الأهداف الأساسية للتقارير المالية تتلخص فيما يلي:

1) توفير معلومات مالية عادلة وموثوق بها عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المنشأة من جهة والالتزامات المترتبة عليها تجاه المالكين والمقرضين من جهة ثانية .

2) تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالتغيرات الحادثة في المركز المالي للمنشأة.

3) توفير المعلومات الكافية واللازمة لتمكين المستخدمين من اشتقاق واستخراج بعض المؤشرات الكمية المفيدة .

4) الإفصاح عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية حيث تقوم الشركات بتحقيق هذه الأهداف من خلال نشرها للتقارير المالية السنوية والتي تتضمن التقارير المالية الأساسية، الدخل، والوضع المالي، وقائمة التدفق النقدي كما تقوم هذه الشركات بتقديم هذه القوائم لعامين متتاليين بالإضافة إلى المعلومات الملحقة بهذه القوائم والتي توضح السياسات والأسس المحاسبية المختلفة المستخدمة من قبل الشركة لإعداد القوائم المالية.

أما القائمة رقم (2) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة في أمريكا (FASB) في عام 1980 فقد جاءت استكمالاً للجهود الرامية إلى تعزيز محتوى القوائم المالية حتى تحقق أكبر فائدة ممكنة للمستخدمين والمستفيدين الخارجيين، لذا جاءت هذه القائمة لتحدد مفاهيم جودة المعلومات والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها ووضعت القائمة

مجموعة خصائص نوعية (Qualitative Characteristics) لتستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من هذه الشركات. وقد قسمت هذه الخصائص والمعايير إلى خصائص رئيسية وأخرى فرعية أما الرئيسية فهي : الملاءمة وإمكانية الاعتماد (الوثوق)، والفرعية وهي : القابلية للمقارنة، والثبات .

أولا: خصائص المعلومات المحاسبية:

الخصائص الرئيسية (Primary Qualities):

هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين .

الملاءمة (Relevance):

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار . وحتى تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن يتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية : الملاءمة في التوقيت، القدرة على التنبؤ، والقدرة على التقييم الارتدادي .

1) الملاءمة في التوقيت (Timeliness) :

إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم بتوقيت مناسب يساعده في اتخاذ القرار المناسب، بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدم بزمن غير كافٍ أو توقيت غير ملائم . ولعل دعوة الهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية للشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية خلال مدة محددة بعد انتهاء السنة المالية، ومطالبتها أيضاً بإصدار التقارير المالية الفترية الربع السنوية والنصف السنوية هي محاولة لإضفاء الملاءمة في التوقيت على هذه المعلومات والقوائم .

2) القدرة على التنبؤ في المستقبل (Predictive Value) :

يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم وتحسن من قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل. ويمكن للمعلومات والتقارير المالية أن تقوم بهذا الدور من خلال

الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية حين تصدر القوائم المالية لفترتين متتاليتين كما يمكن للتقارير المرحلية والتقارير القطاعية القيام بهذا الدور.

3) القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة (Feedback Value):

وتعرف أيضاً بالتغذية الاسترجاعية ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناءً على هذه التوقعات.

إمكانية الاعتماد (الوثوق) (Reliability):

ويقصد بها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومصداقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها. ويمكن لهذه الخاصية أن تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدم إذا توفرت بها الخصائص الثانوية التالية:

1) إمكانية التحقق من المعلومات.
2) الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية.
3) حيادية المعلومات.

1) إمكانية التحقق من المعلومات (Verifiability):

ويقصد بها تطابق النتائج التي يتوصل لها شخص معين إذا استخدم أساليب محددة من القياس والإفصاح مع نتائج شخص آخر استخدم هو الآخر نفس الأساليب في القياس والإفصاح . وتكمن أهمية هذه الخاصية بنفي التحيز الذي قد ينشأ عن الشخص الذي يقوم بعملية القياس، ويؤدي ذلك بالتالي إلى ما يعرف بحيادية المعلومات وتجردها .

2) الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية

(Representational faithfulness)

وهي ما يتعارف عليه في المحاسبة بالموضوعية (Objectivity) الموضوعية في القياس والموضوعية في التقرير . ويقصد بالموضوعية تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل، ويجب الإشارة هنا إلى أن توفر هذه الخاصية يتطلب تجنب نوعين من التحيز وهما:

أ) تحيز في عملية القياس والذي ينشأ نتيجة لاستخدام سياسة معينة كتقييم الأصول بالكلفة التاريخية أو اتباع سياسة الحيطة والحذر.

ب) تحيز القائم بعملية القياس : وهو إما أن يكون مقصوداً من قبل المحاسب أو غير مقصود نتيجة لقلة خبرته .

3) حيادية المعلومات (Information neutrality)

ويقصد بحيادية المعلومات هنا خلوها من تحيز المعد لها، والذي قد يهدف من خلال هذا التحيز إلى التأثير على مستخدم هذه المعلومات وعلى القرار الذي ينوي اتخاذه.

ولعل ما يمكن أن يشعر المستخدم بتوفر كل الخصائص السابقة في المعلومات المقدمة له ولو بشكل جزئي التقرير الذي يقدمه مدقق الحسابات ويشهد فيه بأن البيانات الواردة في القوائم المالية إنما تعكس بصورة واضحة الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وأن هذه البيانات قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ثانيا: الخصائص الثانوية (Secondary Qualities)

وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسة التي سبق ذكرها . وتتلخص هذه الخصائص بـ : القابلية للمقارنة والثبات، وهما خاصيتان متداخلتان كما سنوضح فيما يلي :

أ) قابلية المعلومات للمقارنة (Comparability) :

إن استخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشكل أمراً هاماً وأساسياً للمستخدم، وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء . ويسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المنشأة الواحدة لسنوات متعددة أملاً في رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسعى لإجراء المقارنات بين الوحدات والمنشآت المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها، وهم ما لا يمكن الحصول عليه في أحيان كثيرة دون إجراء مثل هذه المقارنات . وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلاً إجراء المقارنات قبل ضمان خاصية الثبات بالمعلومات.

ب) الثبات (Consistency)

وتعرف أيضاً بالتماثل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات في المنشأة الواحدة أو بين المنشآت المتعددة ويقصد بالتماثل والثبات تطبيق نفس الطرق والأساليب المحاسبية في المنشأة الواحدة لسنوات متعددة أو تطبيق هذه الطرق والأساليب في المنشآت المتعددة .

ويقصد بالسياسات والطرق المحاسبية الموحدة على سبيل المثال :

استخدام نفس طريقة إهلاك الأصول وطرق تقييم المخزون، كما يقصد بها استخدام نفس التصنيفات في الإفصاح عن بنود القوائم المالية والثبات على طريقة عرض هذه البنود، حيث يوفر كل ذلك إمكانية إجراء المقارنات والخروج باستنتاجات منطقية قد لا تتوفر في حال عدم توفر خاصية الثبات .

من كل ما سبق يتضح لنا أن التركيز قد انصب على قاعدة عامة مفادها ضرورة أن تكون مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة للمستخدم عند اتخاذه للقرار وتقع المسؤولية على المحاسب ومعدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين مختلف واهتمامات المستخدمين لهذه التقارير . حيث التفاوت بمدى فهم وإدراك مستويات هؤلاء المستخدمين، مما يعني ضرورة الأخذ بالاعتبار المستوى العادي للفهم والإدراك لبعض منهم، كما يجب الأخذ بالاعتبار اهتماماتهم المتعددة حيث لم تعد هذه التقارير لطائفة معينة دون أخرى .

مفاهيم القياس والاحتراف (Recognition and Measurement Concepts)

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي بما تتضمنه من تقارير وقوائم مالية المادة الأساسية التي يستند إليها المحلل المالي في إنجاز تحليله، ويتوجب عليه حتى يستفيد منها بشكل كبير أن يكون ملماً إلماماً جيداً بمفاهيم القياس والاعتراف المحاسبي التي أعدت طبقاً لها هذه القوائم المالية .

وطبقاً لـFASB فإن مفاهيم القياس والاحتراف المحاسبي تتكون من: الفروض المحاسبية، المبادئ المحاسبية، والقيود المحاسبية، وقد صيغت هذه المفاهيم حتى تكون إطاراً عاماً يسترشد به جموع المحاسبين والممارسين للمهنة.

أولاً : الفروض المحاسبية (Accounting Assumptions)

1) الاستقلالية (Entity) :

وينص فرض الاستقلالية أو الوحدة المحاسبية (Accounting Entity) على إعداد القوائم المالية للوحدة المحاسبية بمعزل عن أنشطة ملاكها أو أي وحدة محاسبية أخرى . حيث تحتفظ المنشأة بسجلات ودفاتر محاسبية خاصة بها، ولعل اعتبار الملاك كغيرهم من الدائنين، والتزام المنشأة تجاههم كالتزامها تجاه الآخرين هو شكل من أشكال ممارسة هذا الفرض المحاسبي، ويجب الإشارة هنا إلى أن الاستقلالية لا تعني فقط الاستقلالية للوحدة المحاسبية عن ملاكها بل قد تشمل استقلالية الأقسام والفروع المختلفة داخل المنشأة الواحدة، رغم الإفصاح في نهاية المطاف عن أنشطة هذه الأقسام في قوائم مالية موحدة .

2) الاستمرارية (Going Concern) :

ويقصد بالاستمرارية الافتراض بأن المشروع مستمراً ما لم يثبت عكس ذلك، حيث يقوم المحاسبون تحت هذا الافتراض بإعداد قوائمهم المالية، مما يعني إبراز وتقييم الأصول الثابتة بكلفها التاريخية والاستمرار بإهلاكها من سنة مالية إلى أخرى طالما المنشأة مستمرة في استخدام هذه الأصول لذا لا يلجأ المحاسبون إلى تقييم الأصول الثابتة بقيمها السوقية لطالما لا يوجد نية لبيع هذه الأصول أو نية لتصفية المنشأة وبالتالي التخلص من أصولها المختلفة .

3) وحدة القياس النقدي (Monetary Unit) :

يعتبر هذا الفرض المحاسبي حجر الأساس في القياس المحاسبي، حيث ينص على اعتبار وحدة النقد الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية وقياسها . وبدون وحدة القياس هذه، لا يمكن للمحاسب تقييم البنود المختلفة في القوائم المالية، حيث لا يمكننا القول بأن المنشأة تمتلك الأصول التالية : 5 سيارات، ومبنى واحد، و4 دونمات من الأرض، بينما يمكننا التعبير عنها كلها بوحدة قياس واحدة وهي النقود، وعلى الرغم من أهمية هذا الفرض في القياس المحاسبي، وسهولة تطبيقه وفهمه، وشيوع استخدامه، إلا أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي يتوجب على المحلل المالي أن يأخذها بالاعتبار عند قيامه بالتحليل، والتي يمكن أن نستعرضها على النحو التالي :

أولاً : نطاق الفرض والذي يقتصر على العمليات المالية فقط، حيث لا يتعامل هذا الفرض المحاسبي إلا مع تلك العمليات التي يمكن ترجمتها أو التعبير عنها بالنقود في حين يتجاهل الكثير من الأحداث الأخرى ذات التأثير المهم على مجمل الأنشطة في المنشآت والتي لا يمكن قياسها بالنقد كعلاقات العمال بعضهم ببعض أو علاقاتهم بالإدارة ... الخ .

ثانياً : الافتراض بأن وحدة القياس النقدي هي وحدة ثابتة مثلها مثل وحدات القياس الأخرى كالمتر والكيلو غرام، وهي ليست كذلك، بل هي وحدة قياس غير ثابتة بسبب ما قد يطرأ على قوتها الشرائية من تغيير، وهو ما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية بين الفترات المالية المتلاحقة والفترة المالية الواحدة وبالتالي الحصول على نتائج غير دقيقة، وهذا يستوجب من المحلل أخذ نقاط الضعف هذه بالاعتبار والتعامل معها بما يضمن دقة التحليل وصحة استنتاجاته.

4) الدورية (Periodicity) :

ويتم بموجب هذا الفرض تقسيم عمر المنشأة إلى فترات زمنية متساوية بقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها، وتزويد المستخدمين بهذه النتائج بانتظام سواء كان ذلك بإصدار القوائم السنوية أو النصف سنوية أو غيرها . مما يجعل المستخدمين وأصحاب الصلة بصورة الأوضاع المالية في المنشأة ونتائج أعمالها وبشكل مستمر بدلاً من الانتظار لفترة طويلة لمعرفة ذلك . ويجب الإشارة هنا إلى أنه كلما انخفضت الفترة المالية التي يتم التقرير عنها كلما كان يجب على المحلل أن يتوقع بيانات أقل دقة في القوائم المالية المتوفرة .

ثانياً : المبادئ المحاسبية (Accounting Principles)

1 -الكلفة التاريخية (Historical Cost)

يرتبط هذا المبدأ بفرض الاستمرارية، وينص على تقييم الأصول الثابتة بكلفتها التاريخية على اعتبار أن هذه الكلفة أكثر موضوعية وقابلية للتحديد من المقاييس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالكلفة الجارية، وسعر السوق . كما يجب الإشارة إلى أن الكلفة التاريخية تستخدم كذلك في تقييم الالتزامات حيث تنشأ هذه الالتزامات على المنشأة نتيجة لحصولها على الأصول أو الخدمات بالأجل، وتسجل هذه الأصول والخدمات

بكلفة الحصول عليها . وبرغم أهمية هذا المبدأ في الفكر والقياس المحاسبي إلا أنه من أكثر المبادئ المحاسبية إثارة للانتقاد سواء كان ذلك من جموع المحاسبين أو المستخدمين، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات بالنقاط التالية :

أ) التعارض الناشئ مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث تقاس الإيرادات بالقيم الجارية بينما تقاس المصروفات بالقيم التاريخية مما يظهر عدم موضوعية المقابلة .

ب) عدم موضوعية استخدام مبدأ الكلفة التاريخية في حال التغيرات الكبيرة في الأسعار الخاصة بعناصر الأصول والالتزامات، حيث تقيم هذه العناصر بقيم بعيدة كل البعد عن قيمها الجارية مما يفقد هذه القوائم المالية كثيراً من فوائدها .

لذا ونتيجة لهذه الانتقادات فقد شهدت الأوساط المحاسبية ظهور مناهج جديدة خرجت عن مبدأ الكلفة التاريخية كالكلفة التاريخية المعدلة والكلفة الجارية، كما ظهرت تطبيقات وممارسات محاسبية مناقضة لمبدأ الكلفة التاريخية كإعادة تقييم الأصول في حال الأصول المستهلكة دفترياً والتي ما زالت تمثل طاقة إنتاجية مستقبلية وحالة الانخفاض الدائم من قيمة الأصول الثابتة نتيجة تقادمها ... الخ .

2- تحقق الإيراد **(Revenue Realization)**

يعرف الإيراد بأنه التدفقات الداخلة إلى الوحدة أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها أو كليهما معاً، حيث تنشأ هذه التدفقات نتيجة لإنتاج أو بيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى تشكل أعمال رئيسية معتادة ومستمرة. ويوضح هذا المبدأ توقيت الاعتراف بالإيراد وكيفية توزيعه فيما بين الأنشطة والفترات . ويعتبر الإيراد متحققاً بشكل عام في المنشآت عند نقطة إتمام البيع (Point of Sale)، أي بمجرد حدوث عملية البيع وتبادل السلع والخدمات بين المنشأة والغير . وتعتبر نقطة البيع أساساً صالحاً لاعتبار الإيراد متحققاً حيث تكتمل عندها دورة النشاط المؤدية لاكتمال الإيراد ويمكن حينها فقط التعبير عن قيمة الإيراد وتحديده بدقة وموضوعية . ويجب الإشارة هنا إلى وجود أسس أخرى مستخدمة لاعتبار الإيراد متحققاً غير نقطة البيع، وهي :

أ) الاعتراف بالإيراد عند الانتهاء من الإنتاج .

ب) الاعتراف بالإيراد عند استلام النقدية .

ج) الاعتراف بالإيراد أثناء الإنتاج. ويمكننا إيجاز هذه الأسس فيما يلي:

أ) عند الانتهاء من الإنتاج (End of Production) : ويعترف هنا بالإيراد عند اكتمال الإنتاج وقبل البيع وتبادل السلعة حيث يكون السعر للسلعة محدداً وتتوفر لها سوق نشطة جاهزة يتم فيها تداول السلعة وبيعها، وأفضل مثال على ذلك سلع الصناعات الاستخراجية والسلع النمطية كالنفط والذهب والفضة كما يمكن أن يستخدم هذا الأساس في حال بعض المنتجات الزراعية، وباختصار يمكن استخدام هذا الأساس في حال توفر الشروط التالية : 1) إمكانية بيع الإنتاج بأكمله 2) سوق منتظمة للسلعة أو المنتج 3) أسعار بيع محددة .

ب) عند استلام النقدية (Receipt of Cash) : يستخدم هذا الأساس عندما يكون تحصيل قيمة السلع أو الخدمات على درجة عالية من التأكد، وغالباً ما يستخدم في المنشآت التي يكون فيها فترة تقديم الخدمات فترة قصيرة كما هو الحال في المؤسسات الحكومية والمهن غير التجارية، وطبقاً لهذا الأساس فإن تحقق الإيراد يكون بتحصيل النقدية وليس بالبيع أو الإنتاج .

ج) أثناء الإنتاج (During Production) : وتعتبر عقود المقاولات والإنشاءات الطويلة الأجل أحد أهم مجالات تطبيق هذا الأساس، حيث يتطلب العقود في هذه الشركات وقتاً طويلاً لإنجازها وتمتد لأكثر من فترة مالية واحدة، كما أنها قد تتلقى مبالغ مالية تحت الحساب، أو مبالغ على دفعات أو قد لا تتلقى شيئاً إلا بعد اكتمال تنفيذ العقد، مما يجعل من الضروري توزيع الإيراد على سنوات العقد أو المقاولة، ويتم هذا التوزيع على أساس نسبة الإتمام (Percentage of Completion)، حيث يوزع الإيراد على أساس نسبة ودرجة التقدم في تنفيذ المشروع .

3) مقابلة الإيرادات بالمصروفات (Matching) :

تتلخص أهمية هذا المبدأ في كونه يشكل مدخلاً أساسياً لتحديد الدخل المحاسبي حيث يتم بموجبه المقارنة والمقابلة بين إيرادات الفترة المالية من جهة ومصاريفها من جهة أخرى للتعرف على نتائج الأعمال وقد عرف هذا المدخل بمدخل العمليات (Transactions Approach) وهو المدخل الأكثر انسجاماً مع كون المحاسبة نظاماً للمعلومات وكونها نشاطاً خدمياً يسعى لخدمة أصحاب الصلة والمستفيدين، حيث يتم

من خلاله التعريف بمصادر الدخل ومكوناته والأهداف والعمليات والظروف التي أدت إلى تحقيقه . ولعل أهم ما يميز هذا المبدأ المحاسبي:

أولاً: استناده إلى العلاقة السببية بين الإنجازات المتحققة خلال فترة زمنية معينة (الإيرادات) وبين المجهودات المبذولة خلال نفس الفترة (المصروفات) للحصول على تلك الإيرادات،

وثانياً: استخدامه كأساس لتطبيق الكثير من المعالجات المحاسبية مثل: إهلاك الأصول الثابتة، توزيع تكاليف البحث والتطوير، وتكاليف استكشاف الأصول والموارد الطبيعية .

4) **الإفصاح الشامل (Full Disclosure) :**

ينص هذا المبدأ على ضرورة احتواء التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات على كل المعلومات اللازمة والضرورية لخدمة متخذي القرار والمستخدمين، وقد تعززت أهمية هذا المبدأ بظهور الشركات المساهمة واتساع دورها في اقتصاديات الدول، مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تنظم عملية الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، كما ظهرت هيئات الإفصاح المسؤولة عن الأسواق المالية وقد ركزت كل هذه الجهود في مجملها على خدمة احتياجات الأطراف الخارجية والتي لا تملك معلومات كافية عن الشركات ذات الصلة بل ولا تملك سلطات أو صلاحيات تخولها من الحصول على المعلومات الكافية لخدمة أهدافها، لذا فإن مبدأ الإفصاح الشامل أخذ في الحسبان الاعتبارات التالية :

1) نظراً للاحتياجات المختلفة للمستخدمين فإنه يمكن مقابلة هذه الاحتياجات عبر إصدار القوائم المالية ذات الأغراض العامة (General Purpose of Financial Statements) .

2) يجب الإفصاح عن القوائم المالية التالية لخدمة أصحاب الصلة وهي : قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفق النقدي .

3) كما يجب أن تصدر الشركات أية معلومات إضافية كمية ووصفية بالإضافة إلى أية إيضاحات ضرورية، وتعتبر كل هذه المعلومات جزءاً مكملاً للقوائم المالية المنشورة. كما وتقوم المنشأة بالكشف والإفصاح عن الأمور التالية:

1) السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشأة وأية تغييرات طرأت عليها
2) المكاسب والخسائر المحتمل حدوثها في المستقبل
3) الارتباطات المالية أو العقود المستقبلية
4) الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية .

إن تطبيق مبدأ الإفصاح لا يعني بالضرورة الإفصاح عن كل شئ بقدر ما يجب أن يوفر هذا الإفصاح وضوحاً وموضوعية في البيانات المفصح عنها، مما يساعد المستخدم على فهم وتفسير محتوى القوائم المالية، من هنا يجب ممارسة هذا المبدأ المحاسبي تحت مظلة بعض القيود المحاسبية التي سنتحدث عنها فيما يلي:

ثالثا: القيود المحاسبية (Accounting Constraints)

1) الأهمية النسبية (Materiality) :

يوفر هذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي حيث ينص على ضرورة الإفصاح فقط عن البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم وعدم اشتمال هذه القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للإفصاح عنها مما قد يسبب إرباكاً للمستخدم وتضليلاً له بل وقد يفقده القدرة على التمييز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، هذا ويوصف البند على أنه مهم نسبياً في ضوء بعض الاعتبارات الكمية والنوعية، كقيمته النسبية ضمن مجموعة معينة ينتمي إليها، أو طبيعته كأن يكون بنداً غير عادي أو بنداً فرضته القوانين والتعليمات .

2) العرف الصناعي (Industry Practice):

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود في قوائمها المنشورة بما لا يتعارض مع الممارسة العامة في القطاع الذي تنتمي إليه وبما لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المعروفة، حتى لا تفقد القوائم إمكانية مقارنتها بقوائم أخرى لشركات تنتمي لنفس القطاع.

3) الكلفة والمنفعة (Cost / Benefit):

إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يجب أن لا يتعارض مع هذا القيد، حيث أن الفائدة والمنفعة المتوقعة للمستخدم عن الإفصاح عن أي بند يجب أن تتحقق في ضوء

كلفة إنتاج هذه المعلومات والإفصاح عنها، حيث أن إنتاج المعلومات والحصول عليها . يكلف المنشأة ويحملها أعباءً مالية لا داعي لها في حال ثبت عدم استفادة المستخدم من هذه المعلومات.

التقارير المالية (Financial Reports):

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المادة الأساسية للتحليل المالي، وهي مصدراً مهماً من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون، وهي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية، وسنوضح هنا مكونات هذه التقارير بشئ من التفصيل، هذا مع التركيز على القوائم المالية والتي كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية تشكل عصب التقارير المالية .

أولا : القوائم المالية (Financial Statements)

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين : الأول : قوائم مالية أساسية . والثاني : قوائم مكملة للقوائم الأساسية . أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم: الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، والتغير في حقوق الملكية . أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناءً على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية ... الخ .

ويجب الإشارة هنا إلى اختلاف طرق الإعداد والإفصاح عن المعلومات، فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات (الحساب) وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات (القائمة)، ويعتبر الشكل الثاني أي نموذج القائمة (Statement) الأكثر انسجاماً مع أهداف التحليل المالي لما يوفره هذا النموذج من تقسيم

واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة، عوضاً عن ما يوفره من ارتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويبات المتبعة .

أ) قائمة الدخل (Income Statement) :

وهي أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتدمج بموجبها حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة صناعية بينما يدمج حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة تجارية، وتعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج المشروع . ويمكن إعداد قائمة الدخل على أساس مفهومين للدخل : الدخل التشغيلي والدخل الشامل، أما الدخل التشغيلي (Current Operating Income) فهو المفهوم الذي يتم بموجبه عرض البنود والعناصر المتكررة خلال الفترة المالية وتستبعد بموجبه البنود غير المتكررة وغير العادية وغير المتعلقة بالنشاط الجاري بشكل وثيق كإيقاف خطوط الإنتاج أو التوزيع، وتصحيح الأخطاء المحاسبية، وتغيير السياسات المحاسبية وهي البنود التي يقوم مفهوم الدخل الشامل (Comprehensive Income) بعرضها والإفصاح عنها بشكل تفصيلي ضمن ما يعرف بالبنود غير العادية . وينظر للبنود غير العادية طبقاً لمفهوم الدخل التشغيلي على أنها بنود لا ينتظر حدوثها وتكرارها في المستقبل، لذا فهي لا تخضع عادة لإرادة المنشأة ولا يمكن من خلالها الحكم على كفاءة هذه الإدارة كما هو الحال في الأنشطة المتكررة والتشغيلية، هذا وتصور قائمة الدخل بصيغتين: الأولى: قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة، الثانية: قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة .

أما قائمة الخطوة الواحدة (Single Step) فهي طريقة سهلة وسريعة ويتم فيها عرض الإيرادات والمكاسب من جهة، ومن جهة أخرى تعرض المصروفات والخسائر وتجمع لطرحها من مجموع الإيرادات والمكاسب لتحديد نتائج الأعمال (انظر الشكل (2-1)) .

شكل رقم (2-1)

شركة العرب للتجارة

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 31/ 12/ ....

البند	جزئي	كلي
الإيرادات :		
المبيعات	200000	
إيرادات أخرى	80000	
مكاسب بيع الأصول	12000	
مجموع الإيرادات		292000
المصروفات		
كلفة البضاعة المباعة	90000	
المصاريف التشغيلية	75000	
الفوائد	42000	
خسائر بيع الاستثمارات	7000	
مجموع المصروفات		(214000)
		78000
ضريبة الدخل (10٪)		(7800)
صافي الدخل		70200

أما القائمة ذات الخطوات المتعددة (Multiple-Steps) فهي الطريقة الأكثر فائدة لأغراض التحليل المالي والأكثر انسجاماً مع مبدأ الإفصاح لما توفره من عرض منظم ومفيد للبنود، وتقيم فيها الأنشطة على خطوات ومراحل متعددة .

صافي المبيعات (Net Sales) :

تمثل المبيعات الإيرادات التي تحصل عليها المنشأة من نشاطها الرئيسي وتنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات الرئيسية في المنشأة . وتحسب صافي المبيعات بعد طرح المردودات والمسموحات وخصم المبيعات من إجمالي المبيعات .

كلفة المبيعات (Cost of Sales) :

وهي تشكل الكلف التي تتحملها المنشأة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء . وتحسب هذه الكلف في المنشأة التجارية من خلال :

(بضاعة أول المدة + صافي المشتريات + مصاريف المشتريات - بضاعة آخر المدة)

أما في المنشأة الصناعية فتحل كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم الشركة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلاً من شرائها، أي أن كلفة البضاعة المباعة= بضاعة أول المدة (مواد خام + مواد تحت التشغيل + بضاعة جاهزة) + صافي مشتريات المواد الخام + أجور صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة+ مصاريف صناعية غير مباشرة - بضاعة آخر المدة (مواد خام + بضعة تحت التشغيل + بضاعة جاهزة) .

مجمل الدخل (Gross Income) :

وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المنشآت وينتج عن طرح كلفة المبيعات من المبيعات الصافية، وتحرص المنشآت على الحصول على مجمل ربح عالٍ حتى تتمكن لاحقاً من تغطية مصاريف تشغيلها . وباستخراج هذا البند في قائمة الدَّخل يكون القسم الأول من القائمة يعبر عن كل بنود حساب المتاجرة. أما القسم الثاني من القائمة فيتم فيه عرض بنود ومفردات حساب الأرباح والخسائر كما سنبين فيما يلي (انظر الشكل رقم (3-1)):

شكل رقم (3-1)

الشركة التجارية المتحدة

قائمة الدخل

في 31/ 12/ ....

البند	جزئي	كلي
صافي المبيعات		1184546
كلفة المبيعات		(860766)
مجمل الدخل		323780
المصاريف التشغيلية		
المصاريف الإدارية والعمومية	100000	
مصاريف البيع والتوزيع	123226	(223226)
الدخل التشغيلي		100554
الفوائد المدنية		(12000)
مكاسب بيع الأصول		1700
الدخل قبل الضريبة		90254
ضريبة الدخل (10٪)		(9025.4)
الدخل الصافي		81228.6

المصاريف التشغيلية (Operating Expenses) :

وتصنف هذه المصاريف تحت بندين :

أ) مصاريف البيع والتوزيع

ب) والمصاريف الإدارية والعمومية،

أما مصاريف البيع والتوزيع (Selling and Distribution Expenses) فهي المصاريف الناتجة عن جهود المنشأة المبذولة في بيع البضاعة وهي مثل : مصاريف الإعلان والدعاية ورواتب رجال البيع وعمولاتهم ومصاريف نقل الخارج والعينات المجانية ... الخ .

وبالنسبة للمصاريف الإدارية والعمومية (General and Administrative Expenses) فهي المصاريف التي تنفقها المنشأة على أنشطتها الإدارية العامة وتشتمل على مصاريف التأمين والايجارات ورواتب الإدارة والموظفين وإهلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب الشركة . وتجمع المصاريف بشقيها الإداري والعمومي والبيع والتوزيع حتى يتم تغطيتها من مجمل الدخل أو إضافتها إلى مجمل الخسارة، فإن غطيت من مجمل الربح يتبقى الدخل التشغيلي (Operating Income) وإن لم تغطى يظهر ما يُعرف بالخسارة التشغيلية (Operating Losses).

المكاسب والخسائر (Gains and Losses) :

وهو ما يعرف كذلك بالإيرادات والمصاريف الأخرى (Other Revenues and Expenses) وهي كل المصاريف والإيرادات الصادرة من المنشأة أو الداخلة إليها والتي ليس لها علاقة بالأنشطة الرئيسية والتشغيلية بشكل مباشر، وبالتالي يتوفر فيها صفات عدم التكرار والثانوية وهي مثل : الفوائد المدينة والدائنة، مكاسب وخسائر بيع الأصول، أرباح الاستثمارات ... الخ . وقد تظهر هذه المكاسب والخسائر كلاً على حدا أو يتم عمل مقاصة بينهما ويضاف أو يطرح الناتج إلى الدخل التشغيلي تمهيداً لاقتطاع ضريبة الدخل (Income Tax) منه، حتى يتم احتساب صافي دخل المنشأة من الأنشطة الاعتيادية المستمرة (انظر الشكل (3-1)).

وبالحصول على هذا البند تكون القائمة قد انتهت من عرض القسم الأول فيها والذي ضم كل البنود المتعلقة بالأنشطة الجارية، ويبدأ القسم الثاني من القائمة بعرض البنود غير العادية وغير المتكررة والتي نظم الرأي رقم (30) والصادر عن مجمع المبادئ المحاسبية، آلية الإفصاح عنها في قائمة الدخل الشامل (انظر الشكل 4-1)). إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هذه البنود تستبعد في مجالات تقييم الأداء وعمل التنبؤات

الخاصة بالمستقبل وذلك بسبب عدم تكرارها وعدم إمكانية حدوثها في المستقبل بالإضافة إلى عدم مسؤولية الإدارة في معظم الأحيان عن وقوعها . ويمكن تقسيم هذه البنود إلى قسمين كما سنوضح فيما يلي :

شكل رقم (4-1)

الشركة العالمية للتجارة

قائمة الدخل الشامل

عن السنة المنتهية في 31/ 12/ ....

البند	جزئي	كلي
الأنشطة المستمرة:		
صافي المبيعات		1200000
كلفة المبيعات		(800000)
مجمل الدخل		400000
المصاريف التشغيلية:		
أ- المصاريف الإدارية والعمومية	80000	
ب- مصاريف البيع والتوزيع	105000	(185000)
الدخل التشغيلي		215000
المكاسب		25000
الخسائر		(17000)
الدخل التشغيلي من الأنشطة المستمرة قبل الضريبة		223000
الضريبة (10٪)		(22300)
الدخل الصافي من الأنشطة المستمرة		200700

البند	جزئي	كلي
الأنشطة غير المستمرة:		
صافي نتائج الأنشطة غير المستمرة	60000 × 90٪	
صافي نتائج التخلص من أصول تلك الأنشطة	15000 × 90٪	40500
صافي الدخل من البنود العادية		241200
البنود غير العادية:		
خسائر غير عادية	50000 × 90٪	
الأثر المتراكم لتغيير سياسة إهلاك الأصول	60000 × 90٪	99000
صافي الدخل الشامل		142200
عائد السهم العادي		1.422

أ) الأنشطة غير المستمرة (Discontinued Operations) :

وهي الأنشطة التي تقرر المنشأة إيقافها لسبب ما، ويجب الإفصاح عن هذه الأسباب والنتائج المترتبة عن إيقاف النشاط ربحاً كان أم خسارة، هذا بالإضافة إلى المكاسب والخسائر التي تنشأ عن التخلص من الأصول ذات الصلة بالنشاط .

ب) البنود غير العادية :

وهي البنود التي تجمع بين صفتين غير العادية (Unusual) وغير المتكررة (Infrequent) ومن الأمثلة عليها : الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، الأثر المتراكم نتيجة لتغيير السياسات المحاسبية، ... الخ، وبعد جمع أو طرح أثر هذه البنود نحصل على صافي الدخل الشامل (Comprehensive Income) .

عائد السهم العادي (Earning Per share)

وهو آخر بند يظهر في قائمة الدخل الشامل الصادرة عن الشركات المساهمة والمنشآت التي يتداول الجمهور أسهمها، وهو ما أوصى به المعيار الدولي المحاسبي رقم

(33)، حيث طالب بضرورة عرض عائد السهم العادي في صلب القائمة . ويحسب هذا العائد من خلال طرح توزيعات أرباح الأسهم الممتازة من صافي الربح ويقسم الناتج على متوسط عدد الأسهم العادية .

حدود الاستفادة من قائمة الدخل (Limitations of Income Statement)

برغم كل ما توفره قائمة الدخل من معلومات هامة للمستخدمين وخاصة بما يتعلق بالقدرة الكسبية للمنشأة فإن هناك بعض نقاط الضعف فيها والتي يجب أخذها بالاعتبار عند استخدامها لأغراض التحليل المالي، وهي كما يلي :

1) لا تتضمن القائمة العديد من البنود التي لها أثر أساسي على تطور الشركة ونموها .
2) تتأثر الأرقام الواردة في هذه القائمة بالسياسات المحاسبية المستخدمة هذا بالإضافة إلى أن البنود في هذه القائمة تتحدث عن ماضٍ .

ب) قائمة الأرباح المحتجزة (Retained Earnings Statement) :

يقصد بالأرباح المحتجزة، الأرباح التي لم توزع في الأعوام الماضية من قبل الشركات المساهمة، وتوضح قائمة الأرباح المحتجزة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح حيث تبدأ هذه القائمة برصيد أول المدة للأرباح المحتجزة ويجمع لها صافي دخل الفترة المالية ويطرح منها توزيعات الأرباح لنفس الفترة للحصول على رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة (انظر الشكل 5-1)) . وتعرض معلومات هذه القائمة بطرق مختلفة فأحياناً تعرض بقائمة مستقلة وأحياناً أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل أو بقائمة التغير في حقوق الملكية حيث يتم من خلال طريقة العرض هذه توضح العلاقة الوثيقة بين الأرباح المحتجزة من جهة وقائمة الدخل وحقوق الملكية من جهة أخرى.

شكل رقم (5-1)
الشركة العالمية للتجارة
قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في 31/ 12/ ....

رصيد الأرباح المحتجزة في 1/ 11	**50000**
+ صافي الدخل الشامل	142200
	192200
- توزيعات الأرباح	(92200)
رصيد الأرباح المحتجزة في 31/ 12/ ..	100000

جـ) قائمة المركز المالي (Financial Position Statement) :

وتعرف أيضاً بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية (Balance Sheet) وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (12/ 31)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ . وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة كما هو الحال في قائمة الدخل، فيمكن أن تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العمومية)، إلا أن الشكل الأول (القائمة) يوفر أساساً جيداً للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها (انظر الأشكال (6-1)، (7-1)) .

أولا : الأصول (Assets):

تعرف الأصول على أنها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي .

ويمكن أن تكون هذه الأصول أصولاً مادية كالمخزون، المباني، الأراضي، ... الخ. أو أن تكون أصولاً غير مادية كالشهرة، والعلامة التجارية ... الخ .

وتقسم الأصول بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين : أصول متداولة، وأصول ثابتة .

الأصول المتداولة (Current Assets) :

وتعرف كذلك بالأصول القصيرة الأجل (Short Term Assets) وهي الأصول النقدية والأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية خلال عام أو خلال دورة الأعمال العادية أيهما أطول، وترتب هذه الأصول ويفصح عنها حسب سيولتها حيث يتم البدء بأسرعها سيولة وتحولاً إلى نقدية (النقد) وتنتهي بأبطئها (المخزون) . وتتكون مفردات الأصول المتداولة من : النقدية، الاستثمارات القصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون والمدفوعات مقدماً .

شكل رقم (6-1)

الشركة العالمية للتجارة

الميزانية العمومية كما هي في 12/ 31/ ....

الأصول		الالتزامات وحقوق المساهمين	
الأصول المتداولة:		الإلتزامات المتداولة:	
النقدية	10000	دائنون	12000
استثمارات قصيرة الأجل	24000	أوراق دفع	5000
الذمم المدينة (صافي)	57000	قروض قصيرة الأجل	17000
المخزون	114000	مجموع الالتزامات المتداولة	34000

الأصول			الالتزامات وحقوق المساهمين		
مدفوعات مقدماً		3700	الالتزامات الثابتة		
مجموع الأصول المتداولة		208700	قروض طويلة الأجل	15000	
			سندات	60000	
أراضي (للمضاربة)	53000		مجموع الالتزامات الثابتة		75000
استثمارات في شركات تابعة	27000	80000	حقوق المساهمين		
الأصول الثابتة:			رأس مال الأسهم	289700	
أراضي	122000		الأرباح المحتجزة	100000	
مباني	93000				389700
آلات ومعدات	83000				
مباني تحت الإنشاء	17000				
	315000				
متراكمات الإهلاك	(105000)				
المجموع		210000			
مجموع الأصول		498700	مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين		498700

- النقدية (Cash): هو أكثر الأصول المتداولة سيولة بل هي تعبر عن النقد السائد، ويحتوي بند النقدية على أرصدة النقدية في الصندوق ولدى البنك، كما يحتوي على الشيكات وحسابات التوفير.

شكل رقم (7-1)

الشركة العالمية للتجارة

قائمة المركز المالي كما هي في 12/31 ...

الأصول	جزئي	كلي
الأصول المتداولة		
النقدية	10000	
استثمارات قصيرة الأجل	24000	
ذمم مدينة (صافي)	57000	
المخزون	114000	
مدفوعات مقدماً	3700	
مجموع الأصول المتداولة		208700
الاستثمارات الطويلة الأجل		
أراضي (للمضاربة)	53000	
استثمارات في شركات تابعة	27000	
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل		80000
الأصول الثابتة		
الأراضي	122000	
المباني	93000	
آلات ومعدات	83000	
مباني تحت الإنشاء	17000	
متراكمات الإهلاك	(105000)	

الأصول	جزئي	كلي
مجموع الأصول الثابتة		210000
إجمالي الأصول		498700
الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات المتداولة		
دائنون	12000	
أوراق دفع	5000	
قروض قصيرة الأجل	17000	34000
مجموع الالتزامات المتداولة		
الالتزامات الثابتة		
قروض طويلة الأجل	15000	
سندات	60000	
مجموع الالتزامات الثابتة		75000
حقوق المساهمين		
رأس مال الأسهم	289700	
الأرباح المحتجزة	100000	
مجموع حقوق المساهمين		389700
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين		498700

- **الاستثمارات القصيرة الأجل (Short Term Investments) :**

كما تعرف أيضاً بالأوراق المالية ويحتفظ بها على شكل أسهم وسندات حيث تقوم الشركات بتوظيف أموالها الفائضة بغرض تأمين عائد مساند للعائد الرئيسي في المنشأة وذلك من خلال أرباح الأسهم وفوائد السندات والمضاربة بها في أحيانٍ أخرى . وتصنف الاستثمارات على أنها قصيرة الأجل عندما تتوفر النية لدى الإدارة عند اقتنائها بتحويلها إلى نقدية خلال فترة مالية واحدة، كما يجب أن يتوفر لهذه الاستثمارات سوق مالي تتحدد من خلالها الأسعار السوقية لهذه الاستثمارات، وتتوفر فيها فرصة وإمكانية البيع متى أرادت المنشأة ذلك، وهو ما يجعل هذه الاستثمارات تصنف في المرتبة الثانية بعد النقدية من حيث السيولة لدى عرضها ضمن الأصول المتداولة .

ويمكن تقسيم محفظة الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الأنواع الثلاث التالية :

1) استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (Held to Maturity Date) : وهي الاستثمارات التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاق عوائدها من أرباح أو فوائد .

2) الاستثمارات التجارية (Trading Investments) : وهي استثمارات تقتني بشكل أساسي للمتاجرة بها وبيعها في المدى القريب، ويكون ذلك عند ارتفاع أسعارها .

3) الاستثمارات الجاهزة للبيع (Available for Sale) : وهي الاستثمارات التي لا تصنف ضمن النوعين الأولين .

ويجب الإشارة هنا إلى أن الاستثمارات التجارية دائماً يجب أن تصنف ضمن الأصول المتداولة بينما يمكن أن يصنف النوعين الآخرين ضمن الأصول غير المتداولة (الاستثمارات طويلة الأجل)، كما يجب الإشارة إلى أن الاستثمارات التجارية والجاهزة للبيع يجب أن تقيم بالقيمة العادلة (Fair Value) بينما تطبق قاعدة لكلفة أو السوق أيهما أقل (Lower of Cost or Market Value) على تقييم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الذمم المدينة (Receivables) :

وهي ما للمنشأة على الغير سواءً كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي (التجاري) أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية (Trade Receivables)، وتتكون من المدينون وأوراق القبض، وتعرض بالميزانية العمومية بالقيمة الصافية أي بعد أن يطرح منها مخصصات الديون المشكوك فيها. أما الذمم المدينة غير التجارية (Non Trade Receivables) فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمنشآت التابعة... الخ.

المخزون (Inventories):

وهو الرصيد المتبقي من البضاعة في نهاية الفترة المالية، ويعرف بالمنشأة التجارية بمخزون آخر المدة (Ending Inventory)، ويتكون في الشركات الصناعية من البنود التالية: مخزون آخر المدة من المواد الأولية، مخزون آخر المدة من البضاعة تحت التشغيل، ومخزون آخر المدة من البضاعة الجاهزة.

مخزون آخر المدة من المواد الأولية (Raw Materials): وهو عبارة عن البضاعة والمواد الأولية المشتراة بقصد استخدامها بشكل مباشر لتصنيع السلعة، لذا فهي جزء أساسي منها، ومخزون آخر المدة من البضاعة تحت التشغيل (Work-in-Process) هي البضاعة التي لم تكتمل في شكلها النهائي حتى تاريخ أعداد القوائم المالية وتتكون من كلفة المواد الأولية بالإضافة للأجور المباشرة للعمال وجزء من الكلف المتعلقة بالمصاريف الصناعية كالإيجارات، والإهلاكات، والأجور غير المباشرة، ومصاريف الصيانة.

أما مخزون آخر المدة الجاهز (Finished goods): وهي عبارة عن البضاعة التامة الصنع والجاهزة في تاريخ إعداد القوائم وتتكون من كلف المواد الأولية والأجور المباشرة وجزء من كلف المصاريف الصناعية المباشرة كالإيجارات والإهلاكات والأجور غير المباشرة ومصاريف الصيانة. ويقيم المخزون طبقاً لقاعدة السوق أو الكلفة أيهما أقل.

المدفوعات مقدماً (Prepaids):

وهي المصاريف التي تدفع مقدماً من أجل الحصول على خدمة ما، مثل ما يدفع من مقدمات للتأمين، ومقدمات الإيجارات، والدعاية والإعلان ... الخ. وتدرج المقدمات في نهاية الأصول المتداولة أي بعد المخزون، وتدرج أحياناً بشكل منفصل تحت ما يعرف بالأصول الأخرى (Other Assets) إلى جانب الإيرادات المستحقة القبض.

الأصول الطويلة الأجل (Long Term Asset):

وتعرف كذلك بالأصول غير المتداولة (Non Current Assets)، وهي الأصول التي تستغرق عملية تحولها إلى نقدية لأكثر من فترة مالية أو دورة تشغيلية. ويمكن تقسيم هذه الأصول إلى :

استثمارات طويلة الأجل، أصول ملموسة، وأصولاً غير ملموسة.

- الاستثمارات الطويلة الأجل (Long Term Investments):

وهي غالباً ما تكون على شكل أسهم وسندات في الشركات الأخرى، ويكون الهدف من اقتنائها التحكم والسيطرة على هذه الشركات، بعكس تلك الاستثمارات القصيرة الأجل والتي يكون الهدف من اقتنائها كما أوضحنا تحقيق عائد مساند للشركة وتحويلها إلى نقدية خلال الفترة المالية الواحدة. ويمكن تقسيم هذه الاستثمارات إلى نوعين اثنين وهما:-

استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (Held to maturity) واستثمارات جاهزة للبيع (Available for sale). أما المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فيقيم بالتكلفة المستهلكة (Amortized Cost)، بينما تقيم الجاهزة للبيع بالقيمة العادلة (Fair Value) كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن هذه الاستثمارات تشمل الأصول الثابتة الملموسة التي لا تستخدم في النشاط التشغيلي بل قد يحتفظ بها بهدف التخلص منها وبيعها في اللحظة المناسبة أي لحظة ارتفاع أسعارها كالأراضي التي تقتني أصلاً بقصد إعادة بيعها والمضاربة بها، بالإضافة إلى أوراق القبض الطويلة الأجل...الخ.

الأصول الملموسة (Tangible Assets):

وتعرف أحياناً بالثابتة (Fixed) حيث يقتنى هذا النوع من الأصول بقصد تثبيته في المنشأة واستخدامه في النشاط التشغيلي ويشمل: الأراضي، المباني، المعدات والآلات، المباني تحت الإنشاء، الأثاث ... الخ، وتقتنى هذه الأصول وتسجل بالدفاتر بكلفتها التاريخية (Historical Cost)، وتظهر في الميزانية العمومية مطروحاً منها متراكمات إهلاكها (Accumulated Deprecation) (باستثناء الأراضي) للحصول على القيمة الدفترية للأصل (Book Value). وتتأثر القيمة الدفترية للأصل بطريقة الإهلاك المتبعة وهي طريقة يتم فيها توزيع كلفة الأصل على سنوات العمر الإنتاجي، حيث يستخدم في هذا المجال طرق مختلفة كالقسط الثابت وطرق الإهلاك المتسارع ووحدات الإنتاج. حيث تتحدد الطريقة المستخدمة طبقاً لطبيعة الأصل وأدائه.

الأصول غير الملموسة (Intangible Assets):

وتعرف بالأصول المعنوية أو الأصول غير المادية وتشمل: البراءة، والشهرة، والعلامة المسجلة ... الخ. وكما هو الحال في الأصول الملموسة تظهر هذه الأصول بكلفة اقتنائها التاريخية ويتم توزيع هذه الكلفة على سنوات العمر الانتاجي أو السنوات التي يحددها القانون وتعرف عملية التوزيع هذه بالاستنفاد (Amortization) ما عدا (شهرة المحل)، بشرط أن لا تزيد هذه السنوات عن 40 عاماً.

الأصول الأخرى (Other Assets):

وتعرف بالأرصدة المدينة الأخرى (Other Debit Balances) وهي الأصول التي لم يتم إدراجها ضمن الأصول السابقة الذكر وعادة ما تكون كالمقدمات (المصاريف) والمستحقات القبض والنقدية المقيدة بالتزام طويل الأجل.

ثانياً: الالتزامات (Liabilities):

تشكل الالتزامات أحد مصادر التمويل في المنشآت وهي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلاً في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة لأحداث وعمليات تمت في الماضي .

وتقسم الالتزامات في قائمة المركز المالي تبعاً لتقسيمات الأصـــول وهـــي غالبـــاً مـــا تظـــهر تحـــت العنـــاوين الرئيســـة التاليـــة : الالتزامـــات المتداولـــة، الالتزامـــات الثابتـــة، والالتزامات الأخرى .

الالتزامات المتداولة (Current Liabilities) :

وتعرف كذلك بالالتزامـــات القصـــيرة الأجـــل (Short Term Liabilities) وهـــي الالتزامات التي يحتاج تسديدها لتسييل الأصول المتداولة، أي أنها الالتزامات التي يطلب تسديدها خلال فترة مالية واحـــدة علـــى الأكـــثر . وتتضمـــن هـــذه الالتزامـــات العنـــاصر والبنود التالية :

- **الذمم الدائنة (Payables) :**

وهو ما على المنشأة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بـــالأجل، أو حصولها على الخدمات بالآجل أيضاً، وتتكون من الدائنـــون(Accounts Payable) أو ما يعرف أحياناً بالموردون (Suppliers) وأوراق الدفع (Notes Payable) .

- **القروض القصيرة الأجل (Short Term Loans) :**

وهي القروض التي حصلت عليها المنشآت من المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها تسديدها خلال فترة مالية واحدة .

الجزء المستحق من القروض الطويلة الأجل (Current maturates of long term debt):

وهي المبالغ التي يستحق سدادها خلال فترة مالية واحـــدة أو أقـــل وهـــي بـــالأصل جزء من التزامات طويلة الأجل كما هو الحال في السندات التي قد يطلب تسديدها على دفعات متساوية، ويكون القسط الأول فيها التزاماً متداولاً في نهاية العام الأول ويكـــون القسط الثاني التزاماً متداولاً للعام الثاني وهكذا ...

- **الالتزامات الطويلة الأجل (Long Term Liabilities) :**

وهي الالتزامات التي يطلب سدادها بعد سنة مالية واحدة أو دورة تشغيلية أيـــهما أطول، وتشمل الســـندات والقـــروض البنكيـــة الطويلـــة الأجـــل وأوراق الدفـــع الطويلـــة الأجل.

السندات (Bonds Payable) :

وهي من أهم مصادر التمويل الخارجي من حيث ضخامتها حيث تلجأ إليها المنشآت عندما تحتاج إلى قروض كبيرة لا تستطيع جهة واحدة تأمينها فتقوم بإصدار السندات بقيمة اسمية معينة، ويقسم القرض إلى عدد كبير من السندات المتساوية في القيمة مما يمكن الكثير من الناس والعامة من المساهمة في القرض. وتتفق الشركات مع أصحاب السندات على سداد سنداتهم إما دفعة واحدة أو على دفعات متساوية . وتصدر هذه السندات إما بالقيمة الاسمية أو بخصم إصدار أو بعلاوة إصدار . وتظهر السندات بالميزانية العمومية بقيمتها الاسمية ويطرح منها خصم الإصدار أو يضاف لها علاوة الإصدار، كما يتم إهلاك الخصم والعلاوة إما بطريقة القسط الثابت أو بطريقة معدل الفائدة الفعلي .

- التزامات أخرى طويلة الأجل (Other Long Term Liabilities) :

وهي كأوراق الدفع الطويلة الأجل والتي تعهدت المنشأة عند التوقيع عليها على سدادها بعد أكثر من عام، كما تضم أيضاً هذه الالتزامات القروض الطويلة الأجل والتي تم الحصول عليها من المؤسسات المالية والبنوك والتي تمتد فترة سدادها لأكثر من عام .

- الالتزامات الأخرى (Other Liabilities) :

وتعرف أيضاً بالأرصدة الدائنة الأخرى (Other Credit Balances) وهي تضم كل الالتزامات التي لم يتم تصنيفها ضمن الالتزامات المتداولة ولا الالتزامات الثابتة، ومن الأمثلة الشائعة عليها : الإيرادات المقبوضة مقدماً أو ما يعرف الإيرادات غير المكتسبة، والمصاريف المستحقة الدفع .

ثالثاً: حقوق الملكية (Owner Equity) :

وهي مصدر التمويل الداخلي في المنشآت، وتعرف بصافي الأصول (Net Assets) وهي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات، وتشمل بشكل أساسي على رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات .

- رأس المال (Capital) :

ويتشكل رأس المال من وحدات صغيرة تسمى أسهماً وتتكون هذه الأسهم من نوعين : الأسهم العادية (Common Stocks) والأسهم الممتازة(Preferred Stocks)، ويعرف الجزء المتعلق بالأسهم العادية برأس مال الأسهم العادية والجزء الآخر برأس مال الأسهم الممتازة .

رأس مال الأسهم العادية : ويظهر بقيمته الاسمية و هو الجزء الذي لا يمكن استخدامه لتوزيع حصص الأرباح على المساهمين . وأصحاب رأس المال هذا لهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحقوق أخرى كالتصويت على تصفية المنشأة و ... الخ .

رأس مال الأسهم الممتازة : ويظهر بقيمته الاسمية أيضاً ويتمتع أصحابه بأولوية الحصول على حقوقهم عند التصفية قبل حملة الأسهم العادية بينما لا يمكنهم التصويت و المشاركة في الإدارة، كما يحصل حملة هذه الأسهم على عوائد ثابتة تأتيهم على شكل حصص أرباح . وهناك أشكال عديدة للأسهم الممتازة مثل الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح والأسهم الممتازة المشاركة بالأرباح، كما يجب الإشارة إلى أن الأسهم الممتازة لم ينص عليها القانون الأردني لعام 1987 الذي صنف وأشار إلى أن الأسهم المتداولة في الأردن هي أسهم عادية . كما ويجب الإشارة إلى أن الشركات قد تفصح عن رأس المال الاسمي (المصرح به) ورأس المال المكتتب به (المصدر)، ورأس المال المدفوع .

- الأرباح المحتجزة (Retained Earnings)

تمثل الأرباح المحتجزة رأس المال المكتسب بالمنشأة حيث يشكل الدخل المتحقق من العمليات مصدراً رئيسياً للأرباح المحتجزة، وعندما يحتفظ بجزء من هذا الدخل ولا يتم توزيعه فإن ذلك لا يعني عدم أحقية المساهمين بهذا الدخل، بل يضاف هذا الدخل إلى حقوقهم، إلا أن عملية توزيع هذه الأرباح أو عدم توزيعها لاحقاً يرتبط بعوامل عدة منها المواد التي ينص عليها النظام الأساسي للشركة وقرارات الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة حيث قد تتخذ القرارات من هذه الأطراف بخصوص احتجاز الأرباح لغرض ما، أو تخصيصها لهدف آخر أو أن يتم الاحتفاظ بها مؤقتاً ويتم توزيعها فيما بعد .

- الاحتياطيات (Reserves) :

وهي شكل من أشكال تخصيص الأرباح وتضاف أيضاً لحقوق الملكية، وتشمل : الاحتياطيات القانونية، والاحتياطيات الاختيارية، واحتياطيات التوسع أو الطوارئ ... الخ . وتظهر هذه الاحتياطيات في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين.

حدود الاستفادة من قائمة المركز المالي : (Limitations of Financial Position Statement)

عند الاستعانة بقائمة المركز المالي في التحليل المالي يجب الأخذ بالاعتبار نقاط الضعف التالية :

1) لا تعكس قائمة المركز المالي القيمة الحالية للكثير من الأصول حيث يستخدم مبدأ الكلفة التاريخية لتقييم تلك الأصول، وبالتالي فإن المركز المالي الحقيقي للمنشأة لا يتم تقديره بشكل دقيق .
2) تظهر الكثير من البنود في قائمة المركز المالي على أساس الحكم والتقدير الشخصيين .
3) كما تتجاهل القائمة الكثير من البنود ذات الأثر الهام على القيمة المالية للمنشآت كالموارد البشرية والسمعة الجيدة ... الخ .

قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement)

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم (7) . وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى 3 أقسام : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وسنقوم بشرح القائمة بالتفصيل في فصول لاحقة من هذا الكتاب.

ثانيا: المعلومات الإضافية (Additional Information)

وهي المعلومات التي تفصح عنها الشركة بعد إفصاحها عن القوائم المالية، وهي معلومات بالغة الأهمية لذا يشار عند الإفصاح عنها بأنها جزء من البيانات المالية . وقد أصبحت هذه البيانات تأخذ طابعاً تفصيلياً يوضح من خلاله للمستخدم بعض

المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية . وتغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان البنود التالية :

1) السياسات المحاسبية (Accounting Policies) : وتوضح من خلالها الشركة السياسات المحاسبية التي اتبعتها عند إعدادها للقوائم المالية، كتوضيحها على سبيل المثال لطرق الإهلاك المستخدمة في إهلاك الأصول، وطرق تقييم المخزون، والسياسات المستخدمة في استنفاد الأصول غير الملموسة، والسياسة المتبعة من قبل المنشأة في اعتبار الإيراد متحققاً، كما يجب على المنشأة أن تفصح عن أي تغيير يطرأ على هذه السياسات في حال حدوث مثل ذلك التغيير .

2) الالتزامات الطارئة أو المحتملة (Contingent Liability) : وتعرف أيضاً بالالتزامات الاحتمالية، حيث يصاحبها حالة عدم التأكد من قيام الالتزام أو عدمه بل أحياناً من حيث قيمة الالتزام وتاريخ قيامه . وترتبط هذه الالتزامات بأوضاع وظروف قائمة فعلياً كالدعاوى القضائية ضد المنشأة، التي يكون فيها احتمالات الحكم على المنشأة شبه مؤكدة، أو الخسائر المحتملة عن عقود شراء غير قابلة للإلغاء . ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة الاعتراف بهذه الخسائر وتحميلها للفترة المالية إذا توافر بها الشرطين التاليين الأول : الإمكانية العالية لحدوث هذه الخسائر والشرط الثاني : إمكانية قياس هذه الخسائر بشكل يمكن الاعتماد عليه، وفي حال عدم توفر هذين الشرطين فإن هذه الالتزامات يفصح عنها على شكل ملاحظات تتبع القوائم المالية .

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (Post Balance Sheet Events):

وهي الأحداث التي تقع بعد تاريخ إعداد الميزانية العمومية وقبل نشرها وإصدارها، ويمكن تقسيم هذه الأحداث إلى قسمين:

الأول: يرتبط بحالات وبنود موجودة أصلاً في الميزانية العمومية:

وهذه تستدعي إجراء تسويات عليها نتيجة للمستجدات التي حدثت كما هو الحال في الذمم المدينة وتأثرها نتيجة لإعدام دين أحد العملاء،

الثاني: فهي الأحداث التي يرتبط ظهور بدلائل على أحداث مالية معينة غير مرتبطة بالبنود الموجودة في الميزانية العمومية مما لا يستدعي إجراء أي تسويات أو تعديلات بل تقوم

المنشأة بالإفصاح عن هذه الأحداث من خلال الملاحظات الملحقة بالميزانية العمومية ومن الأمثلة على هذه الأحداث الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية بعد نهاية الفترة المالية أو المكاسب أو الخسائر الناتجة عن بعض الاستثمارات الجاهزة للبيع .

ثالثاً: تقرير مدقق الحسابات (Auditor Report)

بالإضافة للقوائم المالية تحتوي التقارير السنوية للشركات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة . كما يوضح المدقق رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية . ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق .

رابعاً: تقرير مجلس الإدارة (The Board of Directors Report)

وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج، ومركز الشركة المالي والتسويقي، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي إنجازه في العام القادم، هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقرير والقوائم المالية .

مسرد المصطلحات

Accounting	المحاسبة
Accounting Assumptions	الفروض المحاسبية
Accounting Constraints	القيود المحاسبية
Accounting Cycle	الدورة المحاسبية
Accounting Disclosure	الإفصاح المحاسبي
Accounting Information System	نظام المعلومات المحاسبي
Accounting Period	الفترة المحاسبية
Accounting Policies	السياسات المحاسبية
Accounting Principle Board	مجلس المبادئ المحاسبية
Accounting Principles	المبادئ المحاسبية
Accrual Base	أساس الاستحقاق
Accrued Expenses	مصاريف مستحقة الدفع
Accrued Revenues	إيرادات مقبوضة مقدماً
Accumulated Depreciation	مجمع الاهتلاك
Additional Paid in Capital	رأس المال الإضافي المدفوع
Adequate Disclosure	الإفصاح الكافي
Adjustments	تسويات
Administrative Expenses	المصاريف الإدارية
Allowance for Doubtful debts	مخصص الديون المشترك فيها
American Accounting Association (AAA)	جمعية المحاسبة الأمريكية
American Institution of Certified Public Accountant (AICPA)	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي

Analysis	تحليل
Annual Reports	التقارير السنوية
Annual Statements	القوائم السنوية
Assets	الأصول
Auditor Report	تقرير المدقق
Authorized Capital	رأس المال المصرح به
Bad Debts	الديون المعدومة
Balance Sheet	الميزانية العمومية
Bank Balance	نقدية البنك
Bank Overdraft	سحب على المكشوف
Beginning Inventory	بضاعة أول المدة
Bills Payable	أوراق الدفع
Bills Receivable	أوراق القبض
Bonds	السندات
Buildings	مباني
Capital	رأس المال
Capital Stock	رأس مال الأسهم
Cash	نقدية
Cash at bank	رصيد النقدية في البنك
Cash Base	الأساس النقدي
Cash in hand	نقدية الصندوق
Cheques	شيكات
Closing Entries	قيود الإقفال

Commercial Paper	أوراق تجارية
Commission	عمولة
Common Stocks	الأسهم العادية
Communicating	التوصيل
Comparability	قابلية المقارنة
Comprehensive Income Statement	قائمة الدخل الشامل
Conceptual Framework	الإطار المفاهيمى
Conservatism	التحوط (الحيطة والحذر)
Consistency	الثبات
Contingent Liabilities	الالتزامات المحتملة
Contra Account	الحساب المقابل
Contributed Capital	رأس المال المكتتب
Copyright	حقوق التأليف
Cost Accounting	محاسبة التكاليف
Cost of Goods Sold	تكلفة البضاعة المباعة
Cost of Sales	تكلفة المبيعات
Cost/ Benefit	الكلفة/ المنفعة
Creditors	الدائنون
Current Assets	الأصول المتداولة
Current Liabilities	الالتزامات المتداولة
Debenture	سند
Debt	دين
Debtors	مدينون

Deferred Liability	التزام مؤجل
Depreciation	استهلاك
Disclosure	الإفصاح
Discontinued Operations	الأنشطة غير المستثمرة
Dividends	أرباح الأسهم
Earning Per Share	عائد السهم
Earnings	الأرباح
Earnings before Interest and Taxes (EBIT)	الأرباح قبل الفائدة والضريبة
Ending Inventory	بضاعة آخر المدة
Entity	استقلالية (وحدة)
Equipment	معدات
Equities	حقوق الملكية
Expenditure	نفقة
Expense	مصروف
Extraordinary items	البنود غير العادية
Fair Value	القيمة العادلة
Feedback Value	القدرة على التقييم الارتدادي
Financial Accounting	المحاسبة المالية
Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
Financial Data	البيانات المالية
Financial Position Statement	قائمة المركز المالى
Financial Reporting	الإفصاح المالى
Financial Statements	القوائم المالية

Finished Goods	البضاعة الجاهزة
Firm	منشأة
Fiscal Year	السنة المالية
Fixed Assets	أصول ثابتة
Free Sample	عينة مجانية
Freight Charges	مصاريف الشحن
Full Disclosure	الإفصاح الكامل
Furniture	أثاث
Gains	مكاسب
General Expenses	المصاريف العمومية
Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
Going Concern	استمرارية المشروع
Goods	بضاعة
Goods Available for Sale	البضاعة المعدة للبيع
Goodwill	شهرة المحل
Gross Income	مجمل الدخل
Historical Cost	الكلفة التاريخية
Identifying	تحديد
Income	دخل
Income Statement	قائمة الدخل
Income Tax	ضريبة الدخل
Indenture Bond	أسناد القرض
Industry Practice	العرف الصناعى

Information	المعلومات
Information Neutrality	حيادية المعلومات
Inputs	مدخلات
Insurance Expense	مصاريف تأمين
Intangible Assets	أصول غير ملموسة
Interest Paid	الفائدة المدفوعة
Interest Received	الفائدة المستلمة
Inventory	المخزون
Investments	الاستثمارات
Issued Capital	رأس المال المُصدر
Lands	أراضي
Legal Expenses	مصاريف قانونية
Liabilities	التزامات
Loans	قروض
Long-Term Assets	أصول طويلة الأجل
Long-Term Investments	استثمارات طويلة الأجل
Long-Term Liabilities	التزامات طويلة الأجل
Losses	خسائر
Machinery	معدات
Maintenance Expenses	مصاريف الصيانة
Management Accounting	المحاسبة الإدارية
Marketable Securities	استثمارات قابلة للبيع
Marketing Expenses	مصاريف التسويق

Matching Principle	مبدأ المقابلة
Materiality	الأهمية النسبية
Measuring	قياس
Merchandise Inventory	المخزون السلعى
Monetary Unit	وحدة النقد
Multiple Financial Statement	قائمة مالية متعددة الخطوات
Multiple Steps Approach	مدخل الخطوات المتعددة
Natural Resources	موارد طبيعية
Net Assets	صافي الأصول
Net Income	صافي الدخل
Net Loss	صافي الخسارة
Net Purchases	صافي المشتريات
Net Sale	صافي المبيعات
Net Worth	حقوق المساهمين (القيمة الصافية)
Notes Payable	أوراق الدفع
Notes Receivable	أوراق القبض
Objectivity	الموضوعية
Obligations	التزامات
Opening Stock	بضاعة أول المدة
Operating Express	المصاريف التشغيلية
Operating Expenses	خسائر تشغيلية
Operating Profit	الربح التشغيلى
Ordinary Stocks	الأسهم العادية

Organization	منظمة (شركة)
Organizational Cost	مصاريف التأسيس
Other Assets	الأصول الأخرى
Other Expenses	المصاريف الأخرى
Other Liabilities	الالتزامات الأخرى
Other Revenues	الإيرادات الأخرى
Outputs	مخرجات
Outstanding Expenses	مصاريف مستحقة الدفع
Owners Equity	حقوق المساهمين
Paid in Capital	رأس المال المدفوع
Patent	براءة اختراع
Percentage of completion	نسبة الاتمام
Periodicity	الدورية
Petty Cash	صندوق النثرية
Plant and Machinery	آلات
Point of Sale	نقطة البيع
Predictive Value	القيمة التنبؤية
Preferred Stocks	أسهم ممتازة
Premises	ممتلكات عقارية
Premium	علاوة
Prepaid Expenses	مصاريف مدفوعة مقدماً
Prepaids	مقدمات
Primary Qualities	الخصائص الرئيسية

Processing Means	وسائل المعالجة
Profit Margin	هامش الربح
Promissory Note	كمبيالة
Property	ممتلكات
Purchase Discount	خصم مشتريات
Purchase Returns	مردودات مشتريات
Purchases	مشتريات
Qualitative characteristics	الخصائص النوعية
Raw materials	المواد الأولية
Realization of revenue	تحقق الايرادات
Receivables	الذمم المدينة
Recognition	الاعتراف
Records	السجلات
Relevance	الملائمة
Reliability	إمكانية الاعتماد
Rent	ايجار
Repairs	مصاريف إصلاح
Report	تقرير
Representational Faithfulness	الصدق في التعبير
Research and development cost	كلف البحث و التطوير
Reserves	الإحتياطيات
Retained Earnings Statement	قائمة الأرباح المحتجزة
Retained earrings	الأرباح المحتجزة

Returns	مردودات
Revenue	الايراد
Revenue Recognition	تحقق الإيراد
Salaries	الرواتب
Sales	مبيعات
Sales Allowance	مسموحات المبيعات
Sales Discount	خصم المبيعات
Sales Returns	مردودات المبيعات
Salvage value	قيمة الخردة
Samples	عينات
Scrap	خردة
Secondary	ثانوي
Securities	أوراق مالية
Security Exchange	بورصة الأوراق المالية
Selling expenses	مصاريف البيع
Semi - finished Products	بضاعة غير تامة الصنع
Service Charges	رسوم الخدمات
Share	سهم
Short term assets	الأصول القصيرة الأصل
Short term investment	استثمارات قصيرة الاجل
Short-term liabilities	الالتزامات القصيرة الأجل
Standard	معيار
Statement of Cash Flow	قائمة التدفق النقدي

Statement of Financial Position	قائمة الوضع المالى
Statement of Income	قائمة الدخل
Statement of Retained Earnings	قائمة الأرباح المحتجزة
Stock holder	المساهمون
Stocks	أسهم
Subscribed Capital	رأس المال المكتتب
Subsequent Events	الأحداث اللاحقة
Suppliers	موردون
Supplies	اللوازم
Tangible Assets	الأصول الملموسة
Taxes	ضرائب
Timeliness	الملاءمة في التوقيت
Total Revenue	إجمالى الإيرادات
Trade Investments	استثمارات تجارية
Transaction Approach	مدخل العمليات
Transactions	العمليات
Traveling Expenses	مصاريف السفر
Treasury Stocks	أسهم الخزينة
Verifiability	إمكانية التحقق
Work-in- Process	بضاعة غير جاهزة

أسئلة الفصل الأول

السؤال الأول :

أجب عن الأسئلة التالية :

1) عرِّف المحاسبة ووضح وظائفها الرئيسية؟
2) وضح أجزاء نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته ؟
3) تحدث عن خصائص المعلومات الواجب توافرها في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي؟
4) كيف تتوفر صفة الملاءمة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي؟
5) إذا كنت مستخدماً للمعلومات كيف لك أن تتأكد من حياديتها ؟
6) وضح أثر الثبات على قابلية المعلومات للمقارنة .

السؤال الثاني:

* اشرح باختصار أهمية وجود إطار نظري للمحاسبة.

السؤال الثالث :

* بين أي المبادئ، الفروض، أو القيود المحاسبية ينسجم والعبارات التالية :

1) بعد استلام المجلة اشتراكاً سنوياً مقدماً من أحد قرائها أظهرت هذا الاشتراك ضمن الالتزامات المترتبة عليها .
2) سجلت مشتريات المستلزمات المكتبية وبعض المصروفات المتفرقة الأخرى والبالغة 15 دينار تحت بند المصروفات النثرية .
3) رغم ملكية محمد سعيد لـ3 شركات إلا أنه احتفظ بدفاتر وسجلات محاسبية خاصة لكل شركة .
4) برغم ارتفاع نسبة التضخم إلى 5٪ خلال الفترة المالية إلا أن الشركة لم تأخذ ذلك بالاعتبار عند تسجيلها لعملياتها المالية وتقريرها عن قائمة الدخل والوضع المالي.
5) استخدمت الشركة قاعدة السوق أو الكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون.
6) أصر المحاسب على تسجيل الأرض بكلفة اقتنائها (56000) رغم أن قيمتها في الوقت الحالي أصبحت بـ200000 دينار.

السؤال الرابع:

* "يتحقق الإيراد عند نقطة البيع، إلا أنه هناك أسس أخرى يمكن استخدامها لاعتبار الإيراد متحققاً". وضح هذه الأسس وظروف استخدام كل منها.

السؤال الخامس:

* وضح العلاقة بين المبدأ المحاسبي (الإفصاح الشامل) والقيد المحاسبي (الأهمية النسبية) ؟

السؤال السادس:

* ترتبط الفروض المحاسبية بالمبادئ والقيود المحاسبية ارتباطاً مهماً. وضح هذه العبارة.

السؤال السابع:

وضح الفرق بين كل مما يلي:

أ) التقارير المالية والقوائم المالية.

ب) الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات.

ج) قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة والخطوات المتعددة.

د) الدخل التشغيلي وصافي الدخل.

هـ) الذمم المدينة التجارية وغير التجارية.

و) الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

ز) المكاسب والإيرادات.

ح) أساس الاستحقاق والأساس النقدي

السؤال الثامن:

* تعتبر القوائم المالية مصدراً أساسياً يستند إليه المحلل المالي عند قيامه بالتحليل، إلا أن هذه القوائم يشوبها بعض نقاط الضعف. (ناقش هذه العبارة) .

السؤال التاسع:

* تحدث عن المعلومات الإضافية والمعلومات الملحقة بقائمة الوضع المالي بشيء من التفصيل.

السؤال العاشر:

* وضح كيفية احتساب عائد السهم العادي، وأين يفصح عن هذا العائد ؟

السؤال الحادي عشر:

* وضح المآخذ والتحفظات على الفروض والمبادئ المحاسبية التالية:

أ) الكلفة التاريخية.

ب) وحدة القياس النقدي.

السؤال الثاني عشر:

* بين كيف يوفر نموذج القائمة أساساً جيداً للتحليل المالي؟

السؤال الثالث عشر:

* يفضل المستخدمون والمحللون الماليون قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة أكثر من قائمة الخطوة الواحدة (اشرح ذلك).

السؤال الرابع عشر:

* وضح كيف تشكل قائمة الأرباح المحتجزة حلقة الوصل بين قائمتي الدخل والوضع المالي.

السؤال الخامس عشر:

* "يشكل الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ضرورة لما تقدمه هذه الأحداث من معلومات مفيدة لمختلف الأطراف" اشرح هذه العبارة مع ضرب الأمثلة عن هذه الأحداث.

السؤال السادس عشر:

* بدأت شركة سنتها المالية 2003 بأرباح محتجزة قيمتها 232000 دينار وحققت في نهاية العام نفسه أرباحاً صافية قيمتها 94250 دينار دفعت منها لحملة الأسهم الممتازة 11750، وقد بلغ إجمالي الأرباح المحتجزة في نهاية عام 2003 262000 دينار وتمتلك المنشأة 35000 سهم عادي.

<u>المطلوب:</u>

إعداد قائمة الأرباح المحتجزة للعام 2003.

السؤال السابع عشر:

أعطيت لك الحسابات التالية من دفاتر إحدى الشركات:

- دائنون
- مدينون
- مصاريف إدارية وعمومية
- المباني
- كلفة المبيعات
- الاستهلاكات
- المعدات
- رأس مال الأسهم العادية
- الفوائد الدائنة
- قرض (لعامين)
- قروض لشركات تابعة
- الاحتياطيات
- علاوة إصدار الأسهم
- مصروفات مقدماً
- مستحقات الدفع
- متراكمات الإهلاك
- الموردون
- نقدية البنك
- صندوق النثرية
- أوراق الدفع
- الضرائب
- الفوائد المدينة
- استثمارات قصيرة الأجل
- سلف للموظفين
- مصاريف التشغيل
- عينات مجانية
- إيرادات غير مكتسبة
- فوائد مستحقة القبض

المطلوب:

* باستخدام الجدول التالي حدد أنواع الحسابات (إيراد، مصروف، أصل متداول، أصل ثابت، التزام متداول، التزام ثابت، حقوق ملكية) والقائمة التي ستظهر بها هذه الحسابات (قائمة الدخل، قائمة الوضع المالي).

الحساب	نوع الحساب	القائمة
دائنون	التزام متداول	قائمة الوضع المالي

المراجع

المراجع العربية

1- أحمد جمعة ومؤيد خنفر – أساسيات المحاسبة في الشركات المساهمة – الطبعة الأولى – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – 1998م.

2- حسين مصطفى هلالي – مبادئ المحاسبة المالية والمحاسبة لغير المحاسبين – الطبعة الأولى – دار النهضة العربية – القاهرة – 2001م.

3- حلمي محمد نمر – نظرية المحاسبة المالية – دار النهضة العربية – القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

4- دونالد كيسو وجيري ويجانت – ترجمة أحمد حامد حجاج – المحاسبة المتوسطة – الجزء الأول – الطبعة العربية الثانية – دار المريخ للنشر – الرياض – 1999م .

5- عباس مهدي الشيرازي – نظرية المحاسبة – الطبعة الأولى – ذات السلاسل – الكويت – 1990 .

6- فالتر ميجس وروبرت ميجس – المحاسبة المالية – ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون – دار المريخ للنشر – الرياض، 1988.

7- محمد مطر – المحاسبة المالية – الطبعة الثانية – دار حنين ومكتبة الفلاح – عمان – 1993م .

8- محمد مطر ووليد الحيالي وحكمت الراوي – نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات – الطبعة الأولى – دار حنين ومكتبة الفلاح – عمان – 1996م .

9- نعيم دهمش – القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، المكتب الاستشاري، عمان، الأردن، 1990م.

10- نعيم دهمش ومحمد أبو نصار ومحمود الخلايلة – مبادئ المحاسبة : الأصول العلمية والعملية: الجزء الأول – الطبعة الثانية – الجامعة الأردنية – عمان – 1999 .

11- يوسف العادلي ومحمد العظمة وصادق البسام – مقدمة في المحاسبة المالية – الطبعة الأولى – ذات السلاسل – الكويت – 1986م .

المراجع الأجنبية

1- Anthony Robert N., Reece James S. "Accounting Principles", Richard D. Irwin, Inc. Homewood, Illinois, 1989.

2- Kieso Donald E., Jerry J. Weygandt "Intermediate Accounting", 9th ed., John Wiley and Sons Inc, New York, 1998.

3- Larson Kermit D. and Miller, Paul B. W., "Fundamental Accounting Principles", 13th edition, Homewood, IL: Irwin, 1993.

4. Lawence Revsine, Daniel W. Collins and W. Bruce Johnson. "Financial Reporting and analysis", 3rd ed., Pearson Prentice Hall, 2004.

5. Roger H. Hermanson, James Dan edwards and R.F. Salmonson, "Accounting Principles" 4th edition, BPI. IRWIN, Home wood, IL Boston, 1989.

الفصل الثاني

تحليل القوائم المالية

أهداف الفصل :

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب ملماً بما يلي :

- تعريف تحليل القوائم المالية وأهدافها .
- الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية .
- مستويات تحليل القوائم المالية .
- مراحل وخطوات التحليل المالي.
- نقاط الضعف في تحليل القوائم المالية.



الفصل الثاني
تحليل القوائم المالية

مقدمة:

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات، حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المنشآت، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للشركات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه الشركات التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية. وازدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية فظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية الحديثة والحاسوب في التحليل المالي للرفع من سوية وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداة أساسية تسهم في اتخاذ القرارات وترشيدها، هذا بالإضافة إلى ما يقدمه التحليل المالي على صعيد التخطيط العام في الدولة وعلى الأصعدة الأخرى والخاصة بالمنشآت.

تعريف تحليل القوائم المالية (Financial Statement Analysis)

تعددت تعريفات التحليل المالي، لكننا نسوق فيما يلي أهم هذه التعاريف :

- "هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .
- "هي دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية" .

- "هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي" .

هذا ويمكننا من التعريفات السابقة استنتاج الحقائق التالية :

1) إن القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي، وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب، وهنا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقاً لها هذه القوائم .

2) يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم (المحللون الماليون) بدراسة محتويات هذه القوائم واستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القيمة المالية للمشروع في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل .

أهداف تحليل القوائم المالية :

يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي:

1) معرفة الوضع المالي للمنشأة .
2) الحكم على القدرة الكسبية للمشروع .
3) لحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة .
4) تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل .
5) وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية .
6) التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها .

الأطراف المهتمة بالتحليل (Parties Interested in Financial Analysis)

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظراً لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي : الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، البنوك ... الخ .

كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين : أطراف من داخل المنشأة نفسها وأطراف أخرى من خارجها، ولعل الأطراف الداخلية الأكثر استفادة من التحليل المالي لما يتوفر لهذه الأطراف من معلومات مالية وغير مالية ومعلومات منشورة وغير منشورة . بعكس الأطراف الخارجية التي غالباً ما يكون اعتمادها الأساسي على القوائم المالية المنشورة فقط.

أولاً : الأطراف الداخلية : وأهم هذه الأطراف الإدارة والعاملين والموظفين :

أ) الإدارة (Management) :

الإدارة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الإدارة ومروراً بالمدير العام ومدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها، تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته، إلا أنها بشكل عام تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية :

أ- تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات، والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية .

ب- مدى النجاح الذي أنجز في تحقيق الأهداف المرجوة في المنشأة .

ج- التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمشروع، وإلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولة المشروع . ويشكل التحليل المالي خير معين وأفضل أداة للمنشأة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو استئجارها .

ب) الموظفون والعمال (Employees and Workers) :

تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المشروع، كما تهتم بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم .

ثانياً: الأطراف الخارجية :

وهي كثيرة ومتعددة وأهدافها من التحليل مختلفة ويمكن هنا التحدث عن أهم هذه الأطراف، وهي: المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون والمقرضون، بيوت الخبرة المالية ... الخ .

أ) المستثمرون الحاليون والمرتقبون (Investors and Potential Investors)

وهم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة (الملاك) أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل، بالإضافة لاهتمامهم باحتساب العائد على أسهم المشروع ويدرسون من خلال هذا التحليل سياسات توزيع الأرباح وثباتها، وقدرة المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم.

ب) الموردون والمقرضون (Suppliers and Creditors) :

أما الموردون فهم من يقدمون للمنشأة الخدمات أو البضائع بالأجل، وفي أغلب الأحيان يطلب هؤلاء من المنشآت تسديد ديونهم في فترة لا تتعدى السنة المالية الواحدة لذا فإنهم يهتمون أكثر ما يهتمون بدراسة الوضع المالي للزبون ويركزون على دراسة سيولته النقدية، وقدرته بالتالي على تسديد المستحقات في المدى القصير كما يهتم هؤلاء بهيكل الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول .

أما المقرضون وقد يكونون مؤسسات أو أفراد كحملة السندات فإنهم عندما يقدمون القروض الطويلة الأجل فإنهم يركزون بالدرجة الأولى على القدرة الكسبية للمشروع التي تمكنه من تسديد الفائدة والسندات، كما يهتم أصحاب الديون الطويلة الأجل بالوضع المالي للمقترضين والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها حتى يطمئنوا على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتهم على المدى الطويل .

ج) أطراف خارجية أخرى (Other External Parties)

هناك العديد من الأطراف الخارجية الأخرى المستفيدة من تحليل القوائم المالية مثل: بيوت الخبرة المالية، والغرف التجارية والصناعية وأسواق المال، أجهزة الحكومة والدولة ... الخ . أما بيوت الخبرة المالية فهي مؤسسات تقوم بالتحليل لأهداف خاصة بها أو بتكليف من أحد الأطراف أصحاب الصلة بالمنشآت مقابل أجر معين، وتقوم من خلال التحليل بالإجابة على استفساراتهم وتساؤلاتهم، أما الغرف التجارية والصناعية فإنها تقوم بجمع البيانات عن الشركات المنضوية فيها بهدف استخراج نسب ومؤشرات

مالية لكل قطاع منها تمهيداً لنشرها حتى يستفيد منها المستخدمون وأصحاب الصلة للحكم على أداء المنشآت، وهذا ما تقوم به أيضاً أسواق المال أو الهيئات المسؤولة عنها من خلال إصدارها للكتاب أو الدليل السنوي، أما الأجهزة الحكومية فإنها تهتم بالتحليل المالي لما يقدمه من خدمات مهمة في إطار التخطيط الشامل وإعداد الموازنات والحسابات القومية بالإضافة إلى التأكد من أداء المنشآت وربحيتها وما يترتب عليها تجاه الدولة من ضرائب ونكوص .

مستويات تحليل القوائم المالية (Levels of Financial Statement Analysis)

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث رئيسة، يمكننا أن نوجزها بما يلي:

1- على مستوى المشروع :

حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل . ويعتبر هذا التحليل قاصراً لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع .

2- على مستوى القطاع :

وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذاً بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته . وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها .

3- المستوى العام :

وهو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية ... الخ .

مراحل وخطوات التحليل المالي:

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لآخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل . ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية :

أ) مرحلة الإعداد والتحضير.

ب) مرحلة التحليل.

ج) مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير) .

أولاً : مرحلة الإعداد والتحضير

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكليف سواءً كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها .

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية :

1) تحديد الهدف من التحليل: وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، والمعلومات الواجب جمعها. ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فالمستثمر المرتقب على سبيل المثال يرغب بالتعرف

على ربحية المنشآت المتوفر فيها فرص الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشآت، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد ديونها، بينما تولى الإدارة اهتماماً خاصاً لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام .

2) مدى ونطاق التحليل : بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشآت أخرى مشابهة؟ أم أنه سيقتصر على منشأة واحدة وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة ؟؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.

3) تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل : يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية ... الخ . ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمنشأة أو المنشآت التي يستهدفها التحليل .

ثانياً : مرحلة التحليل

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1) **إعادة تبويب وتصنيف المعلومات :**

وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى . ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة

خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من منشأة أو أكثر من فترة مالية، وهذا ما يجعل أسواق المال والهيئات المسؤولة عنها تصدر نماذج موحدة للقوائم المالية ويطلب من الشركات الالتزام بها . ويجب الإشارة هنا إلى أن إعداد المعلومات المالية باستخدام نموذج القائمة يشكل شكلاً من أشكال إعادة التبويب وتصنيف المعلومات ويسهل مهمة المحلل المالي بالإضافة إلى ما توفره هذه التصنيفات من ربط جيد بين البنود، بعكس النموذج التقليدي (نموذج الحساب)، كما يوفر نموذج القائمة الحد المناسب من التصنيف والربط الجيد بين المكونات والعناصر، لذا فإن المحلل المالي يستهل مرحلة التنفيذ بإعادة التبويب والتصنيف للمعلومات المتوفرة من خلال إعادة إعداد القوائم المالية إذا كانت المعلومات المتوفرة لديه على شكل حسابات (انظر المثال رقم (2-1)) .

مثال (2-1) :

إليك حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر لشركة القدس التجارية عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 2001 :

مدين	حساب المتاجرة	دائن		مدين	حساب الأرباح والخسائر	دائن	
بضاعة أول المدة	22500	26000	المبيعات	إعلان	3050	45350	مجمل الأرباح
المشتريات	75500	1200	مردودات المشتريات	تأمين	450	650	إيرادات عقارات
مردودات المبيعات	1500	21750	المخزون	نقل الخارج	3900	1000	فوائد دائنة
جمرك المشتريات	1100			رواتب الإدارة	11250		
نقل الداخل	3000			قرطاسية	550		
مجمل الربح	45350			استهلاكات	500		
				فوائد مدينة	950		
				صافي الدخل	23715		
	148950	148950			47000	47000	

وقد طلب منك أن تعيد إعداد هذه الحسابات على شكل قائمة.

قائمة الدخل/ شركة القدس التجارية

عن السنة المنتهية في 2001/12/31

إجمالي المبيعات	12600	
المردودات	(1500)	
صافي المبيعات		124500
تكلفة المبيعات		
أول المدة	22500	
صافي المشتريات (إجمالي المشتريات - المردودات)	74300	
مصاريف المشتريات (نقل الدخل + جمرك المشتريات)	4100	
المخزون	(21750)	(79150)
مجمل الدخل		45350
المصاريف التشغيلية		
المصاريف الإدارية والعمومية (تأمين+رواتب الإدارة+قرطاسية+استهلاكات)	12750	
مصاريف البيع والتوزيع (إعلان + نقل الخارج)	6950	(19700)
الدخل التشغيلي		25650
المكاسب (إيرادات عقارات + فوائد دائنة)		1650 27300
الخسائر (فوائد مدينة)		(950)
الدخل قبل الضريبة		26350
الضريبة		2635
الدخل الصافي		23715

2) اختيار الأداة الملائمة للتحليل :

يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى . وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل ... الخ، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل .

3) تحديد الانحرافات وأسبابها :

وهي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص منشآت منافسة في نفس القطاع . وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية . ويمكن للمحلل من إيجاد هذه الانحرافات وتحديدها بطرق متعددة فقد يقوم بإيجادها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمنشأة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه القوائم بقوائم مالية لمنشآت منافسة أو مقارنة النسب والمؤشرات المستخرجة بمعايير مناسبة . ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة . أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الإنحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقاً من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها .

ثالثاً : مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير) :

وهي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل . ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم

الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك . ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية : البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل، الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل، اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة .

نقاط الضعف في تحليل القوائم المالية

(Limitations of Financial Statement Analysis)

برغم كل ما يقدمه تحليل القوائم المالية من فوائد جمة على صعيد تقييم المنشآت واتخاذ القرارات، فإنه لا بد من الإشارة إلى وجود بعض أوجه القصور ونقاط الضعف فيه، تجعل من الضرورة بمكان أخذها بالاعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل . ويمكن إيعاز نقاط الضعف هذه إلى عدة أسباب يمكن أن نوجزها بما يلي :

1) نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل من خارج المنشأة .
2) نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المستخدمة .
3) نقاط ضعف ناشئة عن الأداة أو الأسلوب المستخدم في التحليل .

أولاً : نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل من خارج المنشأة

إن كون المحلل المالي شخصاً من خارج المنشأة، فإن ذلك يعني أنه يعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية المنشورة فقط، أما البيانات الأخرى غير المنشورة والهامة بالنسبة للتحليل المالي فإنه لا يمكنه الحصول عليها واستخدامها مما يضعف نتائج تحليله، وعلى العكس من ذلك عندما يكون المحلل من داخل المنشأة فإنه سيحصل على معلومات تفصيلية بالإضافة للقوائم المالية المنشورة، كما يمكنه الحصول على المعلومات غير المالية والبيانات الكمية ... الخ . وتوفر كل هذا الكم الهائل من المعلومات والبيانات للتحليل المالي سيجعل بما لا يدع مجالاً للشك المحلل المالي يحصل على نتائج أكثر دقة مما سيحصل عليه في حال كان من خارج المنشأة .

ثانياً : نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المنشورة :

تعد القوائم المالية مصدراً مهماً من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي بل هي المصدر الرئيسي له، وتتكون هذه القوائم كما أشرنا في الفصل السابق من 3 قوائم رئيسية وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي . أما جوانب الضعف فتأتي بشكل أساسي من قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، حيث تعد هذه القوائم طبقاً للمبادئ والفروض المحاسبية التي وبالرغم من اتفاق جموع المحاسبين عليها إلا أن هناك الكثير من التحفظات ونقاط الضعف فيها مما أثر وبشكل مباشر على محتويات قائمتي الدخل والمركز المالي، وقد أشرنا في الفصل الأول لنقاط الضعف في هاتين القائمتين.

ثالثاً : نقاط ضعف ناشئة عن الأداة والأسلوب المستخدم في التحليل

تتعدد أدوات وأساليب التحليل التي يستخدمها المحلل لإنجاز عمله وتحليله، وقد تنشأ نقاط الضعف من خلالها، فللتحليل العمودي نقاط ضعف، كما الحال في النسب المالية، لذا يجب على المحلل المالي عند استخدام أي من هذه الأدوات الأخذ بالاعتبار نقاط الضعف فيها، وهو ما سنوضحه لاحقاً عند التحدث عن هذه الأدوات إلا أنه يمكننا هنا القول أن هذه الأساليب والأدوات تعتمد في مجملها على القوائم المالية وبنودها والتي هي في الأصل يشوبها الكثير من نقاط الضعف . وبالتالي تنتقل جوانب الضعف هذه إلى الأداة، فيتأثر التحليل المالي ونتائجه بالمحصلة.

مسرد المصطلحات

فشل الأعمال	Business Failure
أسواق رأس المال	Capital Markets
الميزانية العمومية المصنفة	Classified Balance Sheet
شركة	Company
استنتاجات	Conclusions
الموظفون والعاملون	Employees And Workers
تحليل خارجي	External Analysis
الاطراف الخارجية	External Parties
التحليل المالي	Financial Analysis
المحللون الماليون	Financial Analysts
تحليل القوائم المالية	Financial Statement Analysis
مستخدمي القوائم المالية	Financial Statement Users
الاطراف المهتمة	Interested Parties
تحليل داخلي	Internal Analysis
الاطراف الداخلية	Internal Parties
تفسير	Interpreting
مستثمرون	Investors
مستويات	Levels
نقاط الضعف (محددات)	Limitations
الادارة	Management

Potential Investors	مستثمرون محتملون
Re-classifying	إعادة تصنيف
Suitable Tool	أداة ملائمة
Tool	أداة
Valuation	تقييم
Variance	انحراف

أسئلة الفصل الثاني

السؤال الأول:

أجب عن الأسئلة التالية:

1) عرِّف مفهوم "تحليل القوائم المالية"، ووضح أهدافه.

2) تحدث عن الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية، موضحاً كيف تستفيد هذه الأطراف من التحليل المالي.

3) يتم تحليل القوائم والتقارير المالية في ظل مستويات مختلفة، تحدث عن هذه المستويات موضحاً خصائص كل منها.

4) عدد مراحل التحليل المالي، ووضح بإيجاز خطوات كل مرحلة منها.

السؤال الثاني:

ناقش العبارات التالية:

أ- "تمر عملية تحليل القوائم المالية بمراحل وخطوات أساسية، ويمكن لهذه المراحل والخطوات أن تختلف من تحليل لآخر".

ب- "تتحدد المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل المالي بمدى ونطاق ذلك التحليل".

ج- "يكتب المحلل المالي تقريره للجهة التي كلفته بإجراء التحليل، ويجب عليه أن يتبع بعض الإرشادات حتى يتكلل التحليل بالنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة.

د- "برغم ما يقدمه تحليل القوائم المالية من خدمات قيمة للأطراف المختلفة، إلا أن هناك بعض أوجه القصور فيه".

السؤال الثالث:

* يجب على المحلل المالي الأخذ بالاعتبار تغير السياسات المحاسبية، وضّح؟

السؤال الرابع:

أعطيت لك القوائم المالية التالية، وهي تخص شركتي الوحدة والأمل التجاريتين في 31/ 12/ 2004:

شركة الوحدة

حساب المتاجرة

عن السنة المنتهية في 12/ 31

مدين		دائن	
بضاعة أول المدة	170000	315000	المبيعات
المشتريات	320000	10000	مردودات المشتريات
مردودات المبيعات	15000	400000	مخزون آخر المدة
مصاريف نقل المشتريات	8000		
جمرك المشتريات	12000		
مجمل الربح	200000		
	725000	725000	

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في 12/ 31

مدين		دائن	
رواتب	11000	200000	مجمل الربح
إيجارات	9200		
استهلاكات	1500		
نثريات	500		
دعاية وإعلان	2800		
فوائد مدينة	15000		
ضريبة	67550		
صافي الدخل	92450		
	200000	200000	

الميزانية العمومية في 12/ 31

الأصول		الالتزامات وحقوق الملكية	
النقدية	50000	25000	دائنون
مدينون	50000	250000	أسناد قرض
المخزون	400000	1000000	رأس مال الأسهم
إجمالى الأصول الثابتة (صافي)	1000000	225000	احتياطيات
	1500000	1500000	

شركة الأمل

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 12/ 31

المبيعات	475000	
- المردودات	(25000)	
صافي المبيعات		450000
كلفة المبيعات		(150000)
مجمل الدخل		300000
المصاريف التشغيلية		(50000)
الدخل التشغيلي		250000
الفوائد المدينة		(67500)
الدخل قبل الضريبة		182500
الضريبة		(75350)
الدخل الصافي		**107150**

قائمة الوضع المالي

الأصول	
النقدية	50000
مدينون	50000
مخزون	650000
أصول ثابتة (صافي)	1500000
إجمالي الأصول	**2250000**
الالتزامات وحقوق الملكية	
الدائنون	25000
أسناد القرض	1000000
رأس المال	1000000
احتياطيات	225000
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**2250000**

- وقد طلب منك تجهيز القوائم المالية السابقة تمهيداً لإجراء التحليل عليها.

المراجع

المراجع العربية:

1- زياد رمضان – أساسيات التحليل المالي "تحليل ومناقشة الميزانيات" – الطبعة الثالثة – عمان – 1990م.

2- صادق الحسني – التحليل المالي والمحاسبي "دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها" – الطبعة الثانية – دار مجدلاوي للنشر – عمان – 1998م.

3- محمد عطية مطر – التحليل المالي "الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"– الطبعة الأولى – معهد الدراسات المصرفية – عمان – 1997م.

4- محمود إبراهيم تركي – تحليل التقارير المالية – الطبعة الثانية – جامعة الملك سعود – الرياض – 1995م.

5- محمود سبع – أصول التحليل المالي – دار النهضة العربية – القاهرة – 1972م.

6- محمود عبد الحليم الخلايلة – التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية – الطبعة الأولى – عمان – 1995م.

7- هشام حسبو – الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي – مكتبة عين شمس – القاهرة – 1980م.

8- وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة – التحليل المالي "الإطار النظري وتطبيقاته العملية" – الطبعة الأولى – دار حنين – عمان – 1996م.

المراجع الأجنبية

1- Gibson, Charles H., "Financial statement analysis using financial accounting information", 6th edition, International Thomson Publishing Company, Cincinnati, Ohio, 1995.

2- Grewal T. S. "Analysis of financial statements", 12th edition, Sultan Chand and sons, New Delhi, 1997.

3- Harvey, Lermack B. "Steps to a basic company financial analysis", University of Philadelphia, School of Business Administration, May 2003.



الفصل الثالث

أدوات تحليل القوائم المالية

أهداف الفصل :

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب ملماً بما يلي :

- الأدوات المختلفة لتحليل القوائم المالية .
- التحليل العمودي : استخداماته ومحدداته .
- التحليل الأفقي : استخداماته ومحدداته .
- تحليل الاتجاهات .



الفصل الثالث

أدوات تحليل القوائم المالية

مقدمة:

يحتاج المحلل المالي لإنجاز تحليله أداة فنية مناسبة لمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة لديه، وكما أوضحنا في الفصل السابق فإن اختيار الأداة قضية أساسية لنجاح التحليل، ويجب أن يحرص المحلل على اختيار أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالهدف، والمعلومات المتوفرة، ونطاق التحليل. فإذا كان التحليل يهدف إلى تقييم سيولة المنشأة فإنه يجب على المحلل استخراج النسب الدالة على السيولة، بينما إذا كان الهدف من التحليل دراسة قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية فإنه يجب عليه اللجوء لنسب التدفقات النقدية وتحليل قائمة التدفقات ... الخ. ويمكن تقسيم أدوات التحليل إلى : التحليل العمودي، التحليل الأفقي، تحليل النسب .

أولاً : التحليل العمودي (Vertical Analysis) :

ويسمى بالتحليل الرأسي أيضاً، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100٪). ومن الأمثلة على ذلك التحليل الرأسي لقائمة الدخل حيث تعطي المبيعات (الإيرادات) النسبة المئوية (100٪) وتحسب نسبة البنود الأخرى في القائمة من هذا الرقم، أما في قائمة المركز المالي فيمكن احتساب نسبة كل بند من مجموع البنود التي ينتمي إليها، فعلى سبيل المثال، يمكن احتساب نسبة ما تشكله الأصول المتداولة من إجمالي الأصول، ونسبة الالتزامات من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية للتعرف على مصادر التمويل في المنشأة، كما يمكن تطبيق التحليل العمودي للبنود على قائمة تكلفة المنتج في الشركات الصناعية. ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل، توضيحه للأهمية النسبية للبنود التي تتكون منها قائمة معينة، وكسب الأهمية النسبية للبنود من خلال الصيغة التالية:

$$\text{الوزن النسبي للبند} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{مجموع البنود التي ينتمي إليها البند}}$$

وبعد استخراج الوزن النسبي لكل البنود، يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها .

أ/التحليل العمودي لقائمة الدخل :

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود قائمة الدخل إلى البند الرئيسي في القائمة ألا وهو المبيعات (إيرادات النشاط الرئيسي)، حيث تعطى الرقم (100٪)، وينسب إليها كلف المبيعات، ومصاريف التشغيل ... الخ، وهو ما يوضحه المثال التالي:

مثال (1-3) :

إليك قائمة الدخل لشركة الاتحاد التجارية عن السنة المنتهية في 2001/ 12/ 31، وطلب منك تجهيزها لإجراء التحليل العمودي .

جدول رقم (1-3)

شركة الاتحاد التجارية

التوزيع النسبي لقائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 2001/ 12/ 31

البيان	المبلغ	النسبة المئوية
المبيعات	1010000	٪100
كلفة المبيعات	(620000)	61.3
مجمل الدخل	390000	38.7
مصاريف التشغيل :		
المصاريف الإدارية والعمومية	(70000)	6.9
المصاريف البيعية والتسويقية	(100000)	9.9

البيان	المبلغ	النسبة المئوية
مجموع مصاريف التشغيل	(170000)	16.8
الدخل التشغيلي	220000	21.9
الفوائد المدينة	(50000)	5
الدخل قبل الضريبة	170000	16.9
الضريبة (15٪)	(22500)	2.2
الدخل الصافي	147500	14.7

ويبين الجدول رقم (1-3) الوزن النسبي لمختلف بنود قائمة الدخل بعد نسبها إلى المبيعات، وهي الخطوة الأولى في التحليل، ويبدأ بعدها المحلل المالي برصد هذه الأوزان والنسب والبحث عن الأسباب التي أدت إليها، فعند دراسة الوزن النسبي لكلفة المبيعات يتضح أنها استنزفت 61.3٪ من المبيعات وهذا يجعل المحلل المالي يبحث عن أسباب هذا الوزن النسبي الهام لكلف المبيعات . هل هو بسبب كلفة المشتريات العالية ؟ أم بسبب مصاريف المشتريات ؟ ... الخ . وعند دراسة الوزن النسبي لمصاريف التشغيل يتضح أنها شكلت في مجملها 17٪ تقريباً من مجموع المبيعات حيث كان منها : 7٪ للمصاريف الإدارية والعمومية و10٪ لمصاريف البيع والتسويق، ويجب هنا الربط بين مصاريف البيع والتوزيع من جهة والمبيعات من جهة أخرى لما للأولى من أثر على الثانية (المبيعات) من حيث زيادة حجمها . كما يجب البحث بأسباب الوزن النسبي للمصاريف الإدارية والعمومية وهل هي عائدة لفتح فروع جديدة للمنشأة أم لتعيين موظفين جدد ... الخ . وفي نهاية المطاف يجب أيضاً على المحلل وفي حال عدم ظهور المبررات المناسبة التي تفسر هذه النسب عليه أن يشير إليها على أنها مواضع خلل وضعف في المنشأة .

ويلاحظ من المثال السابق عدم قدرة المحلل أن يحكم بشكل جازم على صحة أو ضعف مدلولات هذه النسب دون اللجوء للمقارنة سواء كانت هذه المقارنة لقوائم مالية لنفس المنشأة ولأكثر من عام أو كانت بالمقارنة مع قوائم مالية لمنشآت أخرى مماثلة كما ستوضح في المثال التالي.

مثال (2-3) :

قدمت إليك قائمتي الدخل التاليتين، وهي لمنشأتين تجاريتين عن السنة المنتهية في 2001/ 12/ 31، وطلب منك إجراء التحليل العمودي لقوائم دخل المنشأتين.

الشركة A قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2001/ 12/ 31		الشركة B قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2001/ 12/ 31	
المبيعات	101000	الإيرادات	
كلفة المبيعات	(62000)	المبيعات	80000
مجمل الدخل	39000	المصاريف	
مصاريف التشغيل:		كلفة المبيعات	(40000)
الإدارية والعمومية	(7000)	الإدارية والعمومية	(5500)
البيع والتوزيع	(10000)	البيع والتوزيع	(6000)
الدخل التشغيلي	22000	الفوائد المدينة	(4000)
الفوائد المدينة	(5000)		24500
الدخل قبل الضريبة	17000	الضريبة 15٪	(3675)
الضريبة 15٪	(2550)	صافي الدخل	**20825**
الدخل الصافي	**14450**		

يقوم المحلل في هذا النوع من التحليل بداية من التأكد من صلاحية القوائم المالية للمقارنة، فيقوم بفحص التبويب المتبع في كل قائمة ويعمل على توحيد هذا التبويب وإلغاء أي تناقض فيه حتى يتسنى له إجراء المقارنة السليمة. وهذا يضطره في بعض الأحيان إلى إعادة التبويب في أحد هذه القوائم حتى تنسجم مع تبويب القائمة الثانية وهو ما تم عمله في المثال لقائمة الشركة (B)، حيث أعيد تصنيف المصاريف حسب الأنشطة كما هو الحال في قائمة دخل الشركة (A) . أما الخطوة الثانية فتكون باستخراج

الأوزان النسبية لبنود قائمتي الدخل من خلال نسب هذه البنود إلى الرقم الرئيسي فيها وهو المبيعات (انظر الجدول رقم 3-2) .

جدول رقم (2-3)

التحليل العمودي المقارن لقوائم دخل الشركتين (B,A) عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 2001

البيان	الشركة A		الشركة B	
	المبلغ	النسبة ٪	المبلغ	النسبة ٪
المبيعات	101000	٪100	800000	٪100
كلفة المبيعات	(62000)	61.3	(400000)	50
مجمل الدخل	390000	38.7	400000	50
مصاريف التشغيل:				
الإدارية والعمومية	70000	6.9	55000	6.9
البيع والتوزيع	100000	9.9	60000	7.5
إجمالي مصاريف التشغيل	(170000)	16.8	(115000)	14.4
الدخل التشغيلي	220000	21.9	285000	35.6
الفوائد المدينة	(50000)	5	(40000)	5
الدخل قبل الضريبة	170000	16.9	245000	30.6
الضريبة 15٪	(22500)	2.2	(36750)	4.6
الدخل الصافي	147500	٪14.7	208250	٪26

ثم ينتقل المحلل إلى الخطوة الثالثة ألا وهي التحليل حيث تظهر من خلاله الملاحظات التالية:

أ) كلفة المبيعات: يتضح من الجدول رقم (2-3) أن كلفة المبيعات في الشركة (A) قد استنزفت 61.3٪ من إجمالي المبيعات بينما كانت هذه النسبة في الشركة (B) 50٪

فقط، وهو ما يدل على أداء أفضل في الشركة (B) من حيث قدرتها في السيطرة على كلفة المبيعات وهو ما أدى بالتالي إلى تحقيق نتائج أفضل في النشاط الرئيسي، وهنا يجب تتبع أسباب ارتفاع كلف المبيعات في المنشأة (A) عنها في المنشأة (B) وهو ما قد يكون بسبب ارتفاع كلفة البضاعة المعدة للبيع أو انخفاض قيمة بضاعة آخر المدة .

ب) مصاريف التشغيل : لوحظ أن مصاريف التشغيل شكلت 16.8٪ من المبيعات في الشركة (A) بينما لم تتعدى هذه المصاريف في الشركة (B) 14.4٪ من المبيعات، ويوضح الجدول رقم (2-3) أيضا أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع لدى الشركة (A) عنها في الشركة (B) بمعدل 2.4٪ وهو ما شكل أحد أسباب الزيادة في مبيعات الشركة (A) .

ج) الدخل الصافي : كما يبين الجدول رقم (2-3) أن المنشأة (B) حققت أداءً عاماً أفضل عندما استطاعت أن تحقق صافي دخل يشكل 26٪ من المبيعات بينما لم تستطع الشركة (A) أن تصل بصافي دخلها إلى 15٪ من المبيعات، ولعل أهم الأسباب في ذلك ارتفاع كلف المبيعات في هذه الشركة عنها في الشركة (B) بمعدل 11٪، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع كما ذكرنا مسبقاً .

ب) التحليل العمودي لقائمة المركز المالي :

يمكن إجراء التحليل العمودي لقائمة المركز المالي بطرق مختلفة حيث يمكن أن يتم ذلك بنسبة البنود إلى مجموع القائمة أو بنسبة كل مجموعة بنود إلى إجمالي القائمة أو نسبة كل بند إلى مجموعته . وتتحدد هذه الطرق حسب الهدف من التحليل، ونستعرض هذه الطرق بالشرح والتحليل من خلال الأمثلة التالية .

مثال (3-3) :

قدمت إليك قائمة المركز المالي للشركة العصرية في الأعوام 2000-2001 .

الشركة العصرية

الميزانية العمومية المقارنة

في الأعوام 2000/ 2001

البند	2000	2001
النقدية	500000	300000
استثمارات قصيرة الأجل	150000	150000
مدينون	350000	370000
مخزون	500000	570000
مجموع الأصول المتداولة	1500000	1390000
أراضي	800000	900000
مباني (صافي)	1200000	1500000
آلات ومعدات (صافي)	1000000	1410000
مجموع الأصول الثابتة	3000000	3810000
إجمالي الأصول	4500000	5200000
دائنون	50000	50000
أوراق الدفع	100000	300000
قروض قصيرة الأجل	350000	450000
مجموع الالتزامات المتداولة	500000	800000
إسناد القرض	1500000	1900000
مجموع الالتزامات	2000000	2700000

البند	2000	2001
رأس مال الأسهم	2000000	2000000
الاحتياطيات	500000	500000
مجموع حقوق المساهمين	2500000	2500000
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	4500000	5200000

وقد طلب منك:

1) إعداد قائمة التوزيع النسبي للمركز المالي للشركة العصرية عن العـامين 2000-2001، ودراسة مصادر التمويل في الشركة خـلال العـامين المذكوريـن وإلقـاء الضـوء علـى هيكل الأصول من جهة أخرى .

2) دراسة سيولة المنشأة:

الحل:

للتعرف على مصادر تمويـل الشـركة خـلال العـامين 2000-2001، وتوضيـح هيكل الأصول فيها خلال نفس الفترة فإنه يجب على المحلـل المـالي أن يقـوم بـإعداد قائمة التوزيع النسبي للمركز المالي عن العامين المذكورين حيث يتم مـن جهـة نسـب الالتزامات وحقوق الملكية إلى إجمالي القائمة، كما يتم نسب مختلف بنود الأصول إلى مجموع القائمة من الجهة الثانية، وهو ما يوضحـه الجـدول رقـم (3-3) . إن إعـداد قائمة التوزيع النسبي بهذا الشكل يسهل عمليـة التحليـل المـالي ويمكـن مـن خلالهـا استنتاج الحقائق التالية:

جدول رقم (3-3)

التوزيع النسبي لقائمة المركز المالي للشركة العصرية للأعوام 2000-2001

البند	2000	2001	2000	2001
	المبالغ	المبالغ	النسبة ٪	النسبة ٪
نقدية	500000	300000	11.1	5.8
استثمارات قصيرة الأجل	150000	150000	3.3	2.9
مدينون	350000	370000	7.8	7.1
مخزون	500000	570000	11.1	11.0
مجموع الأصول المتداولة	1500000	1390000	33.3	26.8
الثابتة : أراضي	800000	900000	17.8	17.3
مباني (صافي)	1200000	1500000	26.7	28.8
آلات ومعدات (صافي)	1000000	1410000	22.2	27.1
مجموع الأصول الثابتة	3000000	3810000	66.7	73.2
إجمالي الأصول	4500000	5200000	٪100	٪100
دائنون	50000	50000	1.1	0.9
أوراق الدفع	100000	300000	2.2	5.8
قروض قصيرة الأجل	350000	450000	7.8	8.6
مجموع الالتزامات المتداولة	500000	800000	11.1	15.3
إسناد القرض	1500000	1900000	33.3	36.6
مجموع الالتزامات الثابتة	2000000	2700000	44.4	51.9
رأس مال الأسهم	2000000	2000000	44.5	38.4
احتياطيات	500000	500000	11.1	9.7

البند	2000	2001	2000	2001
	المبالغ	المبالغ	النسبة ٪	النسبة ٪
مجموع حقوق المساهمين	2500000	2500000	55.6	48.1
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	4500000	5200000	٪100	٪100

أولا : بما يتعلق بمصادر التمويل في الشركة :

يوضح الجدول رقم (3-3)، أن اعتماد الشركة على مصادر تمويلها الداخلية قد انخفض في العام 2001 لحساب مصادر التمويل الخارجي حيث شكلت حقوق المساهمين في العام 2000 (55.6٪) من مجموع مصادر التمويل بينما انخفضت في العام 2001 إلى (48.1٪) وهو ما يشير إلى هبوطها بمعدل 7.5٪ لحساب الالتزامات والتي ارتفعت إلى (51.9٪) في العام 2001 بعدما كانت 44.4٪ في العام السابق، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة أوراق الدفع وإسناد القرض وثبات مصادر التمويل الداخلية على ما هي عليه.

ثانيا : هيكل الأصول :

كما يمكن من الجدول رقم (3-3) توضيح هيكل الأصول في الشركة خلال العامين 2000-2001 . حيث كانت الأصول المتداولة في العام 2000 تشكل 33.3٪ من إجمالي الأصول بينما شكلت الأصول الثابتة 67٪ تقريباً . إلا أن العام 2001 شهد تغيراً في هيكل الأصول حيث زادت نسبة الأصول الثابتة إلى 73.2٪ من إجمالي الأصول وانخفضت من جهة ثانية الأصول المتداولة إلى 26.8٪ ويعود ذلك لانخفاض نسبة النقدية بشكل واضح، وارتفاع نسب مفردات الأصول الثابتة حيث تشير الأرقام والنسب إلى شراء المنشأة معدات وآلات بلغت قيمتها (410000) دينار، ومباني بـ30000 دينار، وأراضي بـ 100000 دينار.

2) دراسة سيولة المنشأة : يمكن للمحلل أن يقوم بذلك من خلال إبراز الأوزان النسبية لمفردات الأصول المتداولة التي تعتمد سيولة المنشآت على مكوناتها، حيث يتعرف

على ازدياد وانخفاض الأوزان النسبية لهذه الأصول خلال العامين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (4-3) .

جدول رقم (4-3)

التوزيع النسبي لبنود الأصول المتداولة

البند	2000	2001	2000	2001
	المبالغ	المبالغ	النسبة ٪	النسبة ٪
نقدية	500000	300000	33.3	21.6
استثمارات قصيرة الأجل	150000	150000	10.0	10.8
المدينون	350000	370000	23.4	26.6
المخزون	500000	570000	33.3	41.0
إجمالي الأصول المتداولة	1500000	1390000	٪100	٪100

يظهر الجدول أعلاه بوضوح انخفاض الأوزان النسبية للأصول المتداولة الأكثر والأشد سيولة (النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل) خلال العام 2001، حيث شكلت من مجموع الأصول المتداولة 32.4٪، بينما كانت تشكل في العام 2000 43.3٪ . كما أظهر الجدول نفسه ارتفاع الأوزان النسبية للأصول المتداولة الأقل سيولة وخاصة المخزون الذي ارتفعت نسبته من إجمالي الأصول المتداولة بمعدل 7٪ تقريباً خلال العام 2001، هذا عوضاً عن ما سجل من ارتفاع بالنسبة للمدينين خلال العام نفسه وإذا لم يجد المحلل المالي ما يفسر ذلك فإن هذا يشير إلى انخفاض سيولة المنشأة وتراجعها خلال العام 2001 .

محددات التحليل العمودي (Limitations of vertical Analysis) :

1) يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن (Static) وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة، لذا يحرص المحللون

على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة مالية أو لأكثر من منشأة أو في أحيان أخرى يتم إجراؤه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه .

2) يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة، حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة، فعلى سبيل المثال يهمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات نفسه حيث يفترض دائماً أنه يساوي 100٪ وبالتالي لا يتم رصد التغيرات فيه من فترة إلى أخرى أو من منشأة إلى أخرى مماثلة برغم أنه يعتبر من أهم بنود القائمة.

3) يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية وقد يكون ذلك في كثير من الأحيان مضللاً، فعلى سبيل المثال عندما يلقى الضوء على تغير الوزن النسبي لبند من البنود، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند، وإنما قد يكون ذلك نتيجة لتغير في قيمة المجموعة التي نسب إليها ذلك البند، وهو ما أظهرته الجداول في المثال رقم (3-3)، أظهر أن الاستثمارات القصيرة الأجل قد تغير وزنها النسبي في عام 2001 إلى 2.9٪ بعدما كانت في العام 2000 تشكل 3.3٪ من مجموع الأصول، برغم أن قيمتها المطلقة لم تتغير خلال هذين العامين وبقيت على ما هي عليه (150000) دينار .

ثانيا: التحليل الأفقي (Horizontal Analysis):

جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدارسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل، ولعل ذلك ما أكسب هذا التحليل صفة الديناميكية (Dynamic) بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن. إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس (Base year) والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة، وسنة الأساس هذه عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المنوي تحليلها، ويجرى مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى. ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة إعطاء عملية اختيار سنة الأساس أهمية خاصة لما قد

تتركه من أثر مهم على نتائج هذا النوع من التحليل، لذا فإنه لا بد من أخذ الاعتبارات التالية عند اختيار المحلل المالي لهذه السنة :

- أن تكون هذه السنة سنة طبيعية لم تتعرض لظروف استثنائية تؤثر على الأداء العام في المنشأة كحدوث الكوارث الطبيعية أو الحروب ...الخ.
- كما لا يمكن اعتماد سنة أساس كان الأداء فيها جيداً أو سيئاً بشكل استثنائي أو غير عادي، حيث إذا كان الأداء فيها سيئاً فإن اتجاهات التحليل ستكون جيدة عند مقارنتها بأداء سيئ، بينما ستكون الاتجاهات غير جيدة في حال تمت المقارنة بسنة أساس كان الأداء فيها جيداً، لذا يستلزم اختيار سنة الأساس بشكل موضوعي ودون تحيز.
- التأكد من توافق تصنيفات القائمة في هذه السنة مع ما سيتبعها من سنوات، كما التأكد من عدم تغيير السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في السنوات تحت الدراسة والتي قد تؤثر على جدوى المقارنة.

هذا وتحسب التغيرات الحادثة في البنود عن الفترات الزمنية المختلفة من خلال المعادلة التالية :

$$= \frac{\text{قيمة البند}}{\text{قيمة نفس البند في سنة الأساس}}$$

هذا ويقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتالين أو قد يمتد لفترات مالية متعددة وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات (Trend Analysis).

أ- التحليل الأفقي لقائمة الدخل:

عند القيام بالتحليل الأفقي لقائمة الدخل فإن المحلل المالي يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود القائمة سواءً كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع

الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات. وسنحاول من خلال المثال رقم (4) توضيح آلية وخطوات إجراء التحليل الأفقي لقائمة دخل إحدى المنشآت عن عامين متتاليين.

مثال (3-4) :

إليك قائمتي دخل الشركة العصرية عن الأعوام 2000 – 2001، وطلب منك كمحلل مالي إجراء التحليل الأفقي لهذه القوائم.

الحل :

يقوم بداية المحلل المالي باعتماد قائمة الدخل للعام 2000 كسنة أساس، وهذا يمكنه من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في قائمة الدخل للعام 2001، ويقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

جدول رقم (3 – 5)

البند	العام 2000	العام 2001	التغير المطلق	التغير النسبي ٪
صافي المبيعات	3000000	3300000	300000	٪10
كلفة المبيعات	(2400000)	(2520000)	120000	٪5
مجمل الدخل	600000	780000	180000	٪30
المصاريف الإدارية	(50000)	(50000)	–	–
مصاريف البيع والتوزيع	(100000)	(130000)	30000	٪30
الدخل التشغيلي	450000	600000	150000	٪33.33
الإيرادات الأخرى	60000	60000	–	–
الفوائد المدينة	(50000)	(60000)	10000	٪20
الدخل قبل الضريبة	460000	600000	140000	٪30.43
الضريبة	(46000)	(60000)	14000	
الدخل الصافي	414000	540000	126000	٪30.4

يوضح الجدول رقم (5-3) الحقائق التالية:

1) أن المبيعات قد زادت بمقدار 30000 دينار وبمعدل (10٪) عن العام الماضي وتكون أسباب الزيادة في المبيعات عادة لارتفاع الأسعار أو لزيادة حجم المبيعات، أو أحياناً أخرى بسبب فاعلية سياسة البيع والترويج .

2) كلفة المبيعات: ارتفعت الكلف بمعدل 5٪ ويلاحظ أن معدل الارتفاع المسجل بها كان أقل من ذلك المعدل الذي سجل في ارتفاع المبيعات وهو مؤشر جيد، يمكن المنشأة من تحقيق مجمل ربح عالٍ.

3) مجمل الدخل: سجلت المنشأة زيادة قدرها (18000) أي بمعدل 3٪ ويعود ذلك بشكل أساسي لزيادة المبيعات.

4) لم يسجل أي تغير في المصاريف الإدارية والعمومية، بينما سجل ارتفاع بمعدل 30٪ في مصاريف البيع والتوزيع وبقيمة (30000) دينار، وهو ما انعكس إيجابياً على الزيادة الملحوظة في المبيعات إلا أن هذه الزيادة لم تصل إلى معدل الزيادة المسجل في مصاريف البيع والتوزيع.

5) الإيرادات الأخرى لم يسجل أي تغيير فيها بينما زادت الفوائد المدينة بمعدل 20٪ وهذا قد يكون مؤشراً على زيادة قروض المنشأة .

6) الدخل الصافي سجل ارتفاعاً مقداره (12600) دينار، أي بمعدل زيادة قدرها 30.4٪ وهو مؤشر إيجابي يعود سببه بالدرجة الأولى إلى الزيادة التي سجلت بالمبيعات.

ويجب هنا أن نوضح أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات الحادثة في البنود المختلفة في هذا التحليل بل يجب أن تتعداها إلى تفسير هذه التغيرات والبحث عن أسبابها وهو ما يعرف بدراسة الاتجاهات وتفسيرها.

ب) التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي:

كما هو الحال في التحليل الأفقي لقائمة الدخل، يقوم المحلل هنا بخطوته الأولى وهي إعداد الجدول الذي يمكنه من رصد التغيرات المسجلة في مختلف البنود الواردة في

قوائم المركز المالي المستخدمة في التحليل، ومن ثم يقوم بتفسير أسباب هذه التغيرات، ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

مثال (5-3):

أعطيت لك قوائم المركز المالي للشركة الأهلية في 31/ 12/ للأعوام 1999، 2000:

1999	2000	الأصول	1999	2000	حقوق الملكية والالتزامات
342000	375000	الأصول الثابتة (صافي)			حقوق الملكية
		الأصول المتداولة:	278000	282900	رأس المال
95000	76000	نقدية	61200	61900	الأرباح المحتجزة
128000	174000	ذمم مدينة	103000	146200	الالتزامات الثابتة
57200	112000	مخزون	120000	56000	دائنون
280200	362000	مجموع الأصول المتداولة	60000	246000	أ. د
622200	737000	إجمالي الأصول	622200	737000	إجمالى الحقوق والالتزامات

وطلب منك كمحلل مالي رصد التغيرات الحاصلة في بنود هذه القوائم.

الحل:

يقوم المحلل بإعداد جدول خاص يرصد من خلاله هذه التغيرات (أنظر الجدول رقم (6-3))

جدول رقم (6-3)

البيان	1999		2000	
	المبالغ	٪	المبالغ	٪
صافي الأصول الثابتة	342000	100	375000	110
نقدية	95000	100	76000	80
ذمم مدينة	128000	100	174000	136
مخزون	57200	100	112000	196
مجموع الأصول المتداولة	280200	100	362000	129
إجمال الأصول	622200	100	737000	118
دائنون	120000	100	190000	158
أ. د	60000	100	56000	93
مجموع الالتزامات المتداولة	180000	100	246000	137
الالتزامات الثابتة	103000	100	146200	142
مجموع الالتزامات	283000	100	392200	139
حقوق الملكية:				
رأس المال	278000	100	282900	102
أرباح محتجزة	61200	100	61900	101
مجموع حقوق الملكية	339200	100	344800	102
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	622200	100	737000	118

ويلاحظ من الجدول رقم (6-3)، أنه تم اتخاذ العام الأقدم (1999) سنة أساس وذلك لرصد التغيرات في العام 2000، لذا فقد أعطى الرقم 100 لمختلف بنود القائمة في سنة الأساس.

كما يلاحظ أن التحليل الأفقي يقوم بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنباً إلى جنب مع التغيرات النسبية لأن اقتصار التحليل على أي منها قد يكون مضللاً في كثير من الأحيان . ويجب الإشارة هنا إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات بل تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها، لذا فإننا يمكن ومن خلال الجدول استنتاج الحقائق التالية :

1- سجل ارتفاعاً في الأصول الثابتة حيث أصبحت في العام 2000 (375000) دينار أي بزيادة قدرها (33000) دينار وبمعدل زيادة (10٪) عن العام الماضي، وهو ما يشير إلى إدخال المنشأة أصولاً ثابتة جديدة إلى الخدمة.

2- كما أظهر الجدول ارتفاعاً في الأصول المتداولة في العام 2000 حيث زادت بمعدل (29٪)، وقد تركزت هذه الزيادة بشكل ملحوظ في المخزون حيث ارتفع حجم الاستثمار فيه من 57200 ديناراً إلى 112000 دينار أي بمعدل زيادة قدرها 96٪، وهو ما قد يشير إلى تكدس المخزون وعجز المنشأة عن تسويقه أو أن المنشأة سعت إلى زيادة استثمارها في المخزون لتوقعها زيادة في الطلب عليه. وهنا يجب على المحلل أن يربط بين هذه التغيرات وتلك المسجلة في مبيعات ومعدلات دورات المخزون في المنشأة. أما الذمم المدينة فإن الزيادة فيها سجلت بمعدل (36٪) وهو ما قد يكون مؤشراً على خلل ما في سياسة منح الائتمان، ولا بد هنا من الربط بين التغيرات المسجلة في المخزون والذمم المدينة والنقدية لما لذلك من تأثير مهم على سيولة المنشأة، حيث سجلت النقدية انخفاضاً مهماً في العام 2000 وقد بلغ هذا الانخفاض 80٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما قد يشير إلى تراجع سيولة المنشأة مع الأخذ بالاعتبار ارتفاع الدائنون الحاد خلال العام 2000 إلى 158٪ .

3- أما القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر التمويل في المنشأة (الالتزامات وحقوق الملكية) فيتضح فيه وبشكل جلي أن المنشأة قد زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي على حساب المصادر الداخلية، حينما سجلت الالتزامات ارتفاعاً مهماً وبمعدل 39٪ عن العام الماضي وسجلت حقوق الملكية ارتفاعاً طفيفاً لم يتجاوز 2٪ .

محددات التحليل الأفقي (Limitations of Horizontal Analysis)

رغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلى أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي قد تؤثر على بعض استنتاجاته، وهي ما يمكن إيجازها بالنقاط التالية :

1) نقاط ضعف ناشئة عن اختيار غير ملائم لسنة الأساس : وهو ما قد يشوه نتائج التحليل سواءً كان ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة أو بسبب الظروف غير الطبيعية التي قد تكون تخللتها، فاختيار سنة متقادمة يجب أن يأخذ بالاعتبار الظروف السريعة والمتغيرة في عصرنا الحاضر، أما الظروف غير الطبيعية فقد يكون لها آثاراً جيدة استثنائية على سنة الأساس وبالتالي فإن المقارنة بها ستعطي نتائج غير مشجعة و من جهة أخرى فقد يكون لهذه الظروف آثاراً سلبية استثنائية مما قد يعكس نتائج جيدة غير حقيقية عند إجراء المقارنة، وهو ما يدفع الكثير من المحللين إلى تكوين سنة أساس بمواصفات ومعايير معينة تساعدهم في إنجاز التحليل وإجراء المقارنات اللازمة.

2) نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغير المطلق فقط أو الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما قد يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة ويمكن توضيح نقاط الضعف هذه من خلال الأمثلة التالية:

أ) اقتصار التحليل على استخراج التغيرات المطلقة :

أن اقتصار التحليل على استخراج التغيرات المطلقة قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى تضليل المحلل وتشويه استنتاجاته، ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

- أظهرت البيانات التالية المبيعات التي حققتها شركتين متنافستين خلال عامين متتالين، وأراد المحلل إجراء التحليل الأفقي لمبيعاتهما :

	2000	2001	التغير المطلق	التغير النسبي
الشركة العالمية	70000	90000	20000	٪28.5
الشركة العربية	200000	225000	25000	٪12.5

يظهر التحليل للوهلة الأولى أداءً أفضل للشركة العربية حيث يظهر التغير المطلق ارتفاع المبيعات بـ25000 دينار بينما حققت الشركة العالمية ارتفاعاً في المبيعات قيمته 20000 دينار . لكن التغير النسبي سرعان ما يبين أن الأداء في الشركة العالمية كان أفضل منه في العربية حيث حققت ارتفاعاً في المبيعات بمعدل 28.5٪ بينما لم تتمكن الثانية من رفع مبيعاتها إلا بـ12.5٪ فقط .

ويظهر المثال كذلك أن إيجاد التغير المطلق لا يمكن المحلل من التغلب نسبياً على مشكلة الحجم، وهو ما يمكن أن يحققه من خلال إيجاد التغير النسبي .

ب) اقتصار التحليل على إيجاد التغير النسبي:

كما هو الحال في بروز نقاط الضعف الناتجة عن اقتصار التحليل على إيجاد التغير المطلق، يتكرر ذلك في حال اقتصار التحليل على رصد التغيرات النسبية، وهو ما يوضحه المثالي التالي:

في دراسة لمحلل مالي على بنود قائمة الدخل تبين ما يلي:

	2000	2001	التغير المطلق	التغير النسبي
المصاريف الإدارية والعمومية	1000	2000	1000	٪100
مصاريف البيع والتوزيع	40000	80000	40000	٪100

حيث يشير التغير النسبي إلى ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع بمعدل 100٪، بينما يشير التغير المطلق إلى أن المصاريف الإدارية والعمومية قد ارتفعت بمبلغ (1000) دينار فقط بينما مصاريف البيع والتوزيع قد ارتفعت ارتفاعاً غير عادي عندما قفزت هذه المصاريف إلى 80000 دينار أي بزيادة (40000) دينار وهو ما يجب على المحلل أن يقوم بالتركيز عليه والبحث عن أسبابه وجدواه .

حيث الزيادة المسجلة في مصاريف البيع والتوزيع لا يمكن مقارنتها بتلك الحادثة في المصاريف الإدارية والعمومية.

* من كل ما سبق تتضح أهمية أن يجمع المحلل المالي عند إجرائه للتحليل الأفقي بين إيجاد التغيرات المطلقة والتغيرات النسبية جنباً إلى جنب .

تحليل الاتجاهات (Trend Analysis):

يعتبر تحليل الاتجاهات شكلاً من أشكال التحليل الأفقـي والـذي يغطـي فـترات مالية متعددة (أكثر من عامين)، ويتم من خلاله رصد التاريخ المالي لمنشأة ما حيث يمكـن هذا النوع من التحليل لمحلل المالي وبمجرد النظر للاتجاهات الحكم علـى ارتفـاع النسـب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حال المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية.

وقد يلجأ المحلل في هذا المجال إلى حصر تحليل الاتجاهات على البنـود الرئيسـية في القوائم المالية للسهولة والبساطة في فهم هذا الشكل من التحليل سواءً كان ذلك من قبل المحلل نفسه أو من قبل القارئ، وهذا ما يساعد في انتشار هكذا تحليل، وتقوم المنشآت في كثير من الأحيان بنشر هذه البيانات والسلاسل في تقاريرها المالية السنوية. ونوضح فيما يلي مثالاً على هذا النوع من التحليل.

مثال (6-3):

تحليل الاتجاهات للشركة العالمية خلال الأعوام (1996 – 2000)

	القيم المطلقة (بالألف دينار)					الاتجاهات (٪)				
البنود	1996	1997	1998	1999	2000	1996	1997	1998	1999	2000
المبيعات	1000000	1100000	1300000	1700000	2000000	100	110	130	170	200
مجمل الربح	380000	430000	570000	680000	740000	100	113	150	179	195
صافي الربح	160000	222000	276000	311000	367000	100	139	173	194	229
الأصول المتداولة	400000	620000	750000	875000	1115000	100	155	188	219	279
صافي الأصول الثابتة	500000	440000	760000	700000	715000	100	80	152	140	143
مجموع الأصول	900000	1060000	1510000	1575000	1830000	100	118	168	175	203
الالتزامات المتداولة	175000	245000	323000	425000	660000	100	140	185	243	377
الالتزامات الثابتة	25000	–	120000	40000	112000	100	صفر	480	160	448
حقوق المساهمين	850000	850000	950000	950000	950000	100	100	112	112	112
رأس المال العامل	225000	375000	427000	450000	455000	100	167	190	200	202

أولاً: تحليل الاتجاهات في قائمة الدخل:

1- المبيعات (Sales):

إن حدوث أي تغير في هذا البند سواءً كان على شكل زيادة أو نقصان يمكن أن نسبه لعوامل متعددة أهمها: سياسة البيع والتوزيع المتبعة في المنشأة، وجودة المنتج وأسعاره، حيث أن ارتفاع مصاريف البيع والتوزيع يجب أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة في حجم المبيعات وإلا فإن الزيادة في هذه المصاريف قد لا تكون مبررة. أما بالنسبة لجودة المنتج والسعر المناسب فهي أيضاً من الأسباب الهامة التي تؤدي إلى زيادة المبيعات والمحافظة على المستوى الذي وصلت إليه.

2- المردودات والمسموحات (Returns and Allowances):

إن ظهور هذا البند لدى المنشأة وحدوث تغير فيه قد يعطي بعض المؤشرات المهمة، التي يمكن للمحلل أن يقف عندها، فحدوث الزيادة في المردودات والمسموحات قد تعطي مؤشراً على خلل ما في سياسة البيع والتوزيع أو جودة المنتج نفسه أو جودة تغليفه وهو ما يدعو الزبائن إلى رد هذه البضاعة أو طلب خصماً عليها مقابل الاحتفاظ بها وذلك إما بسبب التلف أو بسبب عدم رضاهم عنها.

3- كلفة المبيعات (Cost of Sales):

إن رصد التغير في هذه الكلف أمر مهم للغاية من حيث أنها تعتبر أكثر المصاريف استنزافاً لإيرادات المبيعات، وهي تؤثر بشكل مباشر على مجمل الدخل. ولعل أهم أسباب ارتفاعها وانخفاضها يمكن إيجاده من خلال العوامل التالية: ارتفاع أو انخفاض أسعار البضاعة المشتراة في الشركة التجارية أما في المنشأة الصناعية فقد يكون التغير في الكلف عائداً إلى تغير أسعار المواد الأولية، كما لتغير مصاريف المشتريات من نقل وجمرك وتخزين أثراً هاماً على ارتفاع وانخفاض هذه الكلف.

4- مجمل الربح (Gross Profit):

إن دراسة اتجاهات مجمل الربح تبين مدى نجاح أو فشل المنشأة في تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي، وتتأثر اتجاهات هذا البند في عوامل عدة أهمها حجم المبيعات وكلفها. وكلما كانت الاتجاهات هنا في ارتفاع فإن هذا مؤشراً جيداً يدلل

على نجاح المنشأة في نشاطها الرئيسي، وقدرتها على سداد مصاريفها التشغيلية من هذا الدخل.

5- المصاريف التشغيلية (Operating Expenses):

فيعود التغير الحادث في مصاريف التشغيل إلى التغيرات المسجلة في مصاريف البيع والتسويق أو المصاريف الإدارية والعمومية أما الأولى فيجب دائماً ربط الزيادة أو النقصان فيها بالمبيعات حتى تستطيع المنشأة الحكم على جدوى إنفاق هذه المصاريف، أما المصاريف الإدارية والعمومية فيجب رصد التغيرات الحادثة في بنودها كالرواتب والإيجارات والاستهلاكات وتكون التغيرات الحادثة في هذه المفردات مؤشراً هاماً على تفسير الزيادة في مصاريف الإدارة والعموم، لذا فإن الزيادة التي تسجل في الرواتب قد يكون سببه زيادة في رواتب الموظفين والإداريين أو تعيين موظفين جدد، أما الإيجارات فإن الزيادة فيها قد تعنى ارتفاع الإيجارات على المنشأة أو فتحها لفروع جديدة. وبالنسبة للإستهلاكات فإن الزيادة فيها قد تعطي مؤشراً على امتلاك أصول جديدة.

6- الفوائد المدينة (Interest paid):

ويكون الهدف من دراسة التغير فيها هو التأكد من قدرة المنشأة على سداد أعباء ديونها، وانخفاضها يعتبر مؤشراً إيجابياً يرمز إلى أن المنشأة مستمرة في سداد القروض وأقساطها بالإضافة إلى توجهها نحو مصادر التمويل الداخلية.

7- الضريبة (Income Tax):

يعتمد التغير في الضريبة على الأرباح المحققة، حيث كلما زاد الربح كلما زادت الضريبة المقتطعة وتحدد عادة الضريبة بنسبة من الأرباح المحققة خلال الفترة المالية، وفي حالات أخرى قد تعود الزيادة في الضريبة إلى رفع الدولة لنسبة الضريبة المفروضة على المتحقق من الأرباح.

8- صافي الدخل (Net Income):

وهو من أهم البنود التي يجب دراسة التغير الحادث فيه، لأهميته في الحكم على الأداء العام للمنشآت. وتدخل أسباب متعددة في التأثير على صافي الدخل المتحقق

كالمبيعات، وكلفة المبيعات ومصاريف التشغيل ...الخ، ويتفاوت تأثير هذه البنود على صافي الربح حسب التغير المسجل في كل بند منها.

9- الأرباح الموزعة (Dividends declared):

ويأتي اهتمام المحلل في الأرباح الموزعة من اهتمام أصحاب الصلة والمهتمين بالتحليل المالي في التغير المسجل في هذا البند، وخاصة المساهمين والملاك والمستثمرين المرتقبين، ويسعى كل هؤلاء لفهم التغير الحادث في الأرباح الموزعة من عام لعام وذلك لاتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمنشأة. فالزيادة في الأرباح الموزعة مؤشر إيجابي بالنسبة لهؤلاء، وعند دراسة هذا البند لأكثر من عام فإنهم أكثر ما يهتمون بارتفاع معدلات التوزيع بالإضافة إلى استقرارها.

ثانياً: تحليل الاتجاهات في قائمة المركز المالي:

يمكن للمحلل من دراسة اتجاهات المجموعات المكونة لقائمة المركز المالي كمجموع الأصول المتداولة والثابتة ومجموع الالتزامات المتداولة والثابتة أو كليهما معاً ...الخ، إلا أن ذلك لا يغني بأي حال من الأحوال عن دراسة الاتجاهات لمفردات هذه المجموعات، كدراسة بنود الأصول المتداولة والالتزامات كل على حدة مع ضرورة الربط في نهاية المطاف بين اتجاهات هذه المجموعات وبنودها، وسنقوم فيما يلي بعرض مؤشرات الارتفاع والانخفاض لهذه المجموعات وهذه البنود:

النقدية (Cash):

تكتسب دراسة اتجاهات النقدية اهتماماً خاصاً من المحللين لما لها من أثر هام على سيولة المنشأة من جهة وعلى تقييم أداء المنشأة في توظيف أموالها من جهة أخرى، حيث الانخفاض في اتجاهات النقدية قد يعني ضعفاً في السيولة بينما الارتفاع فيها مع الثبات النسبي لباقي بنود الأصول المتداولة قد يعني خللاً في إدارة الاستثمارات.

الذمم المدينة (Receivables):

عند دراسة الاتجاهات في الذمم المدينة يكون من الضروري بمكان الربط بين هذه الاتجاهات وتلك المسجلة في حجم المبيعات. حيث يعتبر ذلك مؤشراً على تبني

الشركة لسياسة البيع الأجل، أما إذا لم يرصد المحلل ارتفاعاً مماثلاً في المبيعات رغم ذلك الذي سجل في الذمم المدينة فإن ذلك يعني مؤشراً سيئاً على تراكمها وعدم قدرة المنشأة على تحصيل هذه الديون من أصحابها، أما إذا كان الاتجاه في الذمم آخذاً بالانخفاض فإن ذلك قد يعني الكفاءة في تحصيل الذمم، أو أن المنشأة تتبع أصلاً سياسة ائتمان متحفظة، وهنا يجب على المحلل فحص المبيعات وإن كانت قد تأثرت نتيجة لهذه السياسة.

المخزون (Inventory):

كما هو الحال عند دراسة الاتجاهات في الذمم المدينة، وربطها بالمبيعات، فإنه من الضروري أيضاً ربط ما يحدث من تغيرات في المخزون بتلك المسجلة في المبيعات، فالزيادة في المخزون قد تعطي مؤشراً على تزايد النشاط في الشركة وتوسعها فيه بشرط أن يترافق ذلك مع زيادة في المبيعات، وإلا فإن ذلك قد يدلل على تكدس المخزون في المنشأة تحسباً لزيادة الطلب عليه، أو عجزاً في تصريف ذلك المخزون.

أما الانخفاض في اتجاهات المخزون السلعي، فإذا ما صاحبها ارتفاعاً في حجم المبيعات فإن ذلك يعتبر مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على تسويق مخزونها وسرعة دورانه، مما سيؤثر على سيولة المنشأة من جهة ورفع عدد مرات الاستثمار فيه من جهة أخرى وهو ما سينعكس حتماً وبشكل إيجابي على نتائج الأعمال في نهاية المطاف.

الأصول الثابتة (Fixed Assets):

عندما تتجه الأصول الثابتة للارتفاع فإن ذلك يعني أن المنشأة قد استقدمت أصولاً جديدة وهو ما يعتبر مؤشراً على توسع الشركة أو فتحها لخطوط إنتاج جديدة أو استبدالها الأصول القديمة بأصول جديدة، بينما الانخفاض في قيمتها فإنه يعني استهلاكها نتيجة لاستخدامها في النشاط وقد يعود السبب في الانخفاض أيضاً إلى استغناء المنشأة عن بعض أصولها، أو إقفالها لبعض خطوط إنتاجها. وفي هذا المجال يجب على المحلل أن يربط بين اتجاهات الأصول الثابتة وبين حجم المبيعات بالإضافة

إلى ضرورة ربطها بالاتجاهات المسجلة في الالتزامات وحقوق الملكية للتعرف على مصادر تمويل امتلاكها.

الالتزامات (Liabilities):

إن أكثر ما يهم المحلل المالي عند رصده للاتجاهات المسجلة في الالتزامات هو مدى اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجي مقارنة بتلك المصادر التي تحصل عليها من داخل المنشأة (حقوق الملكية) بالإضافة إلى مدى اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية في تمويل أصولها، كما يهمه رصد أثر هذه الاتجاهات على سيولة الشركة وربط ذلك في الاتجاهات المسجلة في الالتزامات المتداولة.

وبشكل عام فإن اتجاه الالتزامات إلى الارتفاع يعني اعتماداً أكبر على مصادر التمويل الخارجي، وانخفاضها يعني تخفيض مستوى الاعتماد على هذه المصادر وقدرة المنشأة على تسديدها والتخفيض من أعباءها.

حقوق الملكية (Equities):

إن الزيادة في حقوق الملكية تكون ناجمة إما عن ارتفاع حجم رأس المال أو الزيادة في الأرباح المحتجزة، أما اتجاهات الارتفاع في رأس المال فقد تعني إصدار أسهم جديدة وهو ما يعني الحصول على مصادر المال الداخلية من أصحاب المنشأة، وهو ما يعني بالتالي الاعتماد الأكبر على مصادر التمويل الداخلي. أما انخفاض رأس المال وهو نادراً ما يحدث وقد يعني تخفيض رأس المال لسبب من الأسباب لتغطية الخسائر أو إلغاء بعض الأسهم.

وقد تكون أسباب الارتفاع في حقوق الملكية ناتجة عن الأرباح المحتجزة حيث الارتفاع فيها يعني احتفاظ المنشأة واحتجازها لجزء أو كل الأرباح المحققة، والانخفاض في الأرباح المحتجزة قد يكون سببه رسملة المنشأة لأرباحها المحتجزة وإضافتها إلى رأس المال أو استخدام جزء من هذه الأرباح في التوزيعات .

مسرد المصطلحات

Absolute Figures	أرقام مطلقة
Analysis Tools and Techniques	أدوات وأساليب التحليل
Balance Sheet Analysis	تحليل الميزانية العمومية
Base year	سنة الأساس
Common Sizes Statements	القوائم المالية المعدة للتحليل العمودي
Comparative Analysis	تحليل مقارن
Comparative Statements	القوائم المقارنة
Curve	منحنى
Dynamic Analysis	تحليل حركي (ديناميكي)
Financial Position Statement Analysis	تحليل قائمة المركز المالي
Fluctuation	تذبذب
Horizontal Analysis	التحليل الأفقي
Income Statement Analysis	تحليل قائمة الدخل
Sloping Down	ينحدر الى الاسفل
Standard	معيار
Static Analysis	تحليل ساكن (جامد)
Total	إجمالي
Trend Analysis	تحليل الاتجاهات
Upward	صاعد الى اعلى

أسئلة الفصل الثالث

السؤال الأول:

أجب عن ما يلي:

أ) عدد أدوات التحليل المالي؟

ب) وضح باختصار أهم محددات التحليل العمودي.

ج) لماذا يوصف التحليل الأفقي بالتحليل الديناميكي؟

د) ما هي الاعتبارات الواجب اتخاذها عند اختيار سنة الأساس في التحليل الأفقي؟

السؤال الثاني:

ناقش العبارات التالية:

1- "برغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلا أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف".

2- "يعتبر تحليل الاتجاهات شكلاً من أشكال التحليل الأفقي".

السؤال الثالث:

إليك الأرصدة المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات للأعوام 2002، 2003:-

الأرصدة	2002	2003
نقدية	4130	10330
فوائد مدينة	1650	60
رأس المال	17500	27500
كلفة المبيعات	63415	73130
أوراق الدفع	3750	5000
مصروفات البيع والتوزيع	19212	20125
مدينون	21185	13880
دائنون	19175	28265

الأرصدة	2002	2003
أصول ثابتة (صافي)	2775	4340
صافي المبيعات	96815	112745
مخزون آخر المدة	18160	32680
مصاريف إدارية عمومية	9[illegible]38	19000
قروض طويلة الأجل	5825	465

المطلوب:

1- إعداد قائمتي الدخل للأعوام 2002، 2003 وإجراء التحليل الأفقي.

2- إعداد قائمتي المركز المالي للأعوام 2002، 2003 وإجراء التحليل الرأسي.

السؤال الرابع:

قدمت إليك الميزانيات العمومية التالية لشركة الوحدة التجارية:

البيان	2001	2002	2003
النقدية	36800	35625	30800
الذمم المدينة (صافي)	49200	62500	88500
المخزون السلعي	53000	82500	111500
المصاريف المدفوعة مقدماً	4000	9375	9700
الأصول الطويلة الأجل (بالصافي)	229500	255000	277500
إجمالي الأصول	372500	445000	518000
الذمم الدائنة	49250	75250	128900
قروض طويلة الأجل	82500	102500	97500
رأس مال الأسهم العادية	162500	162500	162500
الأرباح المحتجزة	78250	104750	129100
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	372500	445000	518000

المطلوب:

* إجراء تحليل الاتجاهات على الميزانيات المرفقة.

السؤال الخامس:

قدمت لك قائمة الدخل التالية لإحدى الشركات:

المبيعات		300000
كلفة المبيعات		
بضاعة أول المدة	10000	
صافي المشتريات	200000	
مصاريف المشتريات	40000	
= البضاعة المعدة للبيع	250000	
- بضاعة آخر المدة	(70000)	
كلفة المبيعات		(180000)
مجمل الدخل		120000
المصاريف التشغيلية		
المصاريف الإدارية والعمومية	8000	
مصاريف البيع والتوزيع	40000	(48000)
الدخل التشغيلي		72000
الفوائد المدينة		(18000)
الدخل قبل الضريبة		54000
الضريبة (10٪)		(5400)
الدخل الصافي		48600

المطلوب:

* وقد طلب منك في ظل المعلومات المتوفرة إجراء التحليل المناسب لبنود قائمة الدخل.

المراجع

المراجع العربية:

1- دونالد كيسو وجيري ويجانت – المحاسبة المتوسطة "الجزء الثاني" – ترجمة أحمد حامد حجاج – الطبعة العربية الثانية – دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية – 1999م.

2- زياد رمضان – أساسيات التحليل المالي "تحليل ومناقشة الميزانيات" – الطبعة الثالثة – عمان – الأردن – 1990م.

3- زياد رمضان ومحمود الخلايلة – التحليل والتخطيط المالي – الطبعة الأولى – جامعة القدس المفتوحة – عمان – الأردن – 1998م.

4- صادق الحسن – التحليل المالي والمحاسبي "دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها" – الطبعة الثانية – دار مجدلاوي للنشر – عمان – الأردن – 1998م.

5- صافي فلوح – المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات – الطبعة الثانية – جامعة دمشق – دمشق – سوريا – 1986م.

6- محمد أيمن الميداني – الإدارة التمويلية في الشركات – الطبعة الثالثة – مكتبة العبيكات – الرياض – المملكة العربية السعودية – 1999م.

7- محمد خان وهشام غرايبة – الإدارة المالية – مركز الكتب الأردني – عمان – الأردن – 1995م.

8- محمد عطية مطر – التحليل المالي "الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" – الطبعة الأولى – معهد الدراسات المصرفية – عمان – الأردن – 1997م.

9- محمود إبراهيم تركي – تحليل التقارير المالية – الطبعة الثانية – جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية – 1995م.

10- محمود سبع – أصول التحليل المالي – دار النهضة العربية – القاهرة – جمهورية مصر العربية – 1972م.

11- محمود عبد الحليم الخلايلة - التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية - الطبعة الأولى - عمان - الأردن - 1995م.

12- منير شاكر وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور - التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات" - الطبعة الأولى - عمان - الأردن - 2000م.

13- وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة - التحليل المالي "الإطار النظري وتطبيقاته العملية" - الطبعة الأولى - دار حنين - عمان - الأردن - 1996م.

المراجع الأجنبية

1- Gibson, Charles. H. "Financial statement analysis", 6th edition, International Thomson Publishing Company, Cincinnati, Ohio, 1995.

2- Grewal, T. S., "Analysis of financial statements", 12th edition, Sultan Chand and sons, New Delhi, 1997.

3- Gupta, R. L. and Radhaswamy, "Financial statement analysis", fifth edition, Sultan Chand and sons, New Delhi, 1996.

4- Khan, M. Y. and Jain, P. K., "Financial Management Text and Problem", second edition, Tata McGraw-Hill Publishing ltd, New Delhi, 1993.

5- Pandey, I. M., "Financial Management", sixth revised edition, Vikas publishing house private ltd., New Delhi, 1995.

الفصل الرابع

النسب المالية

أهداف الفصل :

إن دراسة الطالب لهذا الفصل ستمكنه من :

- تعريف النسب المالية .
- التصنيفات المختلفة للنسب المالية .
- تحليل النسب المالية : الأهمية والمدلولات والمؤشرات .
- محددات استخدام النسب المالية .



الفصل الرابع
النسب المالية

مقدمة :

تعتبر النسب المالية (Financial Ratios) من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية . ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة . وقد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية .

التعريف :

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف، ونسوق منها التعريفات التالية :

- "النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية" .
- "النسبة المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري".
- "النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً" .

هذا ويمكن التعبير عن النسب المالية في أشكال وصيغ مختلفة يمكن أن نوجزها بما يلي:

أ- النسب التقليدية أو النمطية، والتي يمكن الحصول عليها ببساطة من خلال قسمة رقم على رقم آخر كما هو الحال عند قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة والحصول على 1:2 أو 1:1 ... الخ .

ب- المعدلات أو ما يعرف بمعدلات الدورات (Turn Over Ratios) وهي النسبة بين حقيقتين عدديتين خلال فترة من الزمن ويعبر عنها بالمرات كما هو الحال في معدلات دوران المخزون ودوران الذمم المدينة .

ج- النسب المئوية (Percentages) : وهي نسب يتم التعبير فيها عن العلاقة بين بندين مئوياً كالعلاقة بين مجمل الربح والمبيعات، وصافي الربح والمبيعات ... الخ.

تصنيف النسب المالية (Ratios Classification) :

تصنف النسب المالية على أسس مختلفة ومتعددة فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب، أو حسب الهدف من التحليل، أو حسب الأنشطة الاقتصادية للمشروع.

- النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات:

وهو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب إلى 3 أقسام:

أ) نسب قائمة الدخل (Income statement Ratios) وهي النسب التي يتكون البسط والمقام فيها من بنود قائمة الدخل وهي مثل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات ونسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات... الخ.

ب) نسب قائمة المركز المالي (Financial Position Ratios) :وهي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة... الخ.

ج) النسب المختلطة (Inter statement Ratios or combined ratios) : وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين (الدخل والمركز المالي)، كنسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية ونسبة صافي المبيعات إلى مجموع الأصول.

- النسب المالية المصنفة حسب الهدف من التحليل:

وتصنف هنا النسب حسب أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل، فقد يتم تصنيفها إلى:

أ) نسب الربحية (Profitability Ratios) :

وهي نسب تقيس ربحية المنشآت وقدرتها الكسبية كنسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات ونسبة الربح التشغيلي إلى صافي المبيعات أو نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات.

ب) نسب السيولة (Liquidity Ratios) :

وهي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون القصيرة الأجل وهي مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

ج) نسب السوق (Market Ratios) :

وهي النسب التي يسعى إلى استخراجها المتعاملين في أسواق المال والبورصات بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة وهي مثل نسبة عائد السهم العادي وريع السهم.

- النسب المالية المصنفة حسب النشاط الاقتصادي للمشروع:

وهو التصنيف الأكثر استخداماً وشيوعاً في أوساط المستفيدين والمحللين الماليين حيث يتم بموجبه تقسيم النسب المالية إلى خمسة أقسام:-

1) تحليل السيولة في الأجل القصير.
2) تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل.
3) تحليل الربحية.
4) تحليل نسب السوق.
5) تحليل ونسب النشاط.

أولاً- تحليل السيولة في الأجل القصير (اختبار السيولة):

Analysis of short-Term Financial Position (Test of liquidity)

تلجأ المؤسسات المالية والبنوك والدائنون لمثل هذا التحليل، كما يلجأ إليه أصحاب الديون الطويلة الأجل للاطمئنان على قدرة المقترض من تسديد فوائد الديون المترتبة على القروض الممنوحة له. ويحاول كل هؤلاء الحصول على أجوبة الأسئلة التالية من خلال هذا التحليل:

- هل يستطيع المقترض من سداد الديون الممنوحة له في المدى القصير؟
- هل يستطيع المقترض من سداد الفوائد المترتبة على ديونه بشكل دوري؟
- هل الوضع المالي للمنشأة آخذ بالتحسن؟
- هل تقوم الإدارة باستغلال رأس المال بشكل فاعل؟

ويمكن للتحليل المالي الإجابة على هذه الأسئلة من خلال استخراج النسب التالية:

1) نسبة التداول (Current Ratio):

وهي من أكثر نسب السيولة استخداماً، وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل (Networking Capital Ratio)، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، حيث يتم سداد الثانية من الأولى، وتأخذ النسبة الصيغة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتتكون الأصول المتداولة من النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة مالية واحدة، مثل الاستثمارات القصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، والمدفوعات مقدماً.

أما الالتزامات المتداولة فتتكون من المستحقات والديون التي يتوجب على المنشأة أن تقوم بسدادها خلال نفس الفترة المالية لذا فإنها تتكون من: الدائنون، أوراق الدفع، المستحقات الدفع، القروض القصيرة الأجل.

ويقوم المحلل المالي عادة بالحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (2 : 1)، حيث يشير المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ المنشأة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو ما يساعد المنشآت على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، هذا طبعاً مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول المتداولة لا تتمتع بنفس الدرجة من السيولة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشراً إيجابياً بل قد يعني العكس أو قد يعنى تكديس الأموال وعدم قدرة المنشأة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاض مؤشر هذه النسبة قد لا يعني مؤشراً سلبياً بالضرورة، إذا كانت الأصول المتداولة للمنشأة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة.

ولعل مما سبق يمكن أن نبين نقاط الضعف الموجودة في نسبة التداول، حيث ترصد النسبة كمياً ما يتوفر من الأصول المتداولة لتغطية الالتزامات المتداولة، ويتم تجاهل تركيبة هذه الأصول وتفاوت درجة سيولتها. لذا فإنه ينصح بدعم المؤشرات الناتجة عن نسبة التداول بمؤشرات أخرى كنسب السيولة السريعة والنقدية.

2) نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio):

كما تعرف هذه النسبة (Acid Test Ratio)، وهي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، والالتزامات المتداولة. حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة، وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة سيولة النقدية والاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإن الأصول هنا صنفت لنوعين: الأول: أصول سريعة السيولة وهي مثل (النقدية، الاستثمارات القصيرة الأجل، الذمم المدينة (بالصافي))، وتتميز هذه الأصول بإمكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل. أما النوع الثاني من تلك الأصول البطيئة في تحولها إلى نقد مثل (المخزون، والمدفوعات مقدماً)، وهي الأصول التي تحتاج إلى فترة غير قصيرة لتتحول إلى نقد، وقد تتعرض لخسائر هامة في قيمتها إذا لم تأخذ الوقت الكافي لتسييلها وتحويلها إلى نقد.
وتأخذ النسبة الصيغة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون – المدفوعات مقدماً}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1:1)، حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة، دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية في المنشأة بذلك السداد.

وكما هو الحال في نسبة التداول فإن تحقيق المعيار النمطي لهذه النسبة لا يعني بالضرورة مؤشراً جيداً على سيولة المنشأة حيث يمكن أن تتعرض عملية تحويل بعض الأصول السريعة (كالمدينون وأوراق القبض) إلى نقد لإشكالات معينة مثل كون هذه الذمم غير جيدة أو مشكوكاً فيها، وفي نفس المجال فإن انخفاض النسبة عن المعيار النمطي قد لا يعني بالضرورة ضعف السيولة في المنشأة، حيث الإدارة الفاعلة للمخزون وطبيعته قد تمكن المنشأة من تحقيق سيولة عالية للمشروع، وبالرغم من نقاط الضعف الموجودة في نسبة السيولة السريعة فإنها تظل مقياساً أفضل للحكم على السيولة من نسبة التداول .

3) نسبة النقدية (Cash Ratio):

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{نقدية + استثمارات في أوراق مالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ونتيجة لذلك فقد اعتبرت نسبة النقدية أكثر نسب السيولة تحفظاً، ويلجأ إليها المحلل المالي عندما يتوفر لديه معلومات عن صعوبة تحويل الأصول السريعة الأخرى والمخزون إلى نقد، أو رهن المنشأة مثلاً لذممها المدينة أو مخزونها، ويجب الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين لا يعتمدون بشكل أساسي على مؤشرات هذه النسبة عند تقييم سيولة المنشآت لأنهم لا يتوقعون من هذه المنشآت الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقدية وما

يعادلها لتغطية الالتزامات المتداولة كما لا يتوقعون أن يكون الاعتماد محصوراً على النقدية دون غيرها من الأصول المتداولة في سداد تلك الالتزامات.

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يكون مؤشراً على احتفاظ المنشأة بسيولة ونقدية عالية، ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشراً على فشل هذه المنشأة في استغلال أموالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بدلاً من تكديسها في المنشأة دون استخدام.

4) رأس المال العامل (Working Capital):

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، لذا فإنه يعرف أيضاً بصافي رأس المال العامل (Network Capital)، ويستخدم صافي رأس المال العامل كمؤشر للحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير، ويستخرج هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

وعند الحصول على صافي رأس مال عامل كبير فإن ذلك يعتبر مؤشراً إيجابياً على سيولة المنشأة، ويتأثر حجم رأس المال العامل كباقي النسب السابقة ببنود وتركيبة الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وما يطرأ عليها من تغيرات وتأثيرات.

ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس المال العامل المتحقق خلال العام مع ما تحقق خلال الأعوام الماضية للحكم على هذا المؤشر، في حين لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين المنشآت وذلك بسبب اختلاف أحجامها، أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعوداً أو هبوطاً توجب على المحلل المالي أن يجد أسباب ذلك التغير من خلال تحليل بنود الأصول والالتزامات المتداولة.

* في ختام تحليل السيولة يجب الإشارة إلى ما يلي:

- يجب على المحلل المالي أن يدرس سيولة المشروع من خلال استخراج كل نسب السيولة السابقة الذكر، بدلاً من الاعتماد على نسبة واحدة.
- مقارنة النتائج المستخرجة بمعايير الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

- يتوجب على المحلل المالي أخذ الحيطة والحذر عند اختبار سيولة المشروع باستخدام إحدى النسب السابقة الذكر حيث تعتمد هذه النسب على الأصول والالتزامات المتداولة وهي بنود كثيراً ما تتغير.

ثانيا: تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل (هيكل التمويل):

Analysis of Long Term – Paying Ability

تهتم هذه النسب بتحليل قدرة المنشآت على سداد الديون في الأجل الطويل، وتهتم بها الأطراف التي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل مثل أصحاب السندات والمؤسسات المالية. كما يهتم المساهمون أيضاً بهذا التحليل لما لسداد الديون الطويلة الأجل من أثر على مصالحهم في المنشآت.

ويخدم هذا التحليل المستخدمين والمهتمين من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:-

- هل تستطيع المنشآت من تسديد القروض الممنوحة لها على المدى الطويل؟
- هل يمكن لهذه المنشآت أن تسدد الفوائد المترتبة على هذه القروض سنوياً؟
- ما مدى اعتماد المنشآت على مصادر التمويل المختلفة؟
- ما مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلي والخارجي في تمويل امتلاك الأصول؟

ويضم هذا التحليل النسب المالية التالية:

1) نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (Debt to Equity Ratio):

كما تعرف هذه النسبة بنسبة الملكية حيث يتم من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المنشآت ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر.

وتحسب هذه النسبة بالشكل التالي :

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

وتكون الالتزامات بشقيها القصيرة والطويلة الأجل أما حقوق المساهمين فتتكون من رأس مال الأسهم، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات.

إن الحصول على نسبة عالية هُنا يعني أن اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجي أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي، وهو ما يقلق أصحاب الديون والمقرضين، لأن ذلك يعتبر مؤشراً على ازدياد درجة المخاطرة لدى الشركة، وبالتالي قد يزيد من احتمالات التعثر في سداد ديونهم، وهذا ما يجعل المقرضون الجدد يفرضون شروط وضمانات كثيرة على المنشآت التي فيها نسبة الديون إلى حقوق المساهمين عالية، بينما لا تطلب نفس هذه الشروط والضمانات من الشركات التي تحقق نسبة متدنية لأن ذلك مؤشراً على أنها لا تعتمد على أموال الدائنين والمقرضين بشكل كبير، وبالتالي لا يوجد ما يمنع من تقديم الأموال والقروض لمثل هذه الشركات. أما الحصول على نسبة 1 : 1 فيعني اعتماد المنشأة مناصفة على مصادر التمويل وهو ما قد يكون مقبولاً في بعض الحالات والمنشآت، لذا يجب على المحلل عند استخراج هذه النسبة مقارنتها بما هو موجود في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة أو المقارنة بشركات منافسة.

مما سبق يجب الإشارة إلى أن أهم ما تقدمه هذه النسبة هو توضيح نسبة مشاركة كل مصدر تمويل من مجموع مصادر المال في المنشآت بالإضافة إلى إلقائها الضوء على السياسة المتبعة من قبل هذه المنشآت في هذا السياق.

2) نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (Total liabilities to total Assets)

وتعرف هذه النسبة أيضاً بنسبة المديونية (Debt Ratio)، ويقوم من خلالها المحلل المالي بدراسة مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول.

ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية :

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

حيث مجموع الالتزامات يضم كل أنواع الالتزامات القصيرة منها والطويلة الأجل، كما تضم الأصول: الأصول المتداولة والثابتة. وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الرفع المالي

في المنشآت حيث يتم من خلالها تبيان نسبة الأصول الممولة من القروض. ويمكن الاستنتاج بأن نسبة هذه الأصول عالية إذا حصلنا على مؤشر مرتفع لهذه النسبة لذا فإن المنشآت التي تحقق مثل هذه المؤشرات، لا بد أن يكون وضعها المالي غير جيد وقدرتها على سداد الديون في الأجل الطويل ضعيفة، وهو ما يجعل المقرضين الجدد يحجمون عن منح القروض لهذه المنشآت. وفي هذا السياق يمكن للمحلل المالي أن يستعين بنسب أخرى للحكم على قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل الطويل وهي:

أ) نسبة الديون الطويلة الأجل إلى نسبة صافي الأصول.

ب) نسبة حقوق الملكية إلى صافي الأصول الثابتة.

أ) نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة:

(Long Term Debts to Net fixed Assets)

تظهر تسمية هذه النسبة أن الصيغة الرياضية لها كما يلي:

$$\text{نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وتبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون الطويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة، فالحصول على مؤشر ونسبة عالية هنا يعني أن المساهمة عالية للالتزامات الثابتة في امتلاك الأصول الثابتة، وهذا مؤشر غير جيد حيث يفترض أن تكون المساهمة الأعظم في امتلاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية كرأس المال والاحتياطات، وعندما يحصل الدائنون على مؤشر منخفض لهذه النسبة فإن ذلك يشجعهم على منح القروض الطويلة الأجل للمنشآت حيث تكون الأصول الثابتة الممولة داخلياً من قبل المنشأة ضماناً جيداً لتلك القروض. ونلاحظ هنا اختلاف هذه النسبة عن النسبة السابقة من حيث الالتزامات التي تضمنتها النسبتين حيث تضمنت الأولى كل الالتزامات بينما تضمنت الثانية الطويل الأجل منها فقط، والمبرر هنا أن دراسة القدرة على السداد في المدى الطويل لا يحتاج للأخذ بالاعتبار الالتزامات القصيرة الأجل. كما نلاحظ أن النسبة الثانية اقتصرت على

الأصول الثابتة فقط، وسبب ذلك أن الأصـول الثابتـة عـادة عندمـا تقتنـى يكـون مصـدر التمويل في اقتنائها مصدرين: حقوق الملكية أو الالتزامات الطويلة الأجل.

ب) نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة (Owners Equity to Fixed Assets):

ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مدى مسـاهمة مصـادر التمويـل الداخليـة في اقتنـاء الأصـول الثابتة. إن الحصول على مؤشر عالٍ في هذه النسبة يبـين وضعـاً ماليـاً جيـداً للمنشـآت، حيث يعكس ذلك اعتماداً كبيراً على مصادر التمويل الداخلية في اقتناء الأصول الثابتـة مما يعني من جهة أخرى إمكانية منح هذه المنشآت قروضاً بضمان أصولها الثابتـة، حيـث تشكل هذه الأصول أحد أهم ضمانات المقترضين.

3) نسبة تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio):

تساهم هذه النسبة بشكل مهم في دراسة قـدرة المنشـآت علـى تسـديد ديونـها في الأجل الطويل، حيث تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد. ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية :

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{مصروف الفائدة}}$$

إن أهم ما تبينه هذه النسبة، هامش الأمان المتوفـر لأصحـاب القـروض للحصـول على فوائد قروضهم، حيث المؤشر العالي يبـين قـدرة المنشـأة العاليـة علـى تسـديد فوائـد القروض السنوية دون أية إرباكـات للأنشـطة المختلفـة في المنشـأة، إلا أن الحصـول علـى مؤشرات عالية جداً لهذه النسبة قد يشير إلى التحفظ الذي تتبعه المنشأة في اقتراض الديـون والاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، بينما المؤشر المتدني لهذه النسبة فيعني الاستخدام

المتزايد للديون على حساب مصادر التمويل الداخلية أو قد يعني خللاً في أداء المنشأة في نشاطاتها المختلفة. ويمكن صياغة هذه النسبة أيضاً بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح من الفوائد والضرائب + الاستهلاكات}}{\text{الفوائد المدينة}}$$

حيث تضاف الاستهلاكات للبسط على اعتبار أنها مصاريف غير نقدية. كما يمكن أن تظهر النسبة بشكل ثالث وهو :

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح من الفوائد والضرائب + الاستهلاكات}}{\text{الفوائد المدينة} + \frac{\text{قسط تسديد الدين}}{1 - \text{ض}}}$$

وهي الصيغة التي تقيس في آن واحد قدرة الشركة على تسديد فوائد القروض المستحقة، وتعبر الـ(ض) عن المعدل الضريبي، وتظل مؤشرات الارتفاع والانخفاض لهذه النسب هي نفس المؤشرات التي تم توضيحها سابقاً.

ثالثاً: تحليل الربحية (Profitability Analysis)

يعتبر تحليل الربحية باستخدام النسب المالية من أهم أشكال التحليل المالي والمحاسبي وأكثرها انتشاراً، حيث يلجأ إليه تقريباً كل أصحاب الصلة في المشروع من إدارة وملاك ومقرضين ... الخ. ويلجأ هؤلاء إلى تحليل الربحية لما له من أثر مباشر على تحليل باقي أوجه النشاط في المنشآت، فتحليل السيولة والقدرة على السداد في المدى الطويل لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن تحليل الربحية، بل يتأثر به وباتجاهاته.

وتكمن الأهمية في تحليل الربحية من أن تحقيق الربح هو سبب قيام المنشآت واستمراريتها.

ويمكننا من خلال تحليل الربحية الإجابة على التساؤلات الهامة التالية:

أ) هل تحقق المنشأة ربحاً كافياً ؟

ب) ما هي معدلات الربح المتحققة من مختلف أنشطة المنشأة ؟

ج) ما هي توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين ؟

د) هل استطاعت الإدارة تشغيل موجوداتها بكفاءة لتحقيق الأرباح ؟

هـ) ما هي ربحية السهم ؟

هذا بالإضافة إلى الكثير من الأسئلة الأخرى التي قد تجيب عن قدرة المنشآت في سداد ديونها وكفاءة الأداء فيها. ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى قسمين :

الأول: نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات.

والثاني: نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات.

وسنعرض هنا بالتفصيل هذه النسب:

أولاً: نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات (Profitability Ratios related to Sales):

تقوم هذه النسب على أساس أن المنشآت يجب أن تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار حصلت عليه من إيرادات المبيعات، بحيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية مصاريف التشغيل، وفوائد القروض، أما الفشل في ذلك فسيخلق مشكلة لدى المنشأة في سداد هذه المصاريف وفي تحقيق صافي ربح يستفيد منه المساهمين ويحصلون من خلاله على عائد معقول عن استثماراتهم. هذا وتصنف هذه النسب على أنها من نسب قائمة الدخل حيث تستخرج مختلف بنودها من تلك القائمة، وتضم هذه النسب: نسبة مجمل الربح إلى المبيعات، نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات ونسبة صافي الربح إلى المبيعات، ويلجأ المحلل المالي لهذه النسب إذا أراد أن يقوم بتحليل شامل لبنود قائمة الدخل وأثر هذه البنود على ربحية المنشأة.

1) نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات (Gross Profit to Net Sales Ratios):

كما تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح، ويتم من خلالها قياس قدرة المنشآت على تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي كنشاط الاتجار في البضائع في المنشآت التجارية، ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات =	مجمل الربح / صافي المبيعات

حيث يستخرج مجمل الربح من: صافي المبيعات - تكلفة المبيعات، وتحتسب صافي المبيعات بعد طرح مردودات ومسموحات وخصم المبيعات من إجمالي المبيعات وتبين المؤشرات العالية لهذه النسبة قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي، كما أن المؤشرات المتدنية تبين فشل المنشأة في تحقيق الأرباح من ذلك النشاط. وتدخل عوامل كثيرة في تحديد مؤشرات ارتفاع وانخفاض هذه النسبة مثل أسعار البيع، وحجم المبيعات وكلف المبيعات. إن تأثير كل تلك العوامل على هذه النسبة يكسبها أهمية خاصة، وهو ما يجعل المحلل المالي يقوم برصد اتجاهاتها عبر الزمن في المنشأة الواحدة، فالحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يشكل نجاحاً لإدارة المنشأة من خلال نجاحها في تقليل كلف المبيعات، أو قدرتها في تحقيق أسعار بيع عالية دون أي تأثير على كلف المبيعات. وفي نفس الوقت فإن الحصول على نسبة متدنية قد يكون مؤشراً خطيراً يستدعي من المحلل المالي دراسة مستفيضة لأسباب الانخفاض والتي قد تعود بشكل أساسي إلى ارتفاع كلف المبيعات نتيجة لارتفاع كلف مشترياتها أو ارتفاع مصاريف نقلها أو تخزينها ... الخ، ويمكن أن يكون السبب في ذلك أيضاً الارتفاع في كلف المواد الأولية أو المصاريف الصناعية المباشرة أو انخفاض أسعار البيع بسبب المنافسة الشديدة أو انخفاض الطلب على السلعة، كما قد يكون ذلك مؤشراً على عدم نجاح المنشأة في استغلال أصولها بشكل جيد وفاعل لتحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي.

وهنا يمكن للمحلل أن يستعين بنسبة أخرى للبحث في أسباب الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة وخاصة في تلك الأسباب التي نتجت عن ارتفاع كلفة المبيعات حيث تصاغ النسبة التالية لهذا الغرض:

نسبة كلفة المبيعات إلى صافي المبيعات =	كلفة المبيعات / صافي المبيعات

وفي هذه النسبة تكون المؤشرات معاكسة للمدلولات والمؤشرات في نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، حيث الارتفاع في مؤشر هذه النسبة يُعطي انطباعاً سلبياً بينما انخفاضه يعطي انطباعاً جيداً عن أداء المنشأة في نشاطها الرئيسي.

وفي هذا المجال يجب أن يتأكد المحلل المالي من أن ارتفاع هذه النسبة أو انخفاضها لا يعود إلى خطأ في تقييم المخزون أو نتيجة لاستخدام إحدى طرق المخزون التي قد تؤثر على قيمته في القوائم المالية.

2) نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات :

(Operating Expenses to Net Sales Ratio)

تبين هذه النسبة مقدار ما تستنزفه مصاريف التشغيل من صافي المبيعات ويمكن احتساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية :

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مصاريف التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتضم مصاريف التشغيل المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع. وتبين مؤشرات الارتفاع في هذه النسبة كبر حجم المصاريف التي أنفقت من قبل المنشأة على النشاط التشغيلي، وهو ما يعتبر مؤشراً سلبياً إذا لم يكن هناك ما يبرره، ويمكن للمحلل المالي أن يحكم على اتجاهات هذه النسبة من خلال مقارنتها بمثيلاتها في المنشآت ذات الطبيعة المماثلة. أما إذا أراد المحلل المالي التعرف بشيء من التفصيل على مصاريف التشغيل وأوجه إنفاقها فيمكنه أن يستعين بالنسبتين التاليتين:

أ) نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي المبيعات :

$$\frac{\text{المصاريف الإدارية العمومية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ب) نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى صافي المبيعات :

$$\frac{\text{مصاريف البيع والتوزيع}}{\text{صافي المبيعات}}$$

حيث تقوم كل نسبة بإلقاء الضوء على ما تستنزفه هذه المصاريف من المبيعات، لذا فإن اتجاهات الارتفاع في هذه النسب يشكل تحدياً للمنشأة ويصبح مطلوباً من المحلل أن يبحث في أسباب هذا الارتفاع وتفنيده. فالزيادة في نسبة المصاريف الإدارية إلى المبيعات، قد يكون مرده إلى فتح فروع جديدة للمنشأة، أو الزيادة في رواتب الموظفين...الخ، أما الزيادة في نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى المبيعات فيجب ربطها بالمبيعات واتجاهاتها، حيث من المفترض أن تكون الزيادة في هذه المصاريف سببا في زيادة المبيعات أو على الأقل عاملاً من عوامل المحافظة على مستوياتها المتحققة خلال السنوات الماضية، هذا وتضطر المنشآت إلى زيادة حجم النفقات في هذا النوع من المصاريف عندما تكون هناك منافسة لمنتجاتها في السوق ومن جهة ثانية فإن اتجاهات الانخفاض في هذه النسب يشكل مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة في تقنين هذه المصاريف والسيطرة عليها، وخاصة في حال عدم تأثير ذلك على مبيعات المنشأة وحجم أنشطتها. وفي كل الأحوال يجب على المحلل المالي مقارنة النسب المستخرجة مع مثيلاتها في المنشآت ذات الطبيعة المشابهة، أو مقارنتها بالنسب المتحققة في الأعوام الماضية لنفس المنشأة.

3) نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات (Net Profit to net Sales Ratio):

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح وصافي المبيعات، ويتم ذلك من خلال الصيغة التالية :

$$\text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تحصل المنشآت على صافي الربح بعد تغطية كلف المبيعات ومصاريف التشغيل والفوائد والضرائب، ويشكل صافي الربح مؤشراً هاماً على قدرة الإدارة في تسيير أنشطة

المنشأة بفعالية ونجاح، وهو ما مكنها من تحقيق الإيرادات الكافية لتغطية كافة المصاريف، والمؤشر العالي لهذه النسبة يعطي حكماً عاماً على إدارة المنشأة ونجاحها في مختلف الأنشطة سواءً كانت تلك المتعلقة بالنشاط الرئيسي أو بالنشاط التشغيلي أو بالأنشطة الفرعية، هذا بالإضافة إلى الدلالات التي يقدمها هذا المؤشر على إمكانية المنشآت على الصمود في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الحرجة كهبوط أسعار البيع أو ارتفاع كلف المبيعات، كما تمتلك المنشآت المحققة لنسب عالية هنا فرص أفضل من غيرها لتحقيق أسعار بيع عالية لمنتجاتها، أو تخفيض كلف مبيعاتها، أو زيادة الطلب على منتجاتها، وبالتالي تكون قادرة على تحقيق نمو متسارع لأرباحها الصافية. بقي أن نشير هنا إلى أنه بإمكان المحلل المالي أن يربط بين هذه النسبة ونسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات للخروج باستنتاجات أفضل عن ربحية المنشآت لما تشكله الثانية من مقدمة جيدة تفسر أسباب الوصول إلى نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات.

أخيراً يجب أن نشير إلى أهمية هذه النسب في دراسة ربحية المنشآت والتعرف على فعالية أداء الإدارة في تسيير الأنشطة المختلفة للوصول للربحية، إلا أن ذلك غير كاف من وجهة نظر المُلاك والمستثمرين، لأن فعالية الإدارة في تسيير الأنشطة المختلفة لا يعني بالضرورة تحقيق الأرباح الكافية التي يسعون إليها، لذا فإنهم يحرصون على دراسة الربحية في الاتجاهين، الاتجاه المرتبط بالمبيعات الذي تحدثنا عنه والاتجاه الأهم وهو الربحية المرتبطة بالاستثمارات.

ثانياً: نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات

(Profitability Ratios related to Investment)

وتسمى بنسب العائد على الاستثمار (Return on Investment)، (ROI)، وهي نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي الدخل وقائمة الوضع المالي.

وهي نسب تربط بين صافي الربح وبين الاستثمارات. وتأخذ هذه الاستثمارات مفاهيم مالية عدة وهي:- الأصول، حقوق الملكية، ورأس المال.

1) نسبة صافي الربح إلى الأصول (Net Profit to Assets Ratio)

وتعرف بالعائد على الأصول (ROA) وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح والأصول، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ويتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المنشأة في توليد الأرباح من الأصول، حيث الحصول على مؤشر عال يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك. ويعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لارتفاع صافي الربح ونجاح المنشأة في تحقيق مستوى عالٍ من الدخل، بينما يكون سبب الانخفاض مرده إلى فشل المنشأة في تحقيق أرباح عالية نتيجةً لزيادة الكلف والمصاريف أو بسبب الزيادة في إجمالي الأصول نتيجة لشراء أصول جديدة، لذا فإن المقام في هذه النسبة يمكن أن يكون متوسط إجمالي الأصول.

ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك من يرى أن نسبة العائد على الأصول يجب أن تكون بالصيغة التالية إذا أردنا أن نحكم بشكل دقيق على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها لتحقيق الأرباح =

$$\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{مجموع الأصول}}$$

حيث أن الفوائد والضرائب تدفع من الأرباح التي تنجح إدارة المنشأة في تحقيقها. بقي أن نقول أن هناك من يتحفظ على استخدام هذه النسبة للحكم على عائد الاستثمار كون المقام فيها هو إجمالي الأصول، حيث يتكون هذا الإجمالي من خليط من البنود تتحدد قيمة كل بند منها أو كل مجموعة بنود طبق أسس أو قواعد محاسبية مختلفة عن بعضها البعض وهو ما يضعف النسبة، لذا يفضل أصحاب هذا الرأي قياس العائد على الاستثمار من خلال نسب العائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال.

2) نسبة العائد على حقوق الملكية (Return on Equity Ratio):

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما وبين حقوق الملكية لنفس الفترة، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتشمل حقوق الملكية رأس مال الأسهم بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويمكن للمحلل المالي أن يعبر عن مقام النسبة بمتوسط حقوق الملكية أي بـ (حقوق الملكية أول المدة + حقوق الملكية آخر المدة / 2)، وتبين النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المنشأة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح، حيث يكون هذا النجاح كبيراً عند الحصول على مؤشر عال بينما يكون المؤشر المنخفض دلالة على ضعف أو فشل المنشأة في ذلك المجال . أما عندماً يتضمن حقوق الملكية في المنشأة أسهماً ممتازة فتأخذ هذه النسبة الشكل التالي :

$$\frac{\text{صافي الربح – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق الملكية أو (متوسط حقوق الملكية)}}$$

حيث أصحاب الأسهم الممتازة لا يتعرضون لنفس المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية، وتعطى لهم الأولوية في الحصول على الأرباح قبل غيرهم. هذا وتعتبر هذه النسبة من أهم نسب التحليل المالي المستخدمة في قياس ربحية المنشآت، فبالإضافة إلى قياسها لعوائد كل دينار مستثمر من ملاك المشروع خلال الفترة المالية، فهي مؤشر مهم يعكس جميع أنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ويمكن للمحلل المالي من تضييق نطاق هذه النسبة. إذا أراد فقط أن يقيس عوائد كل دينار مستثمر في رأس المال حيث يصبح المقام محصوراً في رأس المال بدلاً من حقوق الملكية.

3) العائد على رأس المال المستثمر (Return on Capital Employed):

ويتم بموجب هذه النسبة الربط بين صافي الربح ورأس المال المستثمر، وتتخذ النسبة الصيغة التالية:

$$\text{العائد على رأس المال المستمر} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

ويقصد برأس المال المستثمر كل الأموال المتوفرة في المنشأة سواءً تلك التي يوفرها أصحاب المنشأة (رأس المال) أو المقرضين (الالتزامات الطويلة الأجل)، حيث تقيس النسبة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأموال. ويحتسب رأس المال المستثمر (Capital Employed) بإحدى الطريقتين:

إما: بجمع الالتزامات الطويلة الأجل وحقوق الملكية أو بجمع صافي رأس المال العامل إلى صافي الأصول الثابتة، وهنا يقوم المحلل المالي باحتساب هذه النسبة على صعيد المنشأة لسنوات متعددة. أو بمقارنتها بمثيلاتها من المنشآت للحصول على نتائج قياس أفضل.

رابعاً: نسب السوق (Market Ratios)

كما تعرف هذه النسب بنسب الاستثمار ونسب الأسهم (Stock Ratios)، حيث يلجأ إليها المستثمرون في الأسواق المالية والمتعاملون فيها، حتى يتسنى لهم المفاضلة بين خيارات الاستثمار المتاحة والتعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم في السوق المالي، وتُضم هذه النسب في كثير من الأحيان إلى نسب الربحية، لما للأخيرة من أثر هام على هذه النسب. هذا وتقدم نسب السوق عند استخدامها إجابات مهمة على الكثير من الأسئلة أهمها:

- ما هو نصيب صاحب كل سهم عادي من الأرباح السنوية المتحققة.
- هل تتبع المنشآت سياسات توزيع أرباح ثابتة أو متذبذبة.
- ما هي الاتجاهات المستقبلية للأسعار السوقية لأسهم الشركات.
- ما هو نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين.
- ما هو نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح السنوية.

1) عائد السهم العادي ((Earning Per share (EPS)):

تبين هذه النسبة الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية، لذا فهي تعرف أيضاً بنسبة نصيب السهم العادي من الأرباح. وتعتبر هذه النسبة من أهم نسب السوق ويلجأ إليها المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ونظراً لأهميتها طالبت المجامع

والهيئات المحاسبية العالمية بالإفصاح عنها في نهاية قائمة الدخل، وهو ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي الأول، ويعتمد قياس عائد السهم العادي على هيكل تمويل المنشآت، والتي تصنف إلى نوعين هيكل تمويل بسيط (Simple) أو هيكل تمويل مركب (Complex). أما البسيط منها فهو ما يتكون من الأسهم العادية ولا يضم أية مصادر تمويل أخرى قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة، والسندات التي يترك تحويلها أثراً مادياً على تخفيض نصيب السهم العادي من الأرباح. وهنا تستخدم الصيغة البسيطة التالية لاحتساب عائد السهم العادي:

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

ويتكون بسط النسبة كما هو موضح من صافي نتائج العمليات خلال الفترة المالية مطروحاً منه نصيب الأسهم الممتازة من هذه الأرباح، حتى يتبقى صافي الربح المتاح للأسهم العادية. أما المقام وهو المتوسط المرجح للأسهم العادية. فهو يمثل عدد الأسهم العادية التي حققت الأرباح خلال الفترة المالية، وتختلف أرباح هذه الأسهم كل حسب تاريخ إصداره. ونسوق المثال التالي لتوضيح كيفية استخراج المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال الفترة المالية.

مثال (1-4): إليك البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات المساهمة خلال العام 2002:-

200000 دينار	رأس مال الأسهم العادية (القيمة الاسمية دينار) في 1/ 1/ 2002
50000 دينار	رأس مال الأسهم الممتازة (القيمة الاسمية 10 دنانير) في 1/ 1/ 2002

وقد قامت الشركة خلال العام 2002 بالإصدارات التالية:

في 1/ 4/ 2002 تم إصدار 2500 سهم عادي .

في 1/ 10/ 2002 تم إصدار 40000 سهم عادي.

المطلوب: احتساب المتوسط المرجح للأسهم العادية في نهاية الفترة المالية.

الحل:

يمكن احتساب المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال العام 2002، بعد الأخذ بالاعتبار الإصدارات المختلفة للأسهم العادية خلال الفترة المالية، ولتوضيح ذلك نقوم بإعداد الجدول التالي:-

التاريخ	عدد الأسهم الموجودة (أ)	الفترة الزمنية (ب)	المتوسط المرجح للأسهم (أ × ب)
1/ 1/ وحتى 31/ 3/	200000 سهم	3 /12	50000
1/ 4/ وحتى 30/ 9/	225000 سهم	6 /12	112500
1/ 10/ وحتى31/ 12/	265000 سهم	3 /12	66250
المتوسط المرجح للأسهم العادية			228750

ويبين المثال أن المتوسط المرجح للأسهم العادية في نهاية كل فترة يتأثر بالإصدارات المختلفة للأسهم خلال الفترة المالية الواحدة، كما يجب الإشارة إلى تأثر المتوسط المرجح للأسهم بعوامل أخرى غير الإصدارات العادية للأسهم وذلك في حالة المنشآت ذات هيكل التمويل المركب والتي تحوي على أسهم ممتازة وسندات قابلة للتحويل لأنه في حال تحويل هذه الإصدارات إلى أسهم فإن ذلك سيؤثر على عدد الأسهم العادية المتداولة وفي هذه الحالة يجب احتساب نصيب السهم العادي من الأرباح بصيغ أخرى تأخذ بالاعتبار الأثر الذي تتركه عملية تحويل هذه الإصدارات إلى أسهم عادية سواءً كان أثر هذا الانخفاض مادياً ملموساً أو غير ملموس، وفي الحالة الأولى يطلق على عائد السهم المستخرج بعائد السهم المخفض بالكامل (الأثر المادي الملموس) أما في الحالة الثانية (الأثر المادي غير الملموس) فيطلق على عائد السهم المستخرج بعائد السهم الأساسي .

تقوم المنشآت هنا بالاستعانة باختبار العائد الفعال الذي يمكن من خلاله قياس الأثر المحتمل لتحويل الإصدارات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، فإذا كان ذلك الأثر يخفض عائد السهم 3٪ أو أكثر فإن ذلك الأثر يعتبر جوهرياً ويصبح مطلوباً من المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن العائد الأساسي والعائد المخفض في قائمة الدخل في آن واحد، أما إذا كان الأثر يوصف بغير الجوهري فإن المنشأة تقوم بالإفصاح فقط عن العائد الأساسي للسهم العادي.

العائد الأساسي للسهم العادي ((Primary Earning Per Share (PEPS)):

تقوم المنشآت باحتساب هذا العائد لقياس نصيب السهم العادي من الأرباح بعد الأخذ بالاعتبار الأثر المحتمل لتحويل الإصدارات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، فإذا كان ذلك الأثر مخفضاً لعائد السهم العادي بشكل غير جوهري أي بأقل من 3٪، فإن معادلة احتساب العائد الأساسي للسهم تؤخذ بالاعتبار فقط الأسهم العادية والإصدارات القابلة للتحويل المكافئة للأسهم العادية فقط، وهي الإصدارات التي يكون العائد النقدي لها عند التحويل لا يتجاوز 66٪ من سعر الفائدة السوقي أو التوزيعات المسددة لها، لذا فإن صيغة إيجاد هذه النسبة تكون على النحو التالي:

$$= \frac{\text{صافي الربح – حصة الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية + أثر تحويل الإصدارات المكافئة للأسهم}}$$

ويمثل صافي الربح، النتيجة النهائية للأعمال، وهناك من يفضل أن يستخدم صافي الربح من البنود العادية . ويطرح من هذا الربح حصة الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل فقط، أما المقام فيشمل المتوسط المرجح للأسهم العادية التي تم تداولها خلال الفترة المالية بالإضافة إلى أثر تحويل الإصدارات المكافئة للأسهم سواءً كانت أسهماً ممتازة أو سندات.

العائد المخفض بالكامل للسهم العادي :

(Fully Diluted Earning Per Share FDEPS)

يحسب هنا العائد بعد الأخذ بالاعتبار أثر تحويل كل الإصدارات المكافئة وغير المكافئة للأسهم العادية، مما يترك أثراً جوهرياً على تخفيض عائد السهم العادي والذي قد يصل إلى 3٪ أو أكثر، لذا فإن النسبة تكون على النحو التالي :

$$\frac{\text{صافي الربح – حصة الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل + فائدة السندات القابة للتحويل بعد الضريبة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية + الأثر المتوقع لتحويل كل الإصدارات المكافئة وغير المكافئة}}$$

وبعد احتساب العائد الأساسي والعائد المخفض بالكامل يتم المقارنة بينهما فإذا كان الانخفاض الحادث في عائد السهم العادي يقل عن 3٪ يتم الإفصاح عن العائد الأساسي للسهم فقط أما إذا كان الانخفاض 3٪ فما أكثر تقوم المنشأة بالإفصاح عن العائدين، ويكون ذلك في ذيل قائمة الدخل بعد عرض صافي الربح، وتستخدم الصيغة التالية لإجراء المقارنة بين العائد الأساسي والمخفض لرصد جوهرية الأثر الناتج عن تحويل الإصدارات على عائد السهم =

$$\frac{\text{العائد الأساسي للسهم – العائد المخفض بالكامل للسهم}}{\text{العائد الأساسي للسهم}}$$

2) توزيعات السهم العادي ((Dividends Per Share (DPS)):

إن الربح الصافي المتحقق خلال الفترة المالية هو من حق المساهمين والملاك، ولكنهم لا يحصلون على هذا الربح بشكل كامل ونقدي، بل يحصلون على جزء منه حيث تقوم المنشآت باحتجاز الباقي. وتقيس هذه النسبة المقدار النقدي الذي سيحصل عليه كل مساهم مقابل كل سهم يمتلكه، ويهتم المساهمون أشد الاهتمام بهذه النسبة وكذلك يحذو حذوهم المستثمرون المرتقبون الذين يكون دافعهم الأساسي الحصول على عوائد نقدية لاستثماراتهم في الأسهم. ويفضل كل هؤلاء الحصول على توزيعات عالية لأسهمهم بالإضافة إلى سعيهم للحصول على توزيعات مستقرة من عام لعام حتى لو لم تكن نسبتها عالية. ويمكن احتساب نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح النقدية من خلال الصيغة التالية :

$$= \frac{\text{توزيعات حملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

هذا وتقوم بعض المنشآت وخاصة تلك التي تقوم بتوزيع أرباح نقدية مهمة على المساهمين تقوم بالإفصاح عن توزيعات السهم العادي بجانب إفصاحها عن عائد السهم العادي، حيث يعزز ذلك من سمعتها في السوق.

3) نسبة توزيعات الأرباح ((Dividends Pay out Ratio (DPO))):

وهي النسبة التي يتم بموجبها تقييم سياسات توزيع الأرباح في المنشآت والتي يقترحها مجلس الإدارة. ويمكن للمحلل من خلال هذه النسبة رصد هذه السياسات من حيث ثباتها واستقرارها عبر السنوات السابقة، كما يمكن في نفس الوقت من تقييم سياسة المنشأة بخصوص اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية وخاصة تلك القادمة من احتجاز الأرباح المحققة، حيث صافي الأرباح يوزع جزء منه نقداً والباقي يحتجز لأسباب متعددة.

أما نسبة توزيع الأرباح فيمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية :

$$= \frac{\text{التوزيعات النقدية المعلن عنها}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}} \times 100$$

ويرغب المهتمون بهذه النسبة في الحصول على اتجاه ثابت ومستقر لهذه النسبة عبر السنوات، كما يفضلون أن تكون النسبة عالية ولكنهم أكثر ما يهتمون بثباتها واستقرارها، حيث يفضلون الثبات والاستقرار ونسب غير عالية على النسب المتذبذبة والنسب التي قد تكون عالية أحياناً وقد تكون متدنية في أحيان أخرى.

إن الحصول على نسبة عالية هنا لا يعني بالضرورة مؤشراً دقيقاً على تحقيق الأرباح وتوزيع جزءاً منها خاصة إذا أخذنا بالاعتبار قيام بعض المنشآت بالاستعانة بأرباح سنواتها السابقة في عملية التوزيع، كما أن الحصول على نسبة متدنية لا يعني مؤشراً سلبياً بل قد يكون مؤشراً على قيام المنشأة باحتجاز الجزء الأكبر من الأرباح لأسباب تتعلق بنمو وتطور المنشأة. وهو ما يمكن تسليط الضوء عليه من خلال نسبة الاحتجاز والتي تأخذ الشكل التالي :

$$= \frac{\text{صافي الربح - إجمالي التوزيعات النقدية}}{\text{صافي الربح}} \times 100$$

وتصل هذه النسبة في بعض الشركات إلى 70٪ أو أكثر، وخاصة في الشركات الحديثة العهد والتي تحتاج إلى احتجاز نسب كبيرة من أرباحها لاستخدامها في التوسع والتطور، ويمكننا أيضاً ولنفس الغرض الحصول على النسبة التالية =

$$= \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{صافي الربح}} \times 100$$

هذا بالإضافة إلى أننا يمكن أن نعبر عن معدل الاحتجاز (Retention Rate) من خلال طرح معدل توزيع الأرباح المستخرج من واحد (أو مئة بالمئة).

4) نسبة سعر السهم إلى ربحيته (Price – Earning Ratio)

تعرف أيضاً هذه النسبة بمضاعف عائد السهم (Earning Multiple) لأنه إذا استخرجت النسبة وجرى ضربها بأحدث قيمة للأرباح المتحققة عن السهم، فإنه يمكن للمحلل المالي الحصول على تقدير لما يجب أن تكون عليه قيمة السهم في السوق. لذا فهي مؤشر جيد للتعرف على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم السوقية في الأسواق المالية. وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

$$\text{نسبة سعر السهم إلى ربحيته} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{عائد السهم}}$$

ويلجأ لهذه النسبة محللي الأسواق المالية والمتعاملين فيها خاصة عندما ينوون اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم. حيث تعكس المؤشرات العالية لهذه النسبة ثقة المستثمرين باستقرار ونمو المنشأة وبالتالي ارتفاع الأسعار السوقية لأسهمها، بينما الحصول على

نسب متدنية يعكس توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات النمو في الشركة وبالتالي انخفاض الأسعار السوقية للأسهم. ويتم التعبير عن ناتج هذه النسبة بعدد المرات.

5) القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share):

تحتسب القيمة الدفترية للسهم العادي من خلال:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وتوضح هذه النسبة نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين، أي نصيبه من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطيات والأرباح المحتجزة خلال السنوات الماضية من عمر الشركة، لذا فإنها قد تستخدم بشكل مهم عند التصفية، ويجب الإشارة إلى أن القيمة الدفترية للسهم العادي لا يعبر عن القيمة السوقية للسهم بل يمكننا القول أنها عبارة عن الحد الأدنى لقيمة السهم العادي. كما يمكننا أن نشير إلى أن المنشأة ذات الأداء الجيد يكون السعر السوقي لأسهمها أعلى من القيمة الدفترية لهذه الأسهم، والعكس صحيح، لذا فإنه يجب عند احتساب هذه النسبة واستخدامها أخذ الحذر ومقارنتها بنسب السنوات الماضية أو نسب القطاع، أو أن يلجأ المحلل المالي بمقارنتها بقيمة السهم في السوق وهو ما توفره النسبة التي سنتناولها لاحقاً، هذا ويفضل أصحاب الأسهم نسباً عالية للقيمة الدفترية للسهم وهو ما يشكل عامل اطمئنان لهم.

6) القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم (Market Value to Book Value):

تحتسب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

وتحتسب هذه النسبة بالمرات، حيث الحصول على نسبة عالية مؤشر جيد ويعني أن نظرة المستثمرين وتقيمهم لأداء المنشأة جيداً، مما انعكس على ارتفاع السعر السوقي للسهم،

أما المؤشر المتدني فيعني أداءً غير جيد من قبل المنشأة من وجهة نظر المستثمرين، مما انعكس على السعر السوقي للسهم فانخفض إلى حد عدم وصوله إلى القيمة الدفترية للسهم.

7) ريع السهم (Dividend Yield):

يحسب ريع السهم لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوقي للسهم. ويمكن احتساب ريع السهم من خلال الصيغة التالية:

$$\text{ريع السهم} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

وتقترن هذه النسبة بالعائد على السهم وتستخدم للحكم على فرص الاستثمار البديلة حيث المؤشر العالي لريع السهم يجعل المستثمرين يتوقعون نمواً بطيئاً للتوزيعات على أسهمهم.

خامسا: نسب النشاط (Activity Ratios):

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المنشأة على مختلف الأصعدة التشغيلية، كإدارة المخزون والذمم المدينة والأصول الثابتة، وهو ما يفسر تسميتها نسب التشغيل، والمتتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى فاستغلال المنشأة لهذه الأصول وإدارتها بشكل جيد وفعال لا بد أن يعزز حجم المبيعات ويرفع من معدلاتها، مما سينعكس حتماً على ربحية المنشأة وسيولتها، وهو ما يجعل هذه النسب مكملة لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي. هذا ويستعين المحلل المالي بهذه النسب للإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تستخدم المنشأة أصولها بكفاءة عالية؟
- كيف نقيم سياسات المنشأة بخصوص إدارة المخزون وتسويقه؟
- هل تتبع المنشأة سياسات فاعلة لتحصيل ديونها؟
- هل تحصل المنشأة على فترات سداد كافية من دائنيها ومورديها؟

1) معدل دوران المخزون (Inventory Turn over):

تبين هذه النسبة فعالية المنشأة وقدرتها على بيع بضائعها، ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياساتها. ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ويمكن الاستعاضة عن كلفة المبيعات في حال عدم توفرها بالمبيعات، مع العلم أن النتائج المستخرجة عند استخدام كلفة المبيعات يكون أفضل وأكثر تناسقاً من استخدام المبيعات حيث المبيعات تعبر عن السعر السوقي بينما كلفة المبيعات تعبر عن الكلف .

$$\text{ويكون متوسط المخزون} = \frac{\text{بضاعة أول المدة + بضاعة آخر المدة}}{2}$$

وفي المنشآت الصناعية يكون المخزون عبارة عن البضاعة الجاهزة.

وتحتسب هذه النسبة بعدد المرات، حيث ازدياد عدد المرات يعني نجاح المنشأة في تصريف المخزون سينعكس بمعدلات عالية مما يعني أن زيادة عدد مرات الاستثمار والصفقات في المخزون سينعكس على فرص تحقيق الأرباح. وانخفاض عدد مرات دورات المخزون يعني انخفاض فرص الاستثمار في المخزون، وبقائه لفترات طويلة لدى المنشأة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض فرص تحقيق الأرباح وانخفاض مستوى المبيعات من جهة، بالإضافة إلى ما قد تتحمله المنشأة من تكاليف التخزين نتيجة الاحتفاظ لفترات أطول في المخزون من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى ازدياد احتمالات تلف هذا المخزون وبالتالي الخسارة الفادحة للمنشأة.

ويجب التوضيح هنا إلى إيجابية وسلبية ارتفاع وانخفاض معدلات دوران المخزون يعتمد بشكل أساسي على طبيعة السلع التي تتعامل فيها المنشآت، حيث يجب أن تحقق المنشآت التي تتعامل بسلع سريعة التلف أو التي تحتاج المنشأة للتخلص منها بشكل سريع

كالخضراوات واللحوم والألبان يجب أن تحقق معدلات دوران عالية جداً حتى لا تتأثر جودة هذه السلع نتيجة لطول فترة تخزينها، أو قد تتعرض هذه السلع للتلف في أحيان معينة . بينما لا يكون ذلك في المنشآت التي تتعامل بسلع من طبيعة أخرى والتي يمكن الاحتفاظ بها لفترة طويلة دون تأثرها وانخفاض جودتها كالسلع الكهربائية والأثاث أو السلع الثمينة بشكل عام والتي يحتاج تصريفها لوقت أطول. كما يجب الإشارة إلى تأثر معدل دوران المخزون بوضع السوق عامة والمنافسة والذي يحتم على المنشأة في بعض الأحيان الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون.

2) فترة التخزين (Days Of Inventory Holding (DIH))

وتعرف كذلك بعدد أيام بقاء المخزون لدى المنشأة، ويمكن استخراجها بعد استخراج معدل دوران المخزون، بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحاً حيث التعبير عن فترة بقاء المخزون لدى المنشأة بالأيام، ويمكن قياسها من خلال الصيغة التالية

$$\text{فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل الدوران المخزون}}$$

حيث (360) يعبر عن عدد أيام السنة، وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما نحصل على أيام قليلة، وهو ما يشير إلى أن فترة اقتناء المنشأة للمخزون متدنية وهو ما يعني أيضاً سرعة بيع المخزون وانعكاس ذلك على الربح، ومن ثم الانتقال إلى شراء مخزون جديد وممارسة نفس العملية، وهكذا ...

ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة مقارنة معدلات دورات المخزون وفترة بقائه في المخازن بمعدلات الدورات المسجلة في الأعوام الماضية لنفس المنشأة، كما يمكن الاستعانة بالنتائج المسجلة في المنشآت المشابهة للحصول على تقييم أفضل لأداء المنشأة في هذا المجال.

3) معدل دوران الذمم المدينة (Receivables Turnover):

تبيع المنشآت بضائعها بالأجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها، لذا فإن دفاتر هذه المنشآت تظهر ما يعرف بالذمم المدينة، وهو ما للمنشأة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالأجل. وتسعى هذه المنشآت بعد ذلك لتحصيل هذه الديون

وتحويلها إلى نقد لاستخدامها مرة أخرى في شراء البضائع ومن ثم بيعها. لذا فإن هذه النسبة تقيس كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المنشأة وربحيتها. ويستخدم المحلل المالي لهذا الغرض الصيغة التالية لاستخراج معدل دوران الذمم المدينة:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

$$\text{ويمثل متوسط الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة أول المدة + الذمم المدينة آخر المدة}}{2}$$

ويقصد هنا بالذمم المدينة: المدينون وأوراق القبض، أما البسط فتظهر فيه المبيعات الآجلة (Credit Sales) وهو ما يعطي نتائج أفضل عند استخدام هذه المبيعات لاحتساب معدل دوران الذمم المدينة، لما يتوفر من ارتباط وعلاقة مباشرة بين البيع الآجل والذمم المدينة من حيث أن الثانية نتاجاً للأولى وقد يضطر المحلل المالي إلى استخدام المبيعات الإجمالية بدلاً من المبيعات الآجلة في حال عدم توفر هذه الأخيرة.

4- متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period):

يتم التعبير عن فترة التحصيل بالأيام، ويستخدم معدل دوران الذمم المدينة في مقام هذه النسبة، وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

وإذا ما أراد المحلل المالي أن يعبر عن فترة التحصيل بالأشهر فيمكنه أن يستعيض عن عدد أيام السنة (360) يوماً بعدد الأشهر (12 شهراً)، وكلما قل عدد أيام فترة

التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً على كفاءة سياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المنشأة، أما في حال زيادة فترة التحصيل فإن ذلك يعطي مؤشرات عدة أهمها:

أ- أن سياسة منح الائتمان غير موفقة في المنشأة.

ب- أن سياسة تحصيل الديون في المنشأة لا تسير بشكل جيد.

ج- أن ديون المنشأة قد تتعرض لخطر عدم تحصيلها أو إعدامها.

وبرغم كل ما تقدمه نسبة متوسط فترة التحصيل من مؤشرات هامة على سرعة دوران الذمم المدينة إلا أنه يؤخذ عليها معاملة الذمم المدينة بشكل إجمالي دون النظر إلى خصوصية كل دين من حيث مبلغه الإجمالي وفترة استحقاقه وهو ما يجعل بعض المحللين الماليين يسعون إلى إعداد جدول أعمار الديون.

5- جدول أعمار الديون (Aging Schedule):

يتم الاستعانة بهذا الجدول لتحليل بنية الذمم المدينة وتقسيمها حسب عمرها أو فترة تحصيلها، ومن ثم يتم مقارنة هذه الفترات مع متوسط فترة التحصيل للحكم على سرعة دوران الذمم المدينة ويضم جدول أعمار الديون المعلومات التالية:

عمر الدين، قيمة الدين، النسبة المئوية إلى المجموع، ويمكننا أن نوضح أهمية استخدامات جدول أعمار الديون من المثال التالي:

مثال (2-4):

أظهر متوسط فترة التحصيل في إحدى المنشآت أنها تحتاج لـ(45) يوماً لتحصيل ديونها، واستعان المحلل المالي بجدول أعمار الديون التالي لتحليل بنية الذمم المدينة في المنشأة وتقييم سياسة تحصيل الديون في المنشأة.

فترة تحصيل الدين (بالأيام)	قيمة الدين	النسبة المئوية
من صفر إلى 30 يوماً	20000 دينار	٪20
من 31 يوماً إلى 45 يوماً	20000 دينار	٪20
من 46 يوماً إلى 60 يوماً	40000 دينار	٪40

فترة تحصيل الدين (بالأيام)	قيمة الدين	النسبة المئوية
أكثر من 60 يوماً	20000 دينار	٪20
	100000	٪100

يبين الجدول السابق أن 60٪ من مجموع الذمم المدينة والبالغة (60000) دينار يحتاج لأكثر من 45 يوماً لتحصيلها بل إن 20٪ من إجمالي هذه الذمم يحتاج لأكثر من شهرين لتحصيله وهو ما يؤكد أهمية المعلومات التي يمكن أن يقدمها جدول أعمار الديون للحكم على متوسط فترة التحصيل والاستفادة منها بشكل جيد، وحتى يتم تخفيف نقاط الضعف في هذه النسبة في أحيان معينة.

6- نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة (Bad Debts to Credit Sales):

تستخدم هذه النسبة بالإضافة إلى النسب السابقة لإلقاء مزيد من الضوء على سياسات الائتمان والتحصيل في المنشآت، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين المبيعات الآجلة من جهة والديون المعدومة من جهة أخرى، حيث أن الديون المعدومة أحد نتائج سياسة البيع الآجل، لذا فإن هذه النسبة تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

إن الحصول على مؤشر متدن لهذه النسبة سيعني نجاحاً في سياسة منح الائتمان المتبعة من قبل الشركة كما سيعني انخفاضاً للديون المعدومة، بل هو مؤشر على دقة اختيار الزبائن من قبل المنشأة وكفاءة آليات تحصيل الديون منهم. ويمكن للمحلل المالي أيضاً في هذا المجال استخدام النسبة التالية للحصول على نفس الأهداف

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى الذمم المدينة} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{الذمم المدينة}}$$

حيث يمكن للمحلل المالي من خلال هذه النسبة رصد العلاقة الوثيقة بين البسط والمقام، فالديون المعدومة هي في الأصل ذمم مدينة ونتيجة لظروف وأسباب معينة تم اعتبارها ديوناً معدومة. والحصول على مؤشر عالٍ لهذه النسبة يعطي مؤشراً سلبياً.

7- معدل دوران الذمم الدائنة (Payables Turnover):

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل الشركات، خاصة عندما تقوم بوضع سياساتها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمنشأة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحته المنشأة لزبائنها لتسديد ديونهم. وأهم ما يجب مراعاته عند هذه الموازنة تجنيب المنشأة لمخاطر العسر الفني فتحرص المنشآت على أن تكون الفترة التي ستمنحها لزبائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين حتى يتسنى لها جمع ديون الزبائن لسداد الالتزامات تجاه الموردين وضمان استمرار الأنشطة التشغيلية دون توقف، هذا ويستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

ويمكن الاستعاضة في البسط عن المشتريات الآجلة بالمشتريات الإجمالية رغم دقة النتائج التي يمكن الحصول عليها في الحالة الأولى، أما المقام في هذه النسبة فيضم الذمم الدائنة والتي تتكون من الدائنون والموردون وأوراق الدفع. ويقاس معدل دوران الذمم الدائنة بالمرات، والحصول على عدد مرات أقل يعتبر مؤشراً إيجابياً لأنه يعبر عن حصول المنشأة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين. كما يمكن للمحل المالي أن يستخرج فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة بالأيام عند استخدامه للصيغة التالية:

$$\text{فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

والحصول هنا على عدد أيام كبير يعتبر مؤشراً جيداً، يعبر عن طول الفترة الممنوحة للمنشأة من قبل الموردين لسداد ديونها.

8- معدل دوران إجمالي الأصول (Total Assets Turnover):

كما يعرف بنسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المنشأة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال النسبة التالية

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

حيث صافي المبيعات = إجمالي المبيعات – مردودات ومسموحات المبيعات – خصم المبيعات

$$\text{أما إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول أول المدة + إجمالي الأصول آخر المدة}}{2}$$

ويشكل إجمالي الأصول هنا مجموع الميزانية العمومية. ويقاس معدل دوران إجمالي الأصول بالمرات، والحصول على معدل دوران عال للموجودات يعتبر مؤشراً على استغلال المنشأة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حجم المبيعات فتزيد، بينما الحصول على معدل دوران منخفض يعطي مؤشراً على فشل إدارة المنشأة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات، وهنا يجب على المنشأة العمل على وضع السياسات الكفيلة برفع حجم المبيعات أو تقليص حجم استثماراتها في أصولها عبر التخلص من بعضها إذا كانت سبباً في انخفاض المبيعات.

هذا ويمكن للمحلل المالي أن يحصر العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال معدل دوران الأصول الثابتة التي تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حيث أن الأصول الثابتة تعبر عن إجمالي كلف هذه الأصول. وكما هو الحال في مؤشرات الارتفاع والانخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول فإن مؤشر الارتفاع في هذه النسبة يعطي مدلولات على كفاءة إدارة المنشأة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات بينما مؤشر الانخفاض يبين عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم استثمارات المنشأة في أصولها الثابتة.

9- معدل دوران صافي رأس المال العامل (Networking Capital Turnover):

كما تعرف أيضاً بنسبة صافي المبيعات إلى صافي رأس المال العامل وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

ويمثل صافي رأس المال العامل المتبقي من الأصول المتداولة بعد تغطية الالتزامات المتداولة ويمكن استخراجه من = (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة) وبالتالي فإن الزيادة في هذا المعدل يعطي مؤشراً مهماً على كفاءة المنشأة في إدارة صافي رأس المال العامل لديها ويبين إلى أي مدى نجحت المنشأة في استغلال صافي رأس مالها العامل لتوسيع قاعدة وحجم مبيعاتها.

ويشير معدل دوران صافي رأس المال العامل إلى مقدار المبيعات الذي يولده كل دينار من صافي رأس المال العامل.

يمكن هنا أن نلخص كل النسب المالية في الجدول التالي:

النسبة/ التصنيف	الصيغة الرياضية	مؤشرات الارتفاع والانخفاض
نسبة السيولة:		
1. نسبة التداول	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	يكون مؤشر الارتفاع جيدا ويبين قدرة المنشأة على سداد ديونها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة
2. نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزون / الالتزامات المتداولة	يشير ارتفاع النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة التحول إلى نقد ودون اللجوء إلى المخزون في ذلك.
3. نسبة النقدية	النقدية وما يعادلها / الالتزامات المتداولة	مؤشر الارتفاع يبين امتلاك المنشأة للسيولة والنقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير
نسب هيكل التمويل (المديونية) :		
1. نسبة المديونية:	إجمالي الالتزامات / حقوق الملكية	مؤشر الارتفاع غير جيد ويبين عدم قدرة الشركة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين
2. نسبة إجمالي الديون للموجودات	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول	مؤشر الانخفاض إيجابي من وجهة نظر المقرضون لأن ذلك الانخفاض يتيح لهم هامش أمان أكبر
3. نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة.	إجمالي الالتزامات الثابتة / إجمالي الأصول الثابتة	مؤشر الارتفاع يبين المساهمة الكبيرة للالتزامات الطويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة وهو مؤشر مقلق لأصحاب الصلة وخاصة المقرضين والمستثمرين.
4. نسبة تغطية الفوائد	صافي الدخل قبل الفوائد والضريبة / مصروف الفائدة السنوية	مؤشر الارتفاع يبين قدرة المنشأة على سداد فوائد التزاماتها وقروضها دون أية إرباكات.

النسبة/ التصنيف	الصيغة الرياضية	مؤشرات الارتفاع والانخفاض
نسب الربحية:		
1. نسبة مجمل الربح إلى المبيعات.	مجمل الربح / صافي المبيعات	المؤشر العالي بين نجاح المنشأة في تحقيق الأرباح اللازمة من النشاط الرئيس بعد سيطرتها على عناصر كلفة المبيعات.
2. نسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات.	مصاريف التشغيل / صافي المبيعات	المؤشر العالي يعتبر مؤشرا سلبيا على عدم قدرة المنشأة على السيطرة على مصاريف التشغيل
3. نسبة صافي الربح إلى المبيعات.	صافي الربح / صافي المبيعات	يبين المؤشر المرتفع لهذه النسبة الأداء العام الجيد للمنشأة في مجمل أنشطتها.
4. العائد على الأصول	صافي الربح / مجموع الأصول	إن الحصول على مؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيلية لإدارة المنشأة ونجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح.
5. العائد على حقوق الملكية.	صافي الربح / حقوق الملكية	يوضح المؤشر العالي لهذه النسبة قدرة إدارة المنشأة على تعظيم عائد المستثمرين، كما تبين نجاح هذه الإدارة في استخدام حقوق الملكية بشكل مربح.
نسب السوق:		
1. عائد السهم العادي	صافي الدخل – توزيعات الأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية	النسبة العالية لعائد السهم العادي تبين الكمية العالية من الأرباح لكل سهم لذا فإن المؤشر العالي لها يعد مؤشرا إيجابياً.
2. توزيعات السهم العادي	توزيعات حملة الأسهم العادية / المتوسط المرجح للأسهم العادية	المؤشر العالي لهذه النسبة يبين المقدار النقدي العالي الذي سيحصل عليه كل سهم عادي وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمساهمين.
3. نسبة توزيعات الأرباح	التوزيعات النقدية المعلنة / صافي الربح بعد الضريبة	ارتفاع هذا المؤشر بشكل ثابت يبين السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباح نقدية جيدة لمساهميها من إجمالي الربح المتحقق.

النسبة/ التصنيف	الصيغة الرياضية	مؤشرات الارتفاع والانخفاض
4. نسبة سعر السهم إلى ربحه	السعر السوقي للسهم العادي / عائد السهم	ارتفاع مؤشر هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا للمستثمرين والمساهمين ويقاس توقعاتهم لأداء الشركة الجيد في المستقبل.
5. القيمة الدفترية للسهم	حقوق المساهمين / عدد الأسهم العادية	المؤشر المرتفع لهذه النسبة يعد مؤشرا إيجابيا ويدل على أداء الشركة الجيد والنمو المستمر فيها.
6. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم	السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم	المؤشر العالي لهذه النسبة يعد مؤشرا جيدا ويعكس النظرة الجيدة لمستثمرين تجاه أداء المنشأة.
نسب النشاط: 1. معدل دوران المخزون	كلفة المبيعات / متوسط المخزون	الزيادة في معدل دوران المخزون تشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى نقدية
2. متوسط فرق التخزين	360 / معدل دوران المخزون	الزيادة في متوسط فترة التخزين يعتبر مؤشر غير جيد ويشير إلى فشل المنشأة في إدارة مخزونها
3. معدل دوران الذمم	المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة	معدل الدوران العالي هنا يعتبر مؤشرا إيجابيا ويدل على سرعة حركة الاستثمار في المنشأة
4. فترة التحصيل	360 / معدل دوران الذمم المدينة	كلما انخفضت فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة المنشأة في تحصيل ذممها المدينة
5. معدل دوران الموجودات	صافي المبيعات / إجمالي الموجودات	يبين المؤشر العالي لمعدل دوران الموجودات أن الإدارة تستغل أصولها بكفاءة وفعالية
6. معدل دوران صافي رأس المال العامل	صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل	يشير المؤشر العالي لهذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات

مثال شامل (3-4):

إليك قائمتي الوضع المالي والدخل للشركة العربية والمعدة عن الأعوام 2001، 2002:

الشركة العربية

قائمة الوضع المالي في 12/ 31

البند	2001	2002
النقدية	98840	26080
أوراق مالية قصيرة الأجل	186210	211270
ذمم مدينة تجارية	340610	483180
المخزون	778890	1150390
مجموع الأصول المتداولة	1404550	1870920
الآلات والمعدات (الصافى)	647180	686110
أصول ثابتة أخرى (الصافى)	16440	60720
مجموع الأصول الثابتة	663620	746830
إجمالى الأصول	2068170	2617750
الالتزامات وحقوق الملكية		
ذمم دائنة	211210	339350
بنك سحب على المكشوف	270970	376530
قروض قصيرة الأجل	641390	839870
مجموع الالتزامات المتداولة	1123570	1555750
سندات	75750	76460
قروض طويلة الأجل	285900	312730
مجموع الالتزامات الثابتة	361650	389190
إجمالى الالتزامات	1485220	1944940

البند	2001	2002
رأس مال الأسهم	225000	225000
الاحتياطيات	187975	187975
الأرباح المحتجزة	169975	259835
مجموع حقوق الملكية	582950	672810
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	2068170	2617750

الشركة العربية

قائمة الدخل عن السنوات المنتهية في 12/ 31

البند	2001	2002
صافي المبيعات	2825690	3717230
كلفة المبيعات	(2322800)	(3053660)
مجمل الدخل	502890	663570
المصاريف التشغيلية	(262100)	(357870)
الدخل التشغيلي	240790	305700
المكاسب	25380	36910
الدخل قبل الفوائد والضرائب	266170	342610
الفوائد المدنية	(124980)	(143460)
الدخل قبل الضريبة	141190	199150
الضريبة	(30000)	(64290)
الدخل بعد الضريبة	(111190)	(134860)
الأرباح المعلن عن توزيعها	(39380)	(45000)
الأرباح المحتجزة	71810	89860

- وقد طلب منك كمحلل مالي أن تحكم على ربحية، فعالية، نشاط، وسيولة المنشأة خلال العامين 2001، 2002.

الحل:

أولاً: نسب الربحية:

يمكن الحكم على ربحية المنشأة من خلال استخراج النسب التالية:

أ) نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات:

	2001	2002
$\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$ =	$\frac{502890}{2825690}$ =	$\frac{663570}{3717230}$ ،
	٪17.79 =	٪17.85 ،

- تبين النسب المستخرجة أن أداء المنشأة في النشاط الرئيسي كان متقارباً في العامين المذكورين حيث وصلت النسبة إلى 18٪ (تقريباً)، ولعل ارتفاع كلف المبيعات كان السبب الرئيسي في عدم تحقيق نتائج أفضل في هذه النسبة.

ب) نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات:

	2001	2002
$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$ =	$\frac{111190}{2825690}$ =	$\frac{134860}{3717230}$ ،
	٪3.93 =	٪3.62 ،

- يتم من خلال هذه النسبة الحكم على الأداء العام للمنشأة، ويلاحظ هنا أن هذا الأداء قد تراجع قليلاً خلال العام 2002، وهو ما يعود إلى عدة أسباب أولها ارتفاع حجم المصاريف التشغيلية بشكل كبير خلال ذلك العام، بالإضافة إلى زيادة الفوائد المدينة.

ج) نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{111190}{2068170} \quad ، \quad \frac{134860}{2617750}$$

$$= \%5.37 \quad ، \quad \%5.15$$

- تؤكد مؤشرات هذه النسبة على نفس النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النسب السابقة وهو أن المستوى العام للربحية في العامين المذكورين لم يتغير رغم التراجع الطفيف الذي سجل خلال العام 2002.

ثانيا: نسب السيولة:

يمكن الحكم على سيولة المنشأة من خلال استخراج النسب التالية:

أ) نسبة التداول:

$$= \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{1404550}{1123570} \quad ، \quad \frac{1870920}{1555750}$$

$$= 1.25 \quad ، \quad 1.20$$

- تبين هذه النسبة ضعفاً في سيولة المنشأة خاصة إذا ما تم مقارنة هذه النسب بالمعيار النمطي لنسبة التداول الذي يفترض أن كل دينارين من الأصول المتداولة يقابل ديناراً واحداً من الالتزامات المتداولة.

ب) نسبة السيولة السريعة:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{778890-1404550}{1123570} \quad ، \quad \frac{1150390-1870920}{1555750}$$

$$= 0.556 \quad ، \quad 0.463$$

- تؤكد هذه النسبة ما أكدته النسبة السابقة من أن هناك ضعفاً في سيولة المنشأة، حيث يبين المعيار النمطي لهذه النسبة بضرورة أن يتوفر دينار من الأصول المتداولة (باستثناء المخزون) لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة (1:1)، وهو ما لم تستطع تحقيقه المنشأة في العامين.

ج) نسبة النقدية:

$$= \frac{\text{النقدية + الأوراق المالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{186210+98840}{1123570} ، \frac{211270+26080}{1555750}$$

$$= 0.235 ، 0.152$$

- وتبين نسبة النقدية بشكل واضح تراجع سيولة المنشأة في العام 2002.

ثالثا: نسب النشاط

يمكن الحكم على كفاءة أداء المنشأة في العديد من الأنشطة وذلك من خلال النسب التالية:

أ) معدل دوران الأصول:

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{2825690}{2617750} ، \frac{3717230}{2068170}$$

= 1.07 مرة ، 1.79 مرة

- يقيس معدل دوران الأصول كفاءة المنشأة في إدارة أصولها واستخدامها لهذه الأصول في توليد المبيعات. وتشير النسب المستخرجة إلى أن المنشأة كان أداؤها أفضل في العام 2002، حيث استطاعت توليد مبيعات أكثر مما كان عليه مبيعات العام 2001 برغم انخفاض قيمة الأصول خلال العام 2002.

ب) معدل دوران المخزون:

$$= \frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{المخزون}} = \frac{2322800}{778890} ، \frac{3053660}{1150390}$$

= 2.98 مرة ، 2.65 مرة

- يتم من خلال فترة التخزين الحكم على مدى النجاح المتحقق في إدارة المخزون وفي سياسات التسويق والترويج في المنشآت، حيث كلما قلت فترة التخزين كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على سرعة تصريف المخزون عبر تحويله إلى مبيعات. وتبين النسب المستخرجة في هذا المجال أن الأداء كان أفضل في العام 2001، حيث استطاعت المنشأة التخفيض من فترة التخزين وهو ما يجنبها مصاريفاً إضافية لتخزين البضائع والمحافظة عليها بالإضافة إلى تجنب أي مخاطر تتعلق بتلف هذه البضائع.

رابعا: نسب الفعالية:

يمكن الحكم على فعالية المنشأة ودراسة هيكل تمويلها من خلال النسب التالية:

أ) نسبة المديونية:

$$= \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{1485220}{2068170} \quad ، \quad \frac{1944940}{2617750}$$

$$= \%72 \quad ، \quad \%74$$

- تبين نسبة المديونية إلى أي مدى ذهبت المنشأة في الاعتماد على الالتزامات لامتلاك الأصول، وهو ما تشير إليه النسب المستخرجة حيث بينت أن الاعتماد على الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول آخذ بالازدياد حتى وصل إلى 74٪ في العام 2002 وهو ما يوجب على المنشأة أن تأخذه بالاعتبار.

ب) نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:

$$= \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الديون}} = \frac{582950}{1485220} \quad ، \quad \frac{672810}{1944940}$$

$$= 0.39 \quad ، \quad 0.34$$

- توضح هذه النسبة هيكل التمويل في المنشآت، وتظهر مصادر التمويل فيها، ومدى اعتماد المنشآت على هذه المصادر سواءً كانت خارجية أو داخلية، وقد بينت هذه النسبة أن المنشأة تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية (الالتزامات) أكثر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) وهو ما بينته النسبة السابقة كما بينت هذه النسبة مدى الضمان المتوفر للدائنين وأصحاب القروض من أموال المنشأة الداخلية، حيث تبين أن هذا الضمان آخذ بالانخفاض بعد أن كان 39 قرشاً لكل دينار في العام 2001 وأصبح 34 قرشاً لكل دينار في العام 2002.

ج) تغطية الفوائد:

$$= \frac{\text{الربح قبل الضريبة والفائدة}}{\text{الفائدة}} = \frac{266170}{124980} \quad ، \quad \frac{342610}{143460}$$

$$= 2.12 \text{ مرة} \quad ، \quad 2.30 \text{ مرة}$$

- توضح نسبة تغطية الفوائد قدرة المنشأة على سداد فوائد قروضها دون أن يترك ذلك أثراً على باقي الأنشطة التشغيلية المعتادة، ويتحقق ذلك كلما زادت عدد مرات تغطية الفوائد ويلاحظ من النسب المستخرجة أن عدد مرات تغطية الفوائد كان متقارباً في العامين ولم يزد عن مرتين فقط، وهو ما يعتبر مؤشراً سلبياً، ويؤكد ما أظهرته النسب السابقة وهو زيادة اعتماد المنشأة على الالتزامات وبالتالي زيادة الفوائد المترتبة على المنشأة نتيجة لذلك.

مسرد المصطلحات

Absolute Standards	معايير مطلقة
Account Receivable Turnover	معدل دوران الذمم المدينة
Accounts Payable Turnover	معدل دوران الذمم الدائنة
Acid-test Ratio	نسبة السيولة السريعة
Activity Ratio	نسب النشاط
Aging Schedule	جدول أعمار الديون
Assets Turnover	معدل دوران الأصول
Average Collection Period	متوسط فترة التحصيل
Bad Debts to Credit Sales Ratio	نسبة الديون المعدومة الى المبيعات الآجلة
Bad Debts to Receivables Ratio	نسبة الديون المعدومة الى المدينون
Book Value	القيمة الدفترية
Capital Structure	هيكل رأس المال
Capital Structure Ratio	نسب هيكل رأس المال
Cash Ratio	نسبة النقدية
Collection Period	فترة التحصيل
Complex Capital Structure	رأس المال المركب
Contra Account	الحساب المقابل
Convertible Bonds	سندات قابلة للتحويل
Cost of Sales to Sale Ratio	نسبة كلفة المبيعات الى المبيعات
Coverage Ratio	نسبة التغطية
Credit Period	فترة الائتمان

Credit sale	البيع الآجل
Current Ratio	نسبة التداول
Days of Inventory Holdings	فترة بقاء المخزون
Debt to Assets Ratio	نسبة الديون
Debt to Equity Ratio	نسبة الديون إلى حقوق الملكية
Dividends Payout Ratio	نسبة توزيع الأرباح
Dividends per Share	توزيعات السهم العادي
Dividends Yield	ريع السهم
Earning per Share	نصيب السهم من الأرباح
Earning Power	القدرة الكسبية
Efficiency Ratios	نسب الفعالية
Financial Ratios	النسب المالية
Financial Solvency	الملاءة المالية
Fixed Assets Turnover	معدل دوران الأصول الثابتة
Fully Diluted Earning Per Share	العائد المخفض الكامل للسهم
Gearing Ratio	نسبة الديون إلى حقوق الملكية
Gross Income to Sales Ratio	نسبة مجمل الدخل للمبيعات
Gross Margin	الهامش الإجمالى
Growth Ratios	نسب النمو
Industry Average	معدل الصناعة
Insolvency	إعسار
Interest Coverage Ratio	نسبة تغطية الفوائد
Inventory Turnover	معدل دوران المخزون

Leverage Ratios	نسب الرفع
Liquidity	السيولة
Liquidity Ratios	نسب السيولة
Market Ratios	نسب السوق
Market Value to Book Value Ratio	نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية
Net Income to Sales Ratio	نسبة صافي الربح الى المبيعات
Networking Capital	صافي رأس المال العامل
Operating Expenses to Sales Ratio	نسبة مصاريف التشغيل الى المبيعات
Operating Ratio	نسبة التشغيل
Payables Turn Over	معدل دوران الذمم الدائنة
Planned Standards	معايير مخططة
Price Earning Ratio	نسبة سعر السهم إلى ربحيته
Primary Earning Per Share	العائد الاساسى للسهم العادي
Profitability	الربحية
Profitability Ratios	نسب الربحية
Quick Ratio	نسبة السيولة السريعة
Rate	معدل
Ratios	النسب
Ratios analysis	تحليل النسب
Receivable Turn over	معدل دوران المدينون
Retention ratio	نسبة الاحتجاز
Return	عائد
Return on assets	العائد على الأصول

Return on Capital	العائد على رأس المال
Return on equities	العائد على حقوق الملكية
Return On Investment	العائد على الاستثمار
Safety Margin	هامش الأمان
Sales to Assets Ratio	نسبة المبيعات الى الاصول
Sales to assets ratio	نسبة المبيعات إلى الأصول
Simple capital structure	هيكل رأس المال البسيط
Solvency	الملاءة
Solvency Ratios	نسب الملاءة
Total Assets Turnover	معدل دوران إجمالى الأصول
Total Liabilities to Total Assets Ratio	نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الأصول
Turnover Ratio	نسب معدلات الدوران

أسئلة الفصل الرابع

السؤال الأول:

* عرف النسب المالية؟ وبين الأشكال والصيغ المختلفة التي يمكن أن تظهر بها؟

السؤال الثاني:

* تصنف النسب المالية التقليدية على أسس مختلفة ومتعددة، تحدث بإيجاز عن أهم هذه التصنيفات.

السؤال الثالث:

إليك النسب المالية التالية، التي طلب منك تصنيفها تحت العناوين الرئيسية التالية (استخدم الجدول التالي):

نسب السيولة	نسب النشاط	نسب الربحية	نسب الفعالية

1) نسبة النقدية
2) فترة التخزين
3) هيكل التمويل
4) معدل دوران الأصول المتداولة
5) العائد على الأصول الثابتة
6) نسبة تغطية الفوائد
7) إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات
8) نسبة توزيعات الأرباح
9) صافي رأس المال العامل

السؤال الرابع:

وضح أهم مدلولات النسب المالية التالية، وما هي الأطراف المستفيدة من استخدامها:

أ) نسب السوق

ب) نسب النشاط

ج) نسب هيكل التمويل

السؤال الخامس:

ناقش العبارات التالية:

أ) بالرغم من الأهمية التي يشكلها تحليل النسب المالية إلا أنه تشوبه بعض نقاط الضعف.

ب) لا يمكن للنسب المالية أن تقدم الغرض المطلوب منها إلا إذا تم مقارنتها بنسبة أو معيار آخر.

السؤال السادس:

حدد النسب المالية التي يمكن أن تحقق الأهداف والأغراض التالية:

- الحكم على أداء المنشآت في أنشطتها الرئيسية.
- احتساب نصيب السهم العادي من صافي الأرباح.
- قدرة المنشآت على سداد فوائد الديون.
- كفاءة سياسة تحصيل الديون.
- تقييم سياسة توزيع الأرباح في المنشآت.
- كفاءة المنشأة في توليد المبيعات من الأصول.

السؤال السابع:

وضح ما يجب على المحلل أن يأخذه في حسبانه عند استخدامه للنسب التالية:

أ) نسبة معدل التوزيع النقدي

ب) نسبة التداول

ج) معدل دوران الذمم المدينة

د) معدل دوران المخزون

السؤال الثامن:

* وضح ما هي الأهمية في الربط بين معدل دوران الذمم المدينة ومعدل الدوران للذمم الدائنة.

السؤال التاسع:

إليك البيانات التالية والمستخرجة من دفاتر إحدى الشركات المساهمة:

النقدية	24000	الاستثمارات القصيرة الأجل	12000
المباني	41400	الآلات والمعدات	32000
الأثاث	16000	السيارات	24000
المبيعات الصافية (نصفها آجلة)	800000	صافي الدخل	21000
المصاريف المدفوعة مقدماً	4000		

وقد استخرجت أيضاً المؤشرات والنسب التالية:

- نسبة السيولة السريعة 2:1 نسبة التداول 3:1 .
- متوسط فترة التحصيل 80 يوماً والعائد على حقوق المساهمين 12٪ .
- رأس مال الأسهم الممتازة (5٪): 1000 سهم بقيمة اسمية 10 دنانير للسهم الواحد.

وقد طلب منك استخراج ما يلي:

1) المدينون
2) الالتزامات بشقيها القصيرة والطويلة الأجل
3) إجمالي الأصول المتداولة
4) حقوق المساهمين العاديين
5) المخزون السلعي
6) رأس مال الأسهم الممتازة
7) معدل دوران الأصول
8) العائد على الاستثمار

السؤال العاشر

إليك القوائم المالية التالية للشركتين A، B في 2004/ 12/ 31.

قائمة الدخل

البند	A	B
صافي المبيعات	50000	100000
كلفة المبيعات	(20000)	(60000)
مجمل الدخل	30000	40000
المصاريف الإدارية والعمومية	(4000)	(7000)
مصاريف البيع والتوزيع	(11000)	(15000)
الدخل التشغيلى	15000	18000
الفوائد المدينة	(1000)	(3000)
صافى الدخل	14000	15000

الميزانية العمومية

	A		B	
النقدية في الصندوق		4000		3000
نقدية البنك		14000		19000
المدينون	12000		13500	
– مخصص د.م. فيها	(2000)	10000	(500)	13000
أوراق قبض تجارية		5000		1000
مخزون		8000		10000
مصاريف مدفوعة مقدماً		2000		1000
أراضي		30000		38000
سيارات	15000		18000	
متراكم اهتلاك	(10000)	5000	(12000)	6000

إجمالي الأصول	78000	91000
دائنون	7000	4500
أوراق دفع تجارية	3000	2000
مصروفات مستحقة الدفع	3000	3500
رأس مال الأسهم (دينار للسهم)	50000	58000
الأرباح المحتجزة	15000	23000
	78000	91000

وطلب منك كمحلل مالي أن تستخرج النسب المالية الدالة على ما يلي:

- أي المنشأتين حققت أداءً أفضل في أنشطتها التجارية الرئيسة.
- أي المنشأتين حققت عائداً أعلى على أسهمها العادية.
- أي المنشأتين كان لها أداء أفضل في تحصيل الديون.
- أي المنشأتين استغلت أصولها بشكل أفضل في توليد مبيعاتها.
- أي المنشأتين اعتمدت بشكل أكبر على مصادر التمويل الداخلي.
- أي المنشأتين استخدمت أصولها الثابتة بكفاءة أكبر في تحقيق الأرباح.
- أي المنشأتين كان أداؤها أفضل في تصريف المخزون وترويجه.
- أي المنشأتين حققت أداءً أفضل في معدلات دوران الذمم الدائنة.
- أي المنشأتين تتمتع بسيولة أفضل.
- أي المنشأتين اعتمدت بشكل أكبر على الديون الخارجية لتمويل امتلاك الأصول.

السؤال الحادي عشر:

إليك القوائم المالية لشركة الهدف التجارية عن الأعوام 2003، 2004

الميزانية العمومية

في تاريخ 31/ 12/

الالتزامات وحقوق الملكية	2004	2003	الأصول	2004	2003
الذمم الدائنة	9000	12000	البنك	6500	5000
قروض قصيرة الأجل	5700	4800	استثمارات من الدرجة الأولى	2500	2200
قروض طويلة الأجل	120000	105000	الذمم المدينة	11700	12000
			المخزون	18000	15000
			الأراضي	58500	30000
رأس مال الأسهم	117000	108000	آلات ومعدات	36000	32000
"دينار للسهم الواحد"			متراكم إهلاك	(18000)	(12000)
الأرباح المحتجزة	22500	21900			
			السيارات	183000	184000
			متراكم إهلاك	(24000)	(16500)
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	274200	251700	إجمالي الأصول	274200	251700

قائمة الدخل
عن السنة المنتهية في 12/ 31

البند	2004	2003
صافي المبيعات	66000	50000
تكلفة المبيعات	(30000)	(30000)
مجمل الدخل	36000	20000
المصاريف التشغيلية	(22500)	(11700)
الدخل التشغيلي	13500	8300
الفوائد الدائنة	3000	-
	16500	8300
الفوائد المدينة	(1500)	(900)
الدخل قبل الضريبة	15000	7400
الضريبة (30٪)	(4500)	(2220)
صافي الدخل	10500	5180

وقد طلب منك ما يلي:

1) الحكم على سيولة المنشأة خلال الأعوام 2003، 2004.
2) عائد السهم العادي والقيمة الدفترية للسهم خلال العامين.
3) تبيان أداء المنشأة على صعيد تحقيق الأرباح خلال العامين.
4) نسبة المديونية في المنشأة خلال العامين.
5) استخراج العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين خلال العامين.
6) معدل دوران المخزون وفترة التخزين خلال العامين.
7) معدل دوران الأصول خلال العامين.

السؤال الثاني عشر:

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر أحدى المنشآت التجارية في 31/ 12/ 2003:

إجمالي المبيعات	200000	المبيعات النقدية	40000
مردودات المبيعات	14000	المدينون	18000
أوراق القبض	4000	الدائنون	20000
مخصص الديون المشكوك فيها	2000		

* وطلب منك إيجاد متوسط فترة التحصيل في المنشأة.

السؤال الثالث عشر:

إذا علمت أن نسبة التداول في إحدى المنشآت 1:2، وضح أثر كل من الحالات التالية على هذه النسبة:

- سداد أوراق دفع
- شراء بضاعة بالأصل
- تم تحصيل ديون من أحد الزبائن
- إصدار أسهم نقدية جديدة
- سداد دفعة من أسناد القروض
- بيع معدات نقداً وقيمتها الدفترية 40000 بخسارة 5000 دينار

السؤال الرابع عشر:

باستخدام المعلومات التالية، طلب منك استكمال الميزانية العمومية لإحدى المنشآت:

- إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية: 1:0.5.
- معدل دوران إجمالي الأصول: 2.
- هامش الربح الإجمالي: 30٪.
- فترة التحصيل: 40 يوماً.
- معدل دوران المخزون: 3 مرات.
- نسبة السيولة السريعة: 1:0.75.

الميزانية العمومية

الأصول		الالتزامات وحقوق الملكية	
النقدية	؟؟؟	؟؟؟	الدائنون
المدينون	؟؟؟	200000	رأس مال الأسهم
المخزون	؟؟؟	300000	الأرباح المحتجزة
معدات وآلات	؟؟؟		
	؟؟؟	؟؟؟	

السؤال الخامس عشر:

أعطيت لك القوائم المالية التالية لإحدى الشركات الصناعية في 2002/ 12/ 31:

الميزانية العمومية

الأصول		الالتزامات وحقوق الملكية	
الأصول الثابتة (صافي)	302500	600000	رأس مال الأسهم
النقدية	110000	115000	أسناد قرض (10٪)
الذمم المدينة	137500	82500	الدائنون
المخزون	412500	110000	أوراق الدفع
		55000	التزامات أخرى قصيرة الأجل
	962500	962500	

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 31/ 12/

المبيعات		1375000
كلفة المبيعات		(1014750)
مجمل الدخل		360250
المصاريف التشغيلية		
مصاريف البيع والتوزيع	137500	
مصاريف الإدارة والعموم	153500	
		(291000)
الدخل التشغيلى		69250
الفوائد المدينة		(11500)
الدخل قبل الضريبة		57750
الضريبة		(28875)
الدخل الصافى		28875

كما قدمت لك المعلومات التالية:

النسب المالية	معدل الصناعة
نسبة التداول	2.4
نسبة المبيعات إلى الذمم المدينة	8
نسبة المبيعات إلى المخزون	9.8
نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول	2
نسبة صافى الربح إلى المبيعات	٪3.3

النسب المالية	معدل الصناعة
نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول	٪6.6
نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية	٪10.7
إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	٪63.5

المطلوب:

إيجاد النسب المالية المذكورة أعلاه للشركة، ووضح مؤشرات القوة والضعف في الشركة من خلال مقارنتها بمعدلات الصناعة.

السؤال السادس عشر:

قدم إليك الجدول التالي:

النسبة/ التصنيف/ الصيغة	النسبة العالية أو المنخفضة (المؤشرات والأسباب)
نسبة التداول من نسب السيولة:	
الأصول المتداولة ──────── الالتزامات المتداولة	مؤشر جيد، يبين القدرة التي تتمتع بها المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير.
معدل دوران المخزون	
نسبة تغطية الفائدة	
نسبة هامش الربح	
العائد على الأصول	

وقد طلب منك استكمال الجدول كما حدث في نسبة التداول مبيناً تصنيف كل نسبة مالية وصيغتها ومؤشرات ارتفاع النسبة أو انخفاضها.

السؤال السابع عشر:

قدمت إليك الميزانية العمومية التالية:

الأصول		الالتزامات وحقوق الملكية	
النقدية	60000	240000	دائنون
المدينون	؟؟؟	؟؟؟	أوراق دفع
استثمارات قصيرة الأجل	50000	؟؟؟	مستحقات الدفع
مخزون	؟؟؟	؟؟؟	أسناد القرض
الأصول الثابتة بالصافي	؟؟؟	1200000	حقوق الملكية
إجمالى الأصول	؟؟؟	؟؟؟	إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية

وأعطيت إليك المعلومات التالية:

المبيعات الإجمالية = 3600000

نسبة هامش الربح = 25٪

معدل دوران المخزون = 6 مرات

فترة التحصيل = 40 يوماً (السنة 360 يوماً)

نسبة التداول = 1.60 مرة

معدل دوران إجمالي الأصول = 1.20 مرة

المديونية = 60٪

المطلوب:

استكمال الميزانية العمومية.

السؤال الثامن عشر:

حققت منشأة دخلاً صافياً قدره 109000 دينار خلال العام 2004، وقد سددت الضرائب والبالغة 20٪ من صافي الدخل، وقد سددت الشركة لحملة الأسهم الممتازة أولاً 8000 دينار، وبلغ عدد الأسهم العادية في المنشأة 42500 سهم.

المطلوب:

أ- احتساب عائد السهم العادي من الأرباح المتحققة (EPS).

ب- إذا دفعت الشركة توزيعات أرباح 0.50 فلس لكل سهم عادي ما هي الأرباح التي سيتم احتجازها.

المراجع

المراجع العربية:

1- توفيق حسون – الإدارة المالية قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي – الطبعة السابعة – جامعة دمشق – سوريا، 1999م.

2- حمزة محمود الزبيدي – "التحليل المالي – تصميم الأداء والتنبؤ بالفشل– مؤسسة الوراق – عمان – 2000م.

3- دونالد كيسو وجيري ويجانت – المحاسبة المتوسطة "الجزء الثاني" – ترجمة أحمد حامد حجاج – الطبعة العربية الثانية – دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية – 1999م.

4- زياد رمضان – أساسيات التحليل المالي "تحليل ومناقشة الميزانيات" – الطبعة الثالثة – عمان – الأردن – 1990م.

5- زياد رمضان ومحمود الخلايلة – التحليل والتخطيط المالي – الطبعة الأولى – جامعة القدس المفتوحة – عمان – الأردن – 1998م.

6- صادق الحسني – التحليل المالي والمحاسبي "دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها" – الطبعة الثانية – دار مجدلاوي للنشر – عمان – الأردن – 1998م.

7- صافي فلوح – المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات – الطبعة الثانية – جامعة دمشق – دمشق – سوريا – 1986م.

8- محمد أيمن الميداني – الإدارة التمويلية في الشركات – الطبعة الثالثة – مكتبة العبيكات – الرياض – المملكة العربية السعودية – 1999م.

9- محمد خان وهشام غرايبة – الإدارة المالية – مركز الكتب الأردني – عمان – الأردن – 1995م.

10- محمد عطية مطر – التحليل المالي "الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" – الطبعة الأولى – معهد الدراسات المصرفية – عمان – الأردن – 1997م.

11- محمد مطر ووليد الحيالي وحكمت الراوي - نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات- الطبعة الأولى - دار حنين ومكتبة الفلاح - عمان - الأردن - 1996م.

12- محمود إبراهيم تركي - تحليل التقارير المالية - الطبعة الثانية - جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية - 1995م.

13- محمود سبع - أصول التحليل المالي - دار النهضة العربية - القاهرة - جمهورية مصر العربية - 1972م.

14- محمود عبد الحليم الخلايلة - التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية - الطبعة الأولى - عمان - الأردن - 1995م.

15- مفلح عقل - مقدمة في الإدارة المالية - الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1990.

16- منير شاكر وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور - التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات" - الطبعة الأولى - عمان - الأردن - 2000م.

17- وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة - التحليل المالي "الإطار النظري وتطبيقاته العملية" - الطبعة الأولى - دار حنين - عمان - الأردن - 1996م.

المراجع الأجنبية

1- Bernstein, Leopold A., and Wild, John J., Financial Statement Analysis, (Theory, Application and Interpretation), 6th edition, Irwin McGraw-Hill, Singapore, 1998.

2- Gibson, Charles. H. "Financial statement analysis", 6th edition, International Thomson Publishing Company, Cincinnati, Ohio, 1995.

3- Grewal, T. S., "Analysis of financial statements", 12th edition, Sultan Chand and sons, New Delhi, 1997.

4- Gupta, R. L. and Radhaswamy, "Financial statement analysis", fifth edition, Sultan Chand and sons, New Delhi, 1996.

5- Khan, M. Y. and Jain, P. K., "Financial Management Text and Problems", second edition, Tata McGraw-Hill Publishing ltd, New Delhi, 1993.

6- Kieso Donald E., Jerry J. Weygandt. "Intermediate Accounting", 9th edition, John Wiley and sons Inc, New York, 1998.

7- Pandey, I. M., "Financial Management", sixth revised edition, Vikas publishing house private ltd., New Delhi, 1995.

8- Lawrence Revsine, Danielw. Collins and W. Bruce Johnson, Financial Reporting and Analysis", 3rd edition, Pearson, prentice Hall - New Jersey, 2004.

الفصل الخامس

تحليل قائمة التدفقات النقدية

أهداف الفصل:

يتعين على الطالب بعد دراسة هذا الفصل أن يدرك:

- إعداد قائمة التدفقات النقدية (الأهداف، المضمون......)
- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية.
- الخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية.
- تحليل قوائم التدفق النقدية.
- نسب التدفقات النقدية



الفصل الخامس

تحليل قائمة التدفقات النقدية

مقدمة:

تقوم المنشآت بإعداد قوائمها المالية الأساسية ونشرها لأصحاب الصلة والمستخدمين تلبية لاحتياجاتهم المختلفة، وظلت هذه القوائم ولسنوات طويلة تقتصر على قائمتي الدخل والوضع المالي. إلا أن هذه القوائم فشلت في تقديم كل المعلومات اللازمة والضرورية للمستخدمين وخاصة تلك المعلومات المتعلقة بأسباب التغير في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية حيث قائمة الوضع المالي تتحدث عن أرصدة هذه البنود في لحظة معينة بينما تتحدث قائمة الدخل عن الإيرادات والمصروفات لفترة زمنية سابقة. لذا كان لا بد من إصدار قائمة جديدة تستطيع توفير ما عجزت عن تقديمه قوائم الوضع المالي والدخل. وقد كانت البداية في ستينات القرن العشرين حيث كانت قائمة المصادر والاستخدامات تعد من قبل الشركات وقد كانت قائمة غير ملزمة إلا أن بعض الشركات كانت تقوم بإصدارها بهدف توفير كم أكبر من المعلومات للمستخدمين. وعليه وفي العام 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) رأيه المحاسبي رقم (19) والذي سمى به القائمة بقائمة التغيرات في المركز المالي وطالب بإلزامية إصدارها إلى جانب القوائم الأخرى. وقد كانت تعد هذه القائمة حينذاك على أساس مفهومين أو مدخلين: مفهوم رأس المال العامل والمفهوم النقدي، حيث ظلت هذه القائمة تعد على أساس مفهوم رأس المال العامل خلال السبعينات من القرن الماضي، إلا أن تعرض بعض الشركات الكبرى للإفلاس والانهيار دون أن تتمكن قائمة التغير في المركز المالي (على أساس مفهوم رأس المال العامل) من تقديم مؤشرات على ذلك جعل الشركات تتحول إلى أساس المفهوم النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

وفي نهاية العام 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم (95). الذي طالب فيه بإصدار قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement) كقائمة

أساسية يتم إصدارها بجانب قائمة الدخل والوضع المالي، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية.

إعداد قائمة التدفقات النقدية (الأهداف، المضمون، طرق الأعداد):

أولاً: الأهداف:

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.
- تقيم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات.
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثانياً: المضمون:

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية ، الاستثمارية، والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج.

ويمكننا شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي:

1) الأنشطة التشغيلية (Operating Activities):

يكتسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة، حيث تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المنشأة، لذا فإن الأنشطة التشغيلية هنا ستضم الآثار

النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية. ونسوق منها على سبيل المثال:

- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى.
- المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين.
- المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب.

2) **الأنشطة الاستثمارية (Investing Activities):**

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل، وفيما يلي أمثلة على هذه العمليات:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى.
- المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

3) **الأنشطة التمويلية (Financing Activities):**

تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات) ومن الأمثلة على هذه الأنشطة التمويلية:

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول على قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية عن سداد قروض أو سندات ترتبت على المنشأة.
- توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المنشأة.

ثالثاً: طرق الإعداد:

قبل الحديث عن طرق الإعداد والخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمة التدفق النقدي لا بد لنا من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهي: ميزانيتين عموميتين مقارنتين، قائمة دخل للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة. هذا وتعد قائمة التدفق النقدي بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، وسواءً استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه. ونوضح فيما يلي كيفية استخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي في ظل الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

أ) **الطريقة غير المباشرة (Indirect Method):**

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببنود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية، وتضم هذه البنود:

- التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية (كشراء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل).
- البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل، كالإهلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول غير الملموسة.
- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشأة كمكاسب وخسائر بيع الأصول.

ويمكننا التعبير عن آلية تعديل صافي الدخل في هذه البنود عبر الشكل التالي:

صافي الدخل

الإضافات

- مصروف الإهلاك على الأصول الثابتة الملموسة.
- مصروف الإطفاء على الأصول الثابتة غير الملموسة.
- إطفاء الخصم على السندات.
- الزيادة في التزام الضريبة المؤجلة.
- خسائر الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة (طريقة نسبة حق الملكية).
- خسائر بيع الأصول الثابتة.
- خسائر تخفيض الأصول.
- النقصان في الذمم المدينة.
- النقصان في المخزون.
- النقصان في المدفوعات مقدماً.
- الزيادة في حسابات الدائنون.
- الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع.

التخفيضات

- إطفاء العلاوة على السندات.
- النقصان في التزام الضريبة المؤجلة.
- دخل الاستثمارات من أسهم الشركات التابعة (طريقة نسبة حق الملكية).
- مكاسب بيع الأصول الثابتة.
- الزيادة في الذمم المدينة.
- الزيادة في المخزون.
- الزيادة في المصروفات المدفوعة مسبقاً.
- النقص في حسابات الدائنون.
- النقص في المصروفات المستحقة الدفع.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتمتاز الطريقة غير المباشرة بسهولتها حيث توفر ربطاً معيناً بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية بالإضافة إلى أنها تشبه إلى حد بعيد طريقة العرض التي كانت متبعة في قائمة التغيرات في المركز المالي قبل أن يوصي مجلس المعايير بضرورة استبدالها بقائمة التدفقات النقدية.

كما يجب الإشارة إلى أن كلفة إعداد القائمة بالطريقة غير المباشرة أقل من كلفة إعدادها بالطريقة المباشرة، لذا فإن كل ما سبق من أسباب ساهم في انتشار هذه الطريقة على الرغم من أن المعايير الدولية قد أوصت باتباع الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

ب) الطريقة المباشرة (Direct Method):

أوصى المعيار الدولي السابع المنشآت باتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى اتباعها نفس المنهج في عرض التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

كما تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي (المبيعات، كلف المبيعات، والمصاريف التشغيلية).

ونوضح فيما يلي المعادلات المستخدمة لذلك الغرض:

النقدية المقبوضة من العملاء = صافي المبيعات + النقص في الذمم المدينة أو – الزيادة في الذمم المدينة

النقدية المدفوعة للموردين = كلفة المبيعات + الزيادة في المخزون + النقص في الدائنون أو كلفة المبيعات – النقص في المخزون – الزيادة في الدائنون

النقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل = مصروفات التشغيل + الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً + النقص في المصروفات المستحقة الدفع – مصروفات الاستهلاك والإطفاء أو مصروفات التشغيل – النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً – الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع – مصروفات الاستهلاك والإطفاء.

وبعد تعديل هذه البنود يتم المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، حيث تضم التدفقات النقدية الداخلة بالإضافة إلى النقدية المقبوضة من العملاء تضم الإيرادات النقدية الأخرى كالفوائد الدائنة وأرباح الأسهم، بينما تضم التدفقات النقدية الخارجة بالإضافة إلى النقدية المدفوعة للموردين والنقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل والمصاريف النقدية الأخرى كالفوائد والضرائب.

* يتبين لنا مما سبق أن الفرق في إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة ينحصر فقط في كيفية احتساب وعرض التدفقات النقدية ضمن النشاط التشغيلي.

خطوات الإعداد:

إن الحديث عن الخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية يقودنا إلى توضيح المعلومات اللازمة لذلك وهي: ميزانيتين عموميتين مقارنتين وقائمة دخل للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة.

حيث يقوم المحاسب بعد تجميع هذه المعلومات باتباع الخطوات التالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

1- إيجاد التغير في النقدية:

ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها.

2- رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية:

يتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواءً كان ذلك بالزيادة أو النقصان تمهيداً لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.

3- احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي:

وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة، سواءً كانت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

4- احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل نشاط.

5- استخراج صافي التدفقات النقدية:

يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.

مثال (1-5):

إليك القوائم التالية والمعدة لشركة الفلاح في 2003/ 12/ 31:

شركة الفلاح التجارية

الميزانية العمومية المقارنة (في 2003/ 12/ 31)

الأصول	2002	2003
النقدية	60000	90000
استثمارات من الدرجة الأولى	14000	18000
الذمم المدينة	52000	136000
المخزون	2000	11000
تأمين مدفوع مقدماً	12000	8000
أراضي	140000	90000
مباني	200000	200000
متراكم إهلاك المباني	(11000)	(21000)
السيارات	136000	386000
متراكم إهلاك السيارات	(20000)	(56000)
الإجمالي	585000	961000
الالتزامات وحقوق الملكية		
دائنون	80000	66000

قروض طويلة الأجل	180000	100000
رأس مال الأسهم	153000	553000
الأرباح المحتجزة	172000	242000
الإجمالي	585000	961000

شركة الفلاح التجارية

قائمة الدخل (عن السنة المنتهية في 2003/ 12/ 31)

المبيعات	1100000
كلفة المبيعات	(575000)
مجمل الدخل	525000
مصاريف التشغيل	(321000)
	204000
فوائد مدينة	(24000)
	180000
خسائر بيع الأصول	(4000)
	176000
الضريبة	(51000)
صافي الدخل	125000

معلومات إضافية:

1- بيعت الأراضي بقيمتها الدفترية.

2- دفعت الفوائد والضرائب نقداً.

3- تم شراء سيارات جديدة كلفتها 332000 دينار، وتم بيع سيارات أخرى خلال الفترة المالية كلفتها 82000 دينار، ومتراكم إهلاكها 10000 دينار، وقد بيعت بـ68000 دينار نقداً.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

الحل:

1) إيجاد التغير في النقدية وما يعادلها:

	2002	2003	التغير
النقدية	60000	90000	30000
استثمارات من الدرجة الأولى	14000	18000	4000
الرصيد			34000

2) رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية الأخرى:

الذمم المدينة	52000	136000	84000
المخزون	2000	110000	108000
التأمين المدفوع مقدماً	12000	8000	(4000)
الأراضي	140000	90000	(50000)
المباني	200000	200000	–
متراكم الإهلاك	11000	21000	10000
السيارات	136000	386000	250000
متراكم الإهلاك	20000	56000	36000
الدائنون	80000	66000	(14000)
القروض الطويلة الأجل	180000	100000	(80000)
رأس مال الأسهم	153000	553000	316000
الأرباح المحتجزة	172000	242000	70000

3) احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

أ) الطريقة غير المباشرة:

صافي الدخل	125000
- الزيادة في الذمم المدينة	(84000)
- الزيادة في المخزون	(108000)
+ نقص التأمين المدفوع مقدماً	4000
- نقص الذمم الدائنة	(14000)
+ استهلاكات	56000
+ خسائر التخلص من الأصول	4000
	(17000)

ب) الطريقة المباشرة:

1) التدفقات النقدية الداخلة:		
- النقدية المقبوضة من العملاء (1)		1016000
2) التدفقات النقدية الخارجة:		
- نقدية مدفوعة للموردين (2)	(697000)	
- نقدية مدفوعة على مصاريف التشغيل (3)	(261000)	
- الفوائد والضريبة النقدية	(75000)	
		(1033000)
		(17000)

1) النقدية المقبوضة من العملاء = المبيعات - الزيادة في الذمم المدينة

= 1100000 - 84000 = 1016000

2) النقدية المدفوعة للموردين = تكلفة المبيعات + الزيادة في المخزون + النقص في الدائنون = 575000 + 108000 + 14000 = 697000

3) النقدية المدفوعة على مصاريف التشغيل = مصاريف التشغيل – النقص في المدفوعات مقدماً – الاستهلاكات

= 321000 – 4000 – 56000 = 261000

4) احتساب تدفقات الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

- التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية:

البند			
التدفقات الداخلة:			
بيع الأراضي	50000		
بيع سيارات	68000	118000	
التدفقات الخارجة:			
شراء سيارات جديدة		(332000)	(214000)

التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

البند			
التدفقات الداخلة			
إصدار أسهم جديدة		400000	
التدفقات الخارجة			
سداد الديون	80000		
توزيعات الأرباح	55000	(135000)	265000

5) استخراج إجمالي التدفقات النقدية:

البند	المبلغ
صافي تدفقات النشاط التشغيلي	(17000)
صافي تدفقات النشاط الاستثماري	(214000)
صافي تدفقات النشاط التمويلي	265000

صافي إجمالي التدفقات النقدية (التغير في النقدية)	34000
+	
نقدية أول المدة	74000
نقدية آخر المدة	108000

ويكون الشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة كما يلي:

التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية			
التدفقات الداخلة:			
نقدية مقبوضة من العملاء		1016000	
التدفقات الخارجة:			
نقدية مدفوعة للموردين	(697000)		
نقدية مدفوعة لمصاريف التشغيل	(261000)		
الفوائد النقدية المدفوعة	(24000)		
الضرائب النقدية المدفوعة	(51000)	(1033000)	
صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي			(17000)
التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية:			
التدفقات الداخلة:			
بيع الأراضي	50000		
بيع السيارات	68000	118000	
التدفقات الخارجة:			
شراء سيارات		(332000)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			(214000)
التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية:			

البند			
التدفقات الداخلة:			
إصدار أسهم جديدة		400000	
التدفقات الخارجة:			
سداد الديون	(80000)		
توزيعات الأرباح	(55000)	(135000)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			265000
إجمالي صافي التدفقات النقدية من الأنشطة (التغير في النقدية)			34000
نقدية أول المدة			74000
نقدية آخر المدة			108000

تحليل التدفقات النقدية:

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل أن يحكم على الأداء المالي للمنشأة كما يمكنه أيضاً الحكم على مدى ملاءمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المنشأة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي في المنشأة وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها.

ويجرى تحليل التدفقات النقدية بأشكال متعددة فإما أن نستخدم قوائم التدفق النقدي للمنشأة عبر سنين مختلفة أو أن نستخدم قوائم تدفق نقدي لمنشآت مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية التي تستخرج بالإضافة إلى النسب التقليدية للحكم على السيولة والاستمرارية في المنشآت.

أولاً: تحليل قائمة التدفق النقدي (Cash Flow Statement Analysis):

اتجهت معظم عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (قائمة الدخل وقائمة الوضع المالي) إلا أن ذلك لا يعنى بأي حال من الأحوال عدم إمكانية إجراء التحليل المالي على قائمة التدفق النقدي أيضاً، بل إن إجراء مثل هذا التحليل يشكل

أهمية خاصة للمحلل المالي حيث يستطيع من خلاله الخروج بالكثير من الاستنتاجات عن الوضع المالي للمنشأة وسيولتها ومصادر التدفق النقدي فيها بالإضافة إلى أوجه استخدام هذه المصادر.

وكما أشرنا سابقاً يمكن إجراء التحليل على قائمة التدفق النقدي بآليات متعددة حيث يمكن القيام بهذا التحليل لمنشأة واحدة أو لمنشآت متعددة من نفس القطاع.

التحليل العمودي لقائمة التدفق:

التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي يفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في القائمة الواحدة، ويتم بموجب هذا التحليل دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات نسبة إلى مجموع التدفقات التي ينتمي إليها. ويمكننا لإنجاز هذا التحليل استخدام قائمة أو أكثر للمنشأة الواحدة أو قوائم متعددة لمنشآت مختلفة، ونسوق فيما يلي مثالاً على التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي.

مثال (2-5):

قدمت إليك قائمة التدفق النقدي للعام 2003 لإحدى الشركات:

تدفقات النشاط التشغيلي		
تدفقات داخلة		
نقدية محصلة من العملاء	301200	
تدفقات خارجة		
نقدية مدفوعة للموردين	(157850)	
نقدية مدفوعة على مصاريف التشغيل	(81500)	
ضرائب مدفوعة	(8700)	
صافي التدفق التشغيلي		53150
تدفقات النشاط الاستثماري		

تدفقات داخلة		
بيع أصول ثابتة	4650	
تدفقات خارجة		
شراء أصول ثابتة	(7000)	
صافي تدفقات الاستثمار		(2350)
تدفقات النشاط التمويلي		
تدفقات داخلة	-	
	-	
تدفقات خارجة		
سداد سندات	(25550)	
توزيعات الأرباح	(12500)	
صافي تدفقات النشاط التمويلي		(38050)
صافي التدفقات الإجمالية		12750
نقدية أول المدة		15950
نقدية آخر المدة		28700

الحل:

عند إجراء التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي لعام واحد يتم الفصل بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة حيث يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

أولاً: بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة (305850) دينار وقد تم الحصول عليها من خلال مصدرين: الأول النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيسي وقد كان ذلك من خلال النقدية المحصلة من العملاء حيث بلغت مساهمة هذا المصدر من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة (98.4٪) أما المصدر الثاني فقد كان النشاط

الاستثماري وقد كان ذلك نتيجة لبيع أحد الأصول حيث بلغت مساهمة هذا المصدر فقط 1.6٪ من إجمالي التدفقات الداخلة.

ثانياً: بلغت مجموع التدفقات الخارجة من المنشــأة (293100) دينـار، وقـد كـانت أوجـه استخدامها كما يلي:

- أن ما نسبته 85٪ تقريباً من إجمالي هذه التدفقات قد استخدم في الأنشطة التشـغيلية حيث صرف ما مقـداره (248050) دينـار وقـد صـرف معظمـها في سـداد ديـون الموردين ومصاريف التشغيل.
- تم صرف ما قيمته (38050) من التدفقات النقدية الخارجـة علـى أنشـطة التمويـل وهو ما شكل 13٪ من إجمالي تلك التدفقات كانت على الشكل التالي مـن حيـث الأهمية: سداد سندات (9٪) وتوزيعات الأرباح (4٪).
- صرف فقط ما نسبته 2٪ علـى أنشـطة الاسـتثمار كـان جلـها شـراء أصـول ثابتـة جديدة.

من كل ما سبق يبين التحليل العمودي ما يلي:

1- اعتماد المنشأة بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد تدفقاتها النقديـة وهـو مؤشر إيجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة المختلفة الأخرى.
2- إن أهم أوجه اسـتخدامات التدفـق النقـدي في المنشـأة كـانت مـن خـلال أنشـطتها التمويلية كسداد السندات وتوزيع الأرباح.

مثال (2- 5):

إليك قوائم التدفق النقدي لإحدى الشركات عـن الأعـوام 2001، 2002، 2003، وقد قام المحلل المالي بوضعها بالشكل التالي تمهيداً لإجراء التحليل المقارن:

الشركة الأردنية للصناعة

قوائم التدفق النقدي للأعوام المنتهية في 13/ 12/ 2001، 2002، 2003

البنود	2001	2002	2003	المجموع
الأنشطة التشغيلية:				
صافي الربح	12352035	9104721	10798878	32255634
* التسويات على صافي الربح:				
استهلاكات وإطفاءات	14773690	14286924	13510521	42571135
خسائر التخلص من الأصول	245439	424427	2409354	3079220
مخصصات مختلفة	–	–	3000000	3000000
* (الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة				
الذمم المدينة	4538575	(3304362)	(2550952)	(1316739)
البضاعة	(2592270)	5029241	(2678544)	(241573)
* (النقص) الزيادة في الالتزامات المتداولة				
الذمم الدائنة	(444589)	7124816	(4646914)	2033313
ضرائب مستحقة الدفع	(2473150)	(1055588)	(2667897)	(6196635)
أرصدة دائنة أخرى	(55000)	(55000)	(54726)	(164726)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	26344730	31555179	17119720	75019629
الأنشطة الاستثمارية:				
صافي التغير في الموجودات الثابتة	(9232833)	(6329801)	(2343088)	(17905722)

التغير في أسهم الشركات	(201629)	5852	68211	(127566)
إنشاءات تحت التنفيذ	(599826)	–	–	(599826)
صافي تدفقات النشاط الاستثماري	(10034288)	(6323949)	(2274877)	(18633114)
الأنشطة التمويلية:				
توزيعات الأرباح	(6648890)	(6648.890)	(6044446)	(19342226)
(النقص) الزيادة في البنوك الدائنة	10064020	(25886865)	(460131)	(16282976)
(النقص) الزيادة في إسناد القرض	(19783321)	11663613	(11916857)	(20036565)
صافي تدفقات نشاط التمويل	(16368191)	(20872142)	(18421434)	(55661767)
صافي (النقص) الزيادة في نقد	(57749)	4359088	(3576591)	724748
النقدية في 1/1	484035	426286	4785374	565695
النقدية في 31/12	426286	4785374	1208783	6420443

ثانياً: نسب التدفقات النقدية:

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوباً مهماً من أساليب تحليل التدفقات النقدي وتقييم الأداء في المنشآت المختلفة. ويلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئاً مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الدخل والوضع المالي حيث يعود ذلك إلى التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية، ومطالبة المنشآت وإلزامها بإصدار هذه القائمة إلى جانب القوائم الأخرى، وتكتسب نسب التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي وهي المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم التقليدية وخاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على سيولة واستمرارية المنشآت.

وقد ثبت أهمية استخدام نسب التدفقات النقدية في كثير من الحالات خاصة عندما تنبأت هذه النسب بإفلاس بعض الشركات على الرغم من إظهار نسب السيولة التقليدية (نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة) بأنه لا مشاكل مالية لدى تلك الشركات ولعل أفضل مثال على ذلك ما حدث في شركة (W.T. Grant).

ونسوق فيما يلي نسب التدفقات النقدية ومؤشرات الانخفاض والارتفاع فيها:

1) نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

وتعرف أيضاً بنسبة كفاية التدفق النقدي، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

حيث البسط يتكون من صافي التدفقات النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي والمقام هو مجموع الالتزامات المتداولة وهي الالتزامات الواجب على المنشأة سدادها خلال فترة مالية واحدة كالقروض القصيرة الأجل، وأوراق الدفع، والأجزاء المستحقة من الديون الطويلة الأجل... الخ.

إن أهم ما تقيسه هذه النسبة هو قدرة المنشآت على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات القصيرة الأجل، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمنشأة، هذا وتقاس مؤشرات هذه النسبة بالمرات. ويجب في كل الأحوال الحكم على مؤشر هذه النسبة من خلال مقارنتها بمعدل الصناعة الذي تنتمي له المنشأة لاختلاف هذه المعدلات من قطاع لآخر.

2) نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات:

وتأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$$

تختلف هذه النسبة عن سابقتها من حيث شمول المقام لكل الالتزامات المستحقة على المنشأة سواءً كانت تلك الالتزامات متداولة أو ثابتة، أما البسط فهو نفسه في النسبة

السابقة وهو صافي تدفقات النشاط التشغيلي. وكلما كان الارتفاع لمؤشر هذه النسبة. كلما كان ذلك مؤشراً جيداً يبين قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها، لذا نرى أن أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمسؤولون في المنشآت المالية عن منح القروض للعملاء.

3) المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة: وهي ما تعرف أيضاً (Retained operating cash):

تضم هذه النسبة في بسطها المتبقي من صافي تدفقات النشاط التشغيلي وهو ما يستخرج بعد طرح توزيعات الأسهم النقدية من صافي تدفقات النشاط التشغيلي ويتكون المقام من الالتزامات المتداولة المطلوب من المنشأة تسديدها خلال فترة مالية واحدة (12 شهراً)، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالي:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي – توزيعات الأرباح النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وأهم ما يميز هذه النسبة إظهارها لقدرة على المنشآت على سداد ديونها القصيرة الأجل من صافي تدفقات التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين والحال هنا كما هو في النسب السابقة حيث الحصول على عدد مرات عالٍ يبين نجاح المنشأة في توفير النقدية اللازمة لسداد الديون.

4) نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون:

يتم التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{تدفقات النشاط التشغيلي + الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون ويتشابه مقام هذه النسبة مع مقام نسبة تغطية الأرباح المحققة إلى فوائد، بينما تختلف النسبتان في بسط كل منهما، حيث تبدأ هذه النسبة بصافي تدفقات النشاط التشغيلي مضافاً إليها الفوائد والضرائب المدفوعة بدلاً من صافي الربح، وهو ما قد يجعل هذه النسبة تعطي مدلولات أفضل على قدرة المنشأة في تغطية الديون. وهذا يعود إلى تعبير

التدفقات النقدية التشغيلية عن حقيقة النقد المتوفر في المنشأة، بينما لا يعبر صافي الربح عن ذلك بنفس المقدار إذا ما أخذنا بالاعتبار أن احتساب صافي الربح يكون على أساس الاستحقاق.

هذا وتظهر المنشآت ذات الأوضاع المالية الجيدة مؤشرات عالية من هذه النسبة.

5) صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية:

وتظهر هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{النفقات الرأسمالية}}$$

وتضم النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة (الطويلة الأجل) الملموس منها وغير الملموس. وأهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المنشأة على تغطية وتسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام المنشأة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية وشرائها أو تحديثها لأصولها الإنتاجية حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة، ولعل الحصول على أكثر من 1 في هذه النسبة معناه أن المنشأة لديها الأموال والتدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها تجاه استثماراتها الرأسمالية بل ولديها وفرة من هذه الأموال لتغطية ديونها والتزاماتها، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن مؤشرات هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر أو من صناعة لأخرى حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذا القطاع أو تلك الصناعة.

6) نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية:

وتسمى أيضاً نسبة القدرة على دفع التوزيعات.

يلجأ المستثمرون والمساهمون لهذه النسبة، حيث يتم الربط بين تدفقات النشاط التشغيلي وتوزيعات الأرباح مما يمكنهم من الاطمئنان على قدرة المنشأة على تغطية توزيعات الأرباح وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً كما يمكن أن يطمئن المستثمرين والمساهمين على السياسة المتبعة من قبل إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى ثبات واستقرار هذه السياسة خلال الأعوام المتتالية.

7) نسبة التدفقات من النشاط التشغيلي لكل سهم عادي:

كما تعرف بنسبة التدفق من العمليات لكل سهم، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

تبين هذه النسبة نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية وكلما كان مؤشر هذه النسبة عالياً كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً يشير إلى أن نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية عالياً كما يبين أن قدرة المنشأة على الإنفاق الرأسمالي ودفع توزيعات الأرباح في المدى القصير جيدة.

هذا ويجب الإشارة هنا إلى أن استخراج هذه النسبة لا يغني بأي حال من الأحوال عن استخراج نسبة عائد السهم العادي التي اشترطت المعايير الدولية ضرورة الإفصاح عنها من قائمة الدخل الشامل.

8) نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل:

يطلق على هذه النسبة أيضاً مؤشر النقدية التشغيلية (Operating cash index) ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

وهي نسبة مختلطة كما تبين النسبة أعلاه، فصافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفق النقدي بينما نحصل على صافي الدخل من قائمة الدخل. والمؤشر العالي هو مؤشر إيجابي يبين إلى أي مدى نجحت المنشأة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بكلمات أخرى النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في

توليد تدفقات نقدية تشغيلية. والمؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى أداء جيد للمنشأة وقدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

9) نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

وهي نفسها نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

تربط هذه النسبة بين التدفقات التشغيلية من جهة والمبيعات المتحققة من جهة أخرى وتأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{\text{صافي تدفقات نشاط التشغيل}}{\text{المبيعات}}$$

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة، والحصول على مؤشر عالٍ لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها.

10) نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل}}$$

وأهم ما يمكن أن تقدمه هذه النسبة هو التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي من المفترض أن تكون المصدر الأساس للتدفقات النقدية في المشروع وتبين هذه النسبة مدى كفاية هذه التدفقات لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كشراء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع بالإضافة إلى سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على المنشأة للمساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجة أساسية أو ضرورية في أنشطة التمويل والاستثمار، والمؤشر العالي لهذه النسبة يعتبر دليلاً جيداً على سيولة المنشأة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية دون أية مشاكل.

في ضوء كل ما سبق يجب الإشارة إلى ما يلي:

1- أن نسب التدفقات النقدية أسلوباً مهماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية وخاصة في مجالات الحكم على سيولة واستمرارية المنشآت.

2- لا تعتبر نسب التدفقات النقدية بديلاً عن النسب التقليدية.

3- للحصول على نتائج ومؤشرات أكثر أهمية يجب عند استخدام نسب التدفقات النقدية مقارنة هذه النسب بنسب أخرى لأعوام سابقة متتالية أو بنسب القطاع الذي تنتمي له المنشأة ذات الصلة.

مثال شامل (3-5):

قدمت إليك القوائم المالية التالية لإحدى الشركات:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 2003

المبيعات	445000
كلفة المبيعات	(232500)
مجمل الربح	212500
المصاريف التشغيلية	(110500)
الدخل التشغيلي	102000
الفوائد المدينة	(6000)
	96000
خسائر بيع الأصول	(1000)
الدخل قبل الضريبة	95000
الضريبة	(32500)
الدخل الصافي	**62500**

الميزانية العمومية المقارنة للأعوام 2002، 2003

الأصول	2002	2003	الالتزامات وحقوق الملكية	2002	2003
النقدية	18500	27000	الدائنون	20000	16500
الذمم المدينة التجارية	13000	34000	السندات	75000	55000
المخزون	-	27000	رأس مال الأسهم (دينار للسهم الواحد)	30000	110000
المصاريف المدفوعة مقدماً	3000	2000			
الأراضي	35000	22500	الأرباح المحتجزة	68000	103000
المباني	100000	100000			
متراكم الإهلاك	(5500)	(10500)			
المعدات	34000	96500			
متراكم الإهلاك	(5000)	(14000)			
	193000	284500		193000	284500

وقد طلب منك ما يلي:

أ- إعداد قائمة التدفقات النقدية.

ب- احتساب نسب التدفقات النقدية التي تبين ما يلي:

1- تقييم سيولة المنشأة وكفاية التدفق النقدي فيها.

2- نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية.

3- تقييم كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل الشركة.

4- كفاية التدفقات النقدية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل الرئيسة.

5- قدرة المنشأة على تغطية فوائد الديون.

6- قدرة الأرباح المتحققة للمنشأة على توليد التدفقات النقدية.

7- مقدار ما استنزفته النفقات الرأسمالية من التدفقات النقدية.

8- قدرة المنشأة على دفع توزيعات أرباحها.

الحل:

أ- قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في **2003/ 12/ 31**

التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية

البند			
صافي الدخل			62500
- الزيادة في الذمم المدينة		(21000)	
- الزيادة في المخزون		(27000)	
+ النقص في التأمين المدفوع مقدماً		1000	
- النقص في الذمم الدائنة		(3500)	
+ خسائر التخلص من الأصول		1000	
+ الاستهلاكات		16500	(33000)
صافي تدفقات النشاط التشغيلي			29500
التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية			
التدفقات الداخلة:			
بيع معدات	17000		
بيع أراضي	12500	29500	
التدفقات الخارجة:			
شراء معدات		(83000)	
صافي تدفقات النشاط الاستثماري			(53500)

التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

التدفقات الداخلة

بيع أسهم جديدة		80000	
التدفقات الخارجة:			
سداد سندات	(20000)		
توزيعات الأرباح	(27500)	(47500)	
صافي تدفقات النشاط التمويلي			32500
إجمالي التدفقات النقدية (التغير في النقدية)			8500
نقدية أول المدة 2003/ 1/ 1			18500
نقدية آخر المدة 2003/ 12/ 31			27000

ب- احتساب نسب التدفقات النقدية التي تبين ما يلي:

1- تقييم سيولة المنشأة وكفاية التدفق النقدي فيها :

حيث يمكن القيام بذلك من خلال النسب التالية:

أ- نسبة كفاية التدفق النقدي = $\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$

$$= \frac{29500}{16500} = 1.79$$

وهو ما يشير إلى أن هناك دينار و 79 قرش من صافي تدفقات النشاط التشغيلي لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة.

ب- المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

$$= \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي - توزيعات الأرباح}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

$$= \frac{27500 - 29500}{16500} = 0.12$$

تبيّن هذه النسبة أن ما يتبقى من تدفقات النشاط التشغيلي (بعد سداد توزيعات الأرباح) لتغطية الالتزامات المتداولة هو فقط 0.12 قرشاً لكل دينار من الالتزامات، وهي نسبة أكثر تحفظاً من النسبة الأولى للحكم على سيولة المنشآت.

2- نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية:

ويمكن احتساب ذلك من خلال النسبة التالية:

= صافي التدفقات النقدية التشغيلية – توزيعات الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية

= (29500 – صفر) / 110000 = 0.268 دينار/ سهم

3- كفاءة سياسة الائتمان المتبعة:

يمكن الحكم على كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشآت من خلال نسبة صافي تدفقات النشاط التشغيلي إلى المبيعات

= صافي تدفقات النشاط التشغيلي / المبيعات = $\frac{29500}{445000} = 0.066$

وتشير النسبة إلى ضعف واضح في سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة حيث لم تستطع هذه السياسة توفير أو تحصيل أكثر من 6 قروش من كل دينار مبيعات.

4- كفاية التدفقات النقدية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل الرئيسة وهو ما يمكن الحصول على ذلك من خلال النسبة التالية:

= صافي تدفقات النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل

$$= \frac{29500}{83000+27500+20000} = \frac{29500}{130500} = 0.226$$

حيث المقام يضم التدفقات الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل وهي على التوالي: سداد السندات (20000)، توزيعات الأرباح (27500) بالإضافة إلى شراء المعدات (83000).

ويبين ناتج النسبة أن تدفقات النشاط التشغيلي وفرت 23 قرشاً فقط لكل دينار من التدفقات النقدية الخارجية لأنشطة الاستثمار والتمويل وهو ما يشير إلى ضعف وعدم كفاية التدفقات النقدية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة.

5- قدرة المنشأة على تغطية فوائد الديون:

يمكن الحكم على قدرة المنشأة على تغطية فوائد ديونها من تدفقاتها النقدية التشغيلية من خلال النسبة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية + الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

$$= \frac{32500+6000+29500}{6000} = \frac{68000}{6000} = 11 \text{ مرة}$$

حيث تشير نتيجة النسبة إلى الإمكانية الجيدة التي تمتلكها المنشأة لتغطية فوائد ديونها من تدفقاتها النقدية التشغيلية كما قد تشير النسبة العالية إلى عدم اعتماد المنشأة بشكل كبير على الديون الخارجية.

6- قدرة الأرباح المتحققة للمنشأة على توليد التدفقات النقدية:

ويمكن فحص هذه القدرة من خلال النسبة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات من النشاط التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

$$= \frac{29500}{62500} = 0.472$$

7- مقدار ما استنزفته النفقات الرأسمالية من التدفقات النقدية:

$$= \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{النفقات الرأسمالية}}$$

$$= \frac{29500}{83000} = 0.355$$

حيث تضم النفقات الرأسمالية كل ما أنفق على شراء الأصول الإنتاجية في المنشأة وهي هنا ما أنفق على شراء المعدات (83000)، حيث استنزفت النفقات الرأسمالية 36 قرشاً من كل دينار تم الحصول عليه من التدفقات النقدية التشغيلية.

7- قدرة المنشأة على دفع توزيعات أرباحها:

يمكن فحص قدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية من خلال النسبة التالية:

$$= \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

$$= \frac{29500}{27500} = 1.7$$

مسرد المصطلحات

Capital Expenditures Ratio	نسبة الإنفاق الرأسمالي
Cash Collected from Customers	النقدية المقبوضة من العملاء
Cash Equivalent	نقدية مكافئة
Cash Flow	تدفق نقدي
Cash Flow Analysis	تحليل التدفقات النقدية
Cash Flow Ratios	نسب التدفقات النقدية
Cash Flow Statement	قائمة التدفقات النقدية
Cash inflows	تدفقات نقدية داخلة
Cash outflows	تدفقات نقدية خارجة
Cash Paid to Operating Expenses	نقدية مدفوعة على مصاريف التشغيل
Cash Paid to Suppliers	نقدية مدفوعة للموردين
Direct Method	الطريقة المباشرة
Financing Activities	الأنشطة التمويلية
Funds Flow	تدفق مالي
Indirect Method	الطريقة غير المباشرة
Investing Activities	الأنشطة الاستثمارية
Net Cash Flows	صافي التدفقات النقدية
Non Cash Item	بنود غير نقدية
Operating Activities	الأنشطة التشغيلية
Operating Cash Flow	تدفق نقدي تشغيلي
Operating Cash Flow per Share Ratio	نسبة التدفقات التشغيلية لكل سهم

Operating Cash Flow to Total Debt Ratio	نسبة تدفقات التشغيل إلى إجمالي الالتزامات
Operating Cash Flows to Capital Expenditure Ratio	نسبة تدفقات التشغيل الى النفقات الرأسمالية
Operating Cash Flows to current Liabilities Ratio	نسبة تدفقات التشغيل إلى الالتزامات المتداولة
Operating Cash Flows to Dividend Ratio	نسبة التدفقات التشغيلية إلى الأرباح الموزعة
Operating Cash Flows to Interest Paid Ratio	نسبة تدفقات التشغيل الى الفوائد المدفوعة
Operating Cash Flows to Net Income Ratio	نسبة التدفقات التشغيلية الى صافي الربح
Operating Cash Flows to Sales Ratio	نسبة تدفقات التشغيل الى المبيعات
Operating Cash Flows to Total Out Flows of Financing and Investing Activities Ratio	نسبة تدفقات التشغيل الى اجمالي التدفقات الخارجة من انشطة التمويل والاستثمار
Out Flows	تدفقات خارجة
Payback Period	فترة الاسترداد
Statement of Cash Flow	قائمة التدفق النقدي
Statement of Changes in Financial Position	قائمة التغيرات في المركز المالي
Statement of Sources and Application	قائمة المصادر والاستخدامات

أسئلة الفصل الخامس

السؤال الأول:

* وضح بماذا تتميز قائمة التدفقات النقدية عن غيرها من القوائم؟

السؤال الثاني:

* ما هي أهم الأهداف التي تتحقق من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية؟

السؤال الثالث:

* تصنف المعلومات المالية الواردة في قائمة التدفقات النقدية إلى 3 أنشطة رئيسية أذكر هذه الأنشطة، واضرب أمثلة عليها.

السؤال الرابع:

* ما هي المعلومات الواجب توافرها لإعداد قائمة التدفقات النقدية؟

السؤال الخامس:

* وضح الفرق الأساسي بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية.

السؤال السادس:

* وضح مبررات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) عندما أوصى بإعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة؟

السؤال السابع:

* "رغم أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قد أوصى بإعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة إلا أن هناك من يفضل استخدام الطريقة غير المباشرة" ناقش هذه العبارة.

السؤال الثامن:

* ما هي أهم الاستنتاجات التي يمكن الحصول عليها من خلال التحليل المقارن لقوائم التدفقات النقدية؟

السؤال التاسع:

أعطيت لك المعلومات التالية:

أ- المدينون ب- المعدات والآلات ج- الاستثمارات في الشركات

د- إسناد القرض هـ- المخزون و- فوائد مستحقة الدفع

ز- رأس مال الأسهم ح- التزامات قصيرة الأجل ط- توزيعات الأرباح

ي- التزامات طويلة الأجل ك- مصروفات مدفوعة مقدماً ل- إيرادات مقبوضة مقدماً

* وقد طلب منك اختيار الإجابة السليمة للأسئلة التالية:

أولاً: إن التغيرات الحادثة في بعض البنود التالية هي عمليات تأتي ضمن الأنشطة التشغيلية وهذه البنود هي:

1- أ، ج، هـ، و، ك، ل 2- أ، هـ، ك

3- أ، هـ، و، ك، ل 4- و، ح، ل

ثانياً: إن التغيرات الحادثة في البنود التالية هي عمليات تأتي ضمن الأنشطة الاستثمارية:

1- ب، ج 2- ب، ج، هـ

3- أ، ب، ج 4- ز، ط

ثالثاً: إن التغيرات الحادثة في البنود التالية هي عمليات تأتي ضمن الأنشطة التمويلية:

1- د، و، ز، ح، ي 2- د، ز، ح، ط، ي

3- ز، ط 4- د، ي

السؤال العاشر:

قدمت إليك المعلومات التالية من دفاتر إحدى الشركات:

العملية المالية	المبلغ
شراء الأصول الثابتة	(90000) دينار
سداد دفعة من دفعات أسناد القرض	(70000) دينار
بيع أصول ثابتة	86000 دينار
نقدية محصلة من العملاء	700000 دينار

العملية المالية	المبلغ
نقدية مدفوعة للرواتب	(112000) دينار
نقدية مدفوعة للفوائد	(30000) دينار
شراء المخزون	(218000) دينار
شراء استثمارات	(32000) دينار
توزيعات الأرباح	(134000) دينار

وقد طلب منك ومن خلال المعلومات أعلاه إيجاد ما يلي:

1- صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.

2- صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري.

3- صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي.

السؤال الحادي عشر:

إليك قوائم المركز المالي للأعوام 2002، 2003 والتي تخص شركة العروبة.

البند	2002	2003
النقدية	18000	15600
المدينون	29800	35400
مخصص ديون مشكوك فيها	(1400)	(1600)
استثمارات قصيرة الأجل	98400	85400
أراضي	40000	60000
شهرة المحل	20000	10000
مجموع الأصول	204800	204800
دائنون	20720	23680
أسناد القرض	24000	12000

البند	2002	2003
رأس مال الأسهم	130000	138000
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية	30080	31120
	204800	204800

كما قدمت إليك المعلومات الإضافية التالية:

- توزيعات الأرباح 7000 دينار.
- شراء أراضي بـ20000 دينار.
- مصاريف استنفاذ شهرة المحل بـ10000 خلال العام.
- تم سداد 12000 دينار من أسناد القرض.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية.

السؤال الثاني عشر:

قدمت إليك الميزانيات العمومية المقارنة وقائمة الدخل لإحدى الشركات:

الميزانيات العمومية المقارنة للأعوام 2002، 2003

الأصول	2002	2003	الالتزامات وحقوق الملكية	2002	2003
نقدية	25000	35000	دائنون	35000	32500
مدينون	22500	20000	رواتب مستحقة الدفع	5000	7500
مخزون	45000	62500	فوائد مستحقة الدفع	30000	25000
المجموع	92500	117500	المجموع	70000	65000
أراضي ومباني	50000	75000	قروض بنكية	7500	11500
آلات ومعدات	100000	110000	أسناد قرض	75000	60000
متراكم الإهلاك	(40000)	(41000)			

الأصول	2002	2003	الالتزامات وحقوق الملكية	2002	2003
المجموع	110000	144000	المجموع	82500	71500
			رأس مال الأسهم	37500	87500
			علاوة إصدار الأسهم	3750	6250
			احتياطيات ومحتجزات	8750	31250
			مج حقوق الملكية	50000	125000
الإجمالي	202500	261500	الإجمالي	202500	261500

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2003/ 12/ 31

المبيعات		250000
- كلفة المبيعات		(105000)
مجمل الدخل		145000
المصاريف التشغيلية:		
مصاريف الإدارة والعموم	(22500)	
مصاريف البيع والتوزيع	(12500)	(35000)
الدخل التشغيلي		110000
- الفوائد	(6000)	
- استهلاكات	(11000)	(17000)
		93000
مكاسب بيع الأصول		3000
الدخل قبل الضريبة		96000
- الضريبة		(4350)
الدخل الصافي		52500

كما قدمت بالإضافة إلى القوائم المالية السابقة المعلومات الإضافية التالية:

- الآلات والمعدات التي تم بيعها بكلفة (25000) دينار ومتراكم إهلاكها 10000 دينار.
- أسناد قرض بـ15000 دينار تم تحويله لرأس المال.
- أعلنت المنشأة عن توزيعات أرباح بـ20000 دينار وأسهم مجانية بقيمة 10000 دينار.
- أصدرت المنشأة 2500 سهم إضافي، القيمة الاسمية للسهم الواحد 10 دنانير وبعلاوة إصدار دينار للسهم الواحد.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

السؤال الثالث عشر:

أعطيت لك القوائم المالية التالية لإحدى الشركات:

الميزانيات العمومية المقارنة

البند	2003	2004
النقدية	26000	6000
المدينون	60000	140000
المخزون	80000	60000
الآلات والمعدات	100000	120000
الشهرة	20000	18000
مجموع الأصول	286000	344000
الدائنون	20000	24000
إيجار مستحق الدفع	2000	1800
فوائد مستحقة الدفع	4000	5000
ضرائب مستحقة الدفع	20000	14000
رأس المال (أسهم عادية)	200000	220000
أرباح محتجزة	40000	79200
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	286000	344000

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2004/ 12/ 31

المبيعات		200000
كلفة المبيعات		(80000)
		120000
المصاريف التشغيلية		
رواتب وأجور	(20000)	
إيجارات	(4000)	
استهلاكات	(26000)	
مصروف الشهرة	(2000)	
الفوائد المدينة	(12000)	(64000)
الدخل قبل الضريبة		56000
الضريبة		(16800)
الدخل بعد الضريبة		39200

وقد طلب منك إعداد قائمة التدفقات النقدية.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية.

السؤال الرابع عشر:

صنف التغير في الحسابات التالية إن كان تدفقات داخلة أو تدفقات نقدية خارجة، وتحت أي من الأنشطة سيتم تصنيفه في قائمة التدفقات النقدية (استخدم الجدول التالي):

التغير في الحساب	نوع التدفق النقدي	النشاط
النقص في الدائنون	تدفق نقدي خارج	النشاط التشغيلي
النقص في الأصول الثابتة		
الزيادة في النقدية		
الزيادة في الاستثمارات قصيرة الأجل		
الزيادة في توزيعات الأرباح		
الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل		
الزيادة في المخزون		
نقص القروض طويلة الأجل		

السؤال الخامس عشر:

البيانات التالية مستخرجة من سجلات شركة وسيم التجارية

1- بيانات خاصة بالمركز المالي

	31 /12 /2004	31 /12 /2003	Δ التغير
الأصول الثابتة (الصافي)	460000	410000	50000
استثمارات مالية	70000	80000	(10000)
قروض للغير	-	42000	(42000)

2- بلغت قيمة إهلاك الأصول الثابتة 38000 دينار.

3- قامت المنشأة ببيع استثمارات مالية قيمتها الدفترية 24000 دينار بخسارة تبلغ 6000 دينار، كما بلغت أصول ثابتة قيمتها الدفترية تبلغ 30000 دينار.

المطلوب: احتساب التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري:

السؤال السادس عشر:

البيانات التالية مستخرجة من القوائم المالية لشركة هديل التجارية

بيانات خاصة بالميزانية

الخصوم وحقوق الملكية	2004/ 12/ 31	2003/ 12/ 31	التغير
قروض طويلة الأجل	320000	154000	166000
أسهم عادية (رأس المال)	718000	516000	202000
أرباح محتجزة	220000	172000	48000
توزيعات أرباح مستحقة	10000	14000	(4000)

فإذا علمت أن الشركة حصلت على قروض جديدة من الغير قيمتها 188000 دينار

المطلوب: احتساب التدفقات النقدية من النشاط التمويلي؟

السؤال السابع عشر:

البيانات التالية مستخرجة من شركة المطارنة التجارية عن السنة المنتهية في 2004/12/31

1- بيانات خاصة بقائمة الدخل

الإيرادات:		
إيرادات المبيعات	2414000	
إيراد الفوائد	102000	
إيراد التوزيعات	76500	
أرباح بيع أصول ثابتة	688000	
إجمالي الإيرادات		2660500
المصاريف:		
تكلفة البضاعة المباعة	1275000	
مصاريف الرواتب والأجور	476000	
الإهلاك	153000	

مصاريف تشغيل أخرى	144500	
مصاريف الفوائد	136000	
ضريبة الدخل	127500	
		2312000
صافي الدخل		**348500**

2- البيانات المتعلقة بقائمة المركز المالي لعام 2004 وعام 2003 كانت علـى النحـو التالي:

البيان	31/ 12/ 2004	31/ 12/ 2003	التغير
الأصول المتداولة:			
النقدية	187000	357000	(170000)
الذمم المدينة	790500	680000	110500
إيراد الفوائد المستحقة	25500	8500	17000
المخزون	1147500	1173000	(25500)
مصاريف مدفوعة مقدماً	68000	59500	93500
قروض طويلة الأجل	93500	–	93500
الأصول الثابتة (صافي)	3850500	1861500	198900
إجمالي الأصول	6162500	4139500	202300
الالتزامات وحقوق الملكية:			
الالتزامات المتداولة:			
ذمم دائنة	773500	484500	289000
الأجور والرواتب المستحقة	34000	51000	(17000)
الالتزامات المستحقة الدفع	8500	25500	(17000)
قروض طويلة الأجل	1360000	654500	705500

البيان	31/ 12/ 2004	31/ 12/ 2003	التغير
حقوق الملكية:			
الأسهم العادية	3051500	219300	858500
الأرباح المحتجزة	935000	731000	204000
	6162500	4139500	2023000

فإذا علمت أن:

1- قامت الشركة بشراء أصول ثابتة خلال الفترة تكلفتها 2601000 دينار.

2- قد حصلت الشركة على قروض مبلغ 799000 دينار.

3- أن الزيادة في الأسهم العادية نتيجة إصدار أسهم جديدة.

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

المراجع

المراجع العربية:

1- أحمد جمعة ومؤيد خنفر - أساسيات المحاسبة في الشركات المساهمة - الطبعة الأولى - دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، 1998م.

2- أسامة محمد زكي - الفكر المحاسبي لأهمية إعداد وتوحيد قائمة التدفقات النقدية (دراسة نظرية تطبيقية) - مجلة العلوم الإدارية - العدد السابع - كلية التجارة، جامعة المنصورة، 1994م.

3- الاتحاد الدولي للمحاسبين - معايير المحاسبة الدولية - ترجمة جمعية المجمع العربي القانونية - عمان، 1999م.

4- دونالد كيسو وجيري ويجانت - المحاسبة المتوسطة - ترجمة أحمد مصباح- الجزء الثاني - الطبعة العربية الثانية - دار المريخ للنشر - الرياض، 1999م.

5- زياد رمضان ومحمد الخلايلة - التحليل والتخطيط المالي- الطبعة الأولى - منشورات جامعة القدس المفتوحة - عمان، 1998م.

6- صادق الحسني - التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)- الطبعة الثانية - دار مجدلاوي للنشر - عمان، 1998م.

7- محسن نمر - التطبيقات المالية باستخدام الحاسوب- الطبعة الأولى - عمان، 1999م.

8- محمد مطر - التحليل المالي (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية) - الطبعة الأولى- معهد الدراسات المصرفية - عمان، 1997م.

9- محمود عبد الحليم الخلايلة - التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية- الطبعة الأولى - عمان، 1995م.

10- نعيم حسني دهمش - قائمة التدفقات النقدية (من الناحية العلمية والعملية) - معهد الدراسات المصرفية - عمان، 1996م.

11- نعيم دهمش - قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة والسندان - مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94، عمان، 1996م.

12- مجلس معايير المحاسبة - معايير المحاسبة الدولية 2002 - ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2004م.

13- مفلح عقل - مقدمة في الإدارة المالية - الطبعة الأولى - عمان، الأردن 1990م.

14- منير شاكر وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور - التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) - الطبعة الأولى - عمان، 2000م.

المراجع الأجنبية:

1- Bernstein, Leopold A., and Wild, John J ،.Financial Statement Analysis, (Theory, Application and Interpretation), 6th edition, Irwin McGraw-Hill, Singapore, 1998.

2- Gibson, Charles H ،.Financial Statement Analysis, 6th edition, International Thomson Publishing, Cincinnati, 1995.

3- John R. Mills and Jeanne H. Yamamura, "The Power of cash flow ratios", Journal of Accounting, Oct, 1998.

4- Kieso, Donald E., and Jerry J. Weygandt ،"Intermediate Accounting", 9th edition, John Wiley and Sons Inc, New York, 1998.

5- Lawrence Revsine, Daniel W. Collins and W. Bruce Johnson, "Financial Reporting and Analysis", 3rd education, Pearson - Prentice Hall- New Jersey, 2004.

6- Reger. H. Hermanson, James Dedwards and R. F. Salmonson, "Accounting Principles", 4th edition, BPI, IRWIN Homewood, IL Boston, 1989.

الفصل السادس

تحليل التعادل

أهداف الفصل :

إن قراءة الطالب لهذا الفصل ستمكنه مما يلي:

- تبويب التكاليف
- إدراك مفهوم نقطة التعادل.
- الافتراضات التي يقوم عليها تحليل التعادل.
- تحديد نقطة التعادل.
- نقطة التعادل وهامش الأمان،
- تحليل التعادل وتعدد المنتجات.



الفصل السادس

تحليل التعادل

مقدمة

يعتبر تحقيق الأرباح أحد أهم مؤشرات النجاح والاستمرارية في المنشآت، حيث سيمكنها ذلك من استغلال مواردها المتاحة بشكل فاعل، لذا فإنه من الضروري بمكان تحليل العوامل التي تؤثر على تحقيق الأرباح وخاصة عوامل التكلف والحجم.

ويعتبر تحليل التعادل أحد أهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة لتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، حيث يمكن من خلاله رصد أثر تغير الحجم على التكلفة والإيرادات والأرباح. مما يمكن الإدارة من اتخاذ العديد من القرارات مثل قرارات التسعير للمنتجات، ونسبة مزيج المنتجات وأثرها على ربحية المنشأة، كما يمكن لتحليل العلاقة بين التكاليف وحجم النشاط والأرباح أن يكون أداة جيدة تستعملها من إدارة المنشأة في تخطيط الأرباح. ويتطلب هذا التحليل دراسة العلاقة المتداخلة بين العوامل التالية لمعرفة مدى تأثيرها على الأرباح.

1- أسعار بيع المنتجات المختلفة.

2- حجم المبيعات.

3- التكلفة المتغيرة للوحدة.

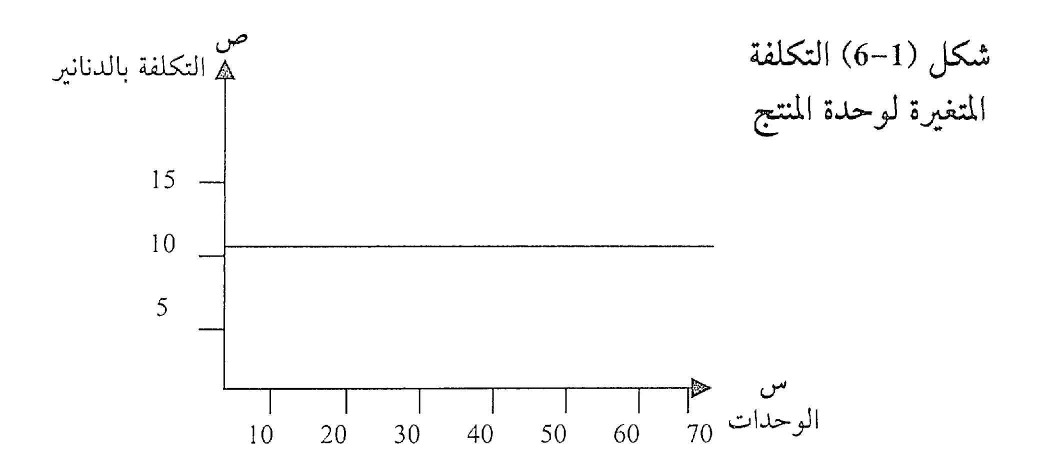
4- إجمالي التكاليف الثابتة.

5- مزيج المنتجات المباعة.

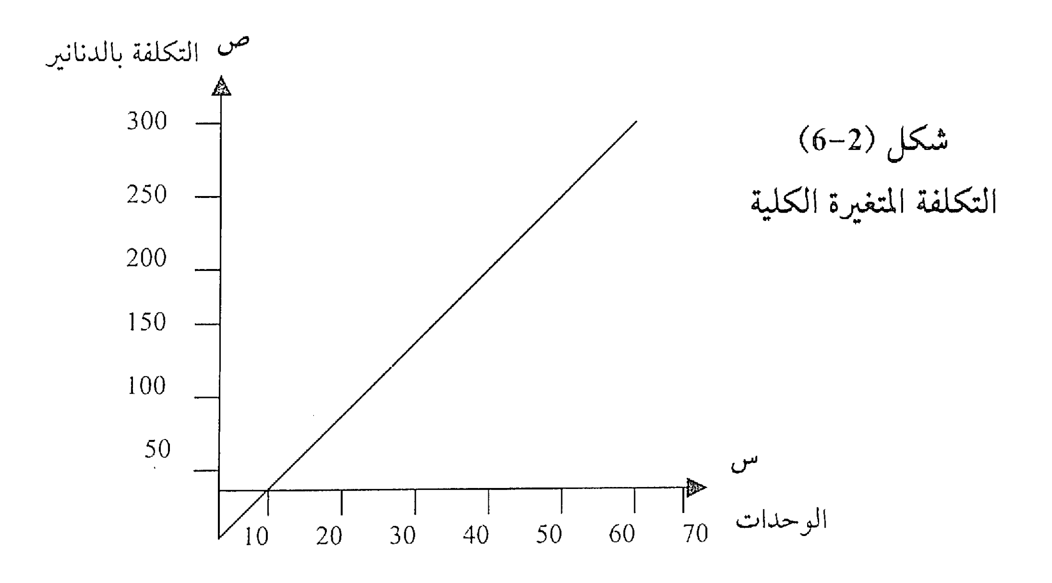
تبويب التكاليف حسب علاقتها بحجم النشاط:

يتم تبويب التكاليف وفقاً لعلاقتها بحجم النشاط إلى ما يلي:

أ- **التكاليف المتغيرة (Variable Cost)**: هي التكلفة التي تتغير بتغير حجم الإنتاج فتزداد بزيادة الإنتاج وتنخفض بانخفاضه وفي حالة التوقف عن الإنتاج فإنها تعادل صفراً، أي أنها تكلفة ثابتة للوحدة ومتغيرة لإجمالي الإنتاج، لذا يمكن التعبير عن هذه العلاقة خطياً بين التكاليف المتغيرة وحجم الإنتاج كما هو موضح في الأشكال التالية:

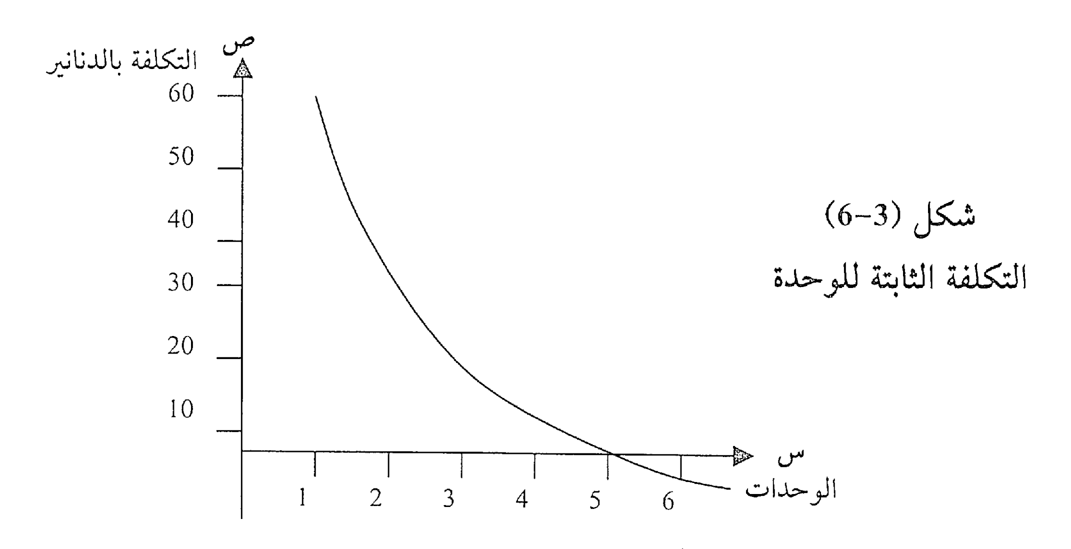


شكل (1-6) التكلفة المتغيرة لوحدة المنتج

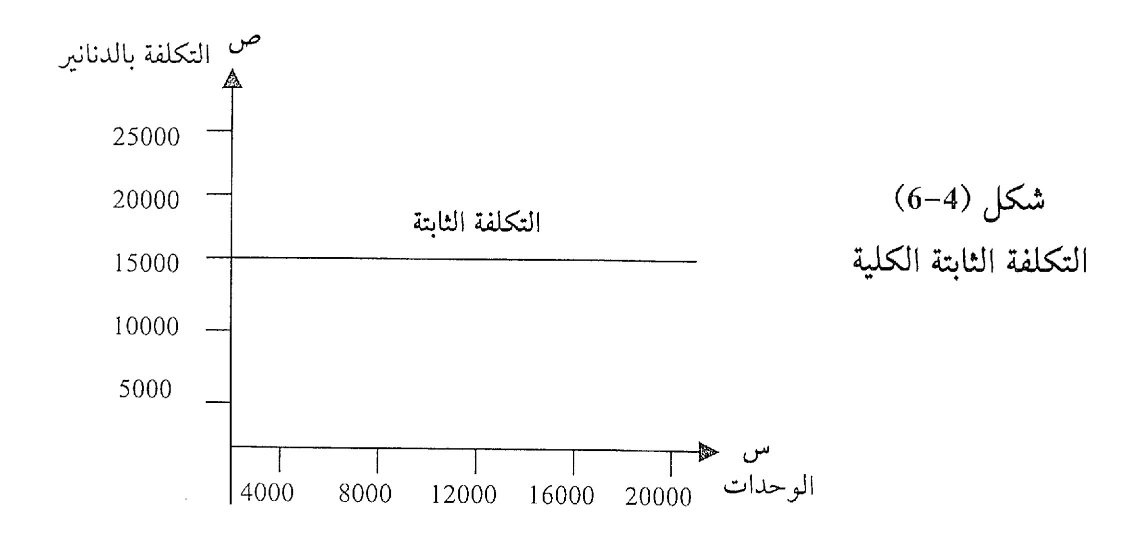


شكل (2-6)
التكلفة المتغيرة الكلية

ب- التكاليف الثابتة (Fixed Cost): هي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج بل تظل ثابتة إلى مستوى معين من الإنتاج، ومن صفات هذه التكاليف أنها ثابتة بالإجمالي ومتغيرة للوحدة الواحدة، فكلما زاد حجم الإنتاج انخفضت التكلفة الثابتة للوحدة. والأشكال التالية توضح سلوك التكاليف الثابتة في المنشأة.



شكل (3-6)
التكلفة الثابتة للوحدة

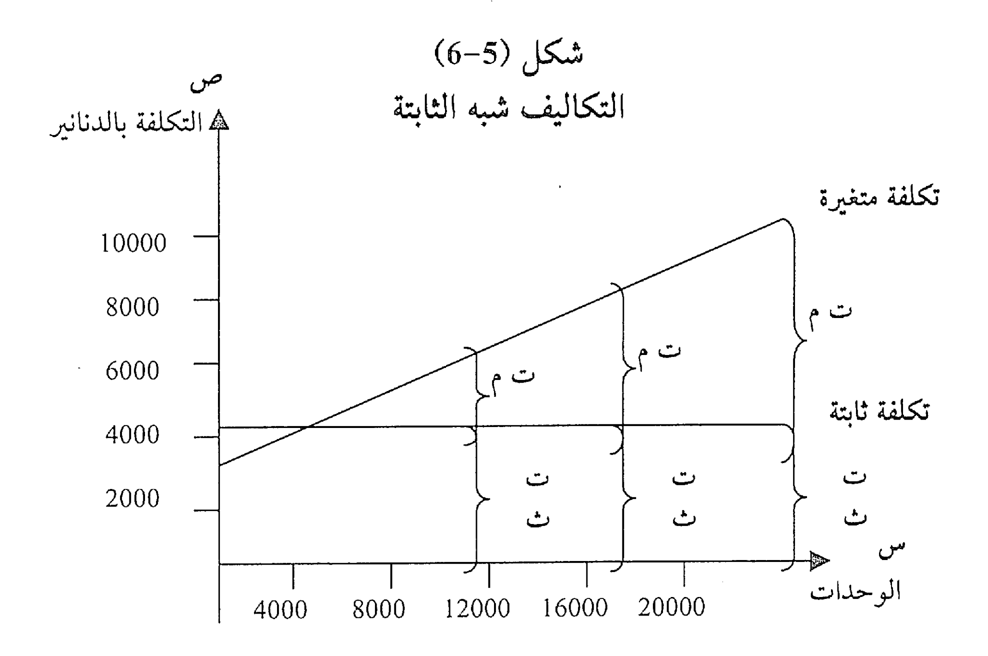


شكل (4-6)
التكلفة الثابتة الكلية

ج- **التكاليف شبه الثابتة (المختلطة) (Semi fixed Cost):** هي تكاليف شبه ثابتة أو شبه متغيرة أي تجمع بين خصائص التكاليف الثابتة والمتغيرة في آن واحد وتتمثل في مصاريف الأجور غير المباشرة ومصاريف الصيانة، ومصاريف الكهرباء والتدفئة والتبريد...الخ، ويوضح الشكل التالي مسلك التكاليف شبه الثابتة (المختلطة):

شكل (5-6)

التكاليف شبه الثابتة



مفهوم تحليل التعادل:

يعرف تحليل التعادل بالمعنى الضيق على أنه نظام يتحدد بموجبه مستوى النشاط الذي تتساوى فيه الإيرادات مع التكاليف.

وبالمفهوم الواسع يمكن لتحليل التعادل أن يحلل التكاليف الثابتة والمتغيرة لتحديد الربح المتوقع لأي مستوى إنتاجي متوقع، مما يشير إلى المستوى الذي تتساوى فيه التكاليف والإيرادات. ويستند تحليل التعادل إلى بعض الافتراضات الأساسية والتي تهدف إلى تبسيط التحليل كي يمكن التعبير عنه بسهولة، وفيما يلي ملخص لهذه الفرضيات الرئيسية.

افتراضات تحليل التعادل:

1- افتراض أن عناصر الإيرادات والتكاليف تأخذ سلوكاً خطياً خلال المدى الملائم.

2- سعر البيع لا يتغير مع تغير الكمية.

3- أن هناك منتج وحيد أو مزيج ثابت من المنتجات.

4- يتم تقسيم التكاليف في المنشـأة إلى تكـاليف ثابتـة وتكـاليف متغـيرة ولا يوجـد أي تكاليف لا يمكن تطبيقها تحت هذين الصنفين.

5- افتراض عدم تغير التكاليف الثابتة في ظل الطاقة المتاحة حيـث يفـترض عـدم تزايـد التكاليف الثابتة.

6- إن حجم الإنتاج هو العامل المؤثر المهم وقد يكون الوحيد في التكلفة لذلك يفـترض عدم وجود تأثير لموسمية السلعة أو للتراجع في الحالة الاقتصادية.

7- افتراض ثبات المخزون، أي أن الإنتاج يساوي المبيعات وكـل مـا ينتـج أثنـاء الفـترة يباع.

8- افتراض ثبات التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة من الإنتاج.

نقاط الضعف في تحليل التعادل (Limitations):

بالرغم من أهمية تحليل التعادل واستخداماته المفيدة، إلا أنه يشـوبه بعـض نقـاط الضعف التي يأتي معظمها من تلك الافتراضات التي استند إليـها التحليـل. وللحصـول على نتائج جيدة من تحليل التعادل لا بد من أخذ نقاط الضعف هذه في الاعتبـار حيـث يمكننا أن نوجزها فيما يلي:

- صعوبة تقسيم التكلفة إلى ثابتة وأخرى متغيرة.
- الافتراض بأن إجمالي التكلفة الثابتة تبقى دون تغيير بغض النظر عن حجم المبيعات هو افتراض غير صحيح.
- من الصعب استخدام تحليل التعادل في المنشآت التي تنتج أكثر من سلعة.
- يعتبر تحليل التعادل تحليلاً ساكناً وهو تحليل لا يصلح استخدامه للتخطيـط في الأجـل الطويل.

تحديد نقطة التعادل:

تشير نقطة التعادل إلى المستوى الذي تتساوى عنده التكاليف والإيرادات. ونقطة التعادل هي النقطة من الإنتاج أو المبيعات التي يكون عندها حجم الإيرادات يساوي حجم المصاريف أو عندها الربح يساوي صفراً والخسارة تساوي صفراً ولحساب نقطة التعادل يجب استخدام المعادلات التالية:

1- إجمالي الإيرادات = إجمالي التكاليف

2- إجمالي الإيرادات = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة أو (سعر بيع الوحدة × الحجم) = التكاليف الثابتة + (التكلفة المتغيرة للوحدة × حجم الإنتاج)

3- حجم التعادل (بالمبالغ) = إجمالي التكاليف الثابتة + (التكلفة المتغيرة للوحدة × حجم المبيعات) أو:

$$= \frac{\text{التكاليف الثابتة الكلية}}{\text{معدل الربح الحدي}}$$

4- حجم التعادل (بالوحدات) = $\frac{\text{التكاليف الثابتة الكلية}}{\text{الربح الحدي للوحدة}}$

5- معدل الربح الحدي = $\frac{\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}{\text{سعر بيع الوحدة}}$

6- حجم التعادل (بالمبالغ) = $\frac{\text{التكاليف الثابتة الكلية}}{1 - \frac{\text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}{\text{سعر بيع الوحدة}}}$

$$\text{أو حجم التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة الكلية}}{1 - \frac{\text{التكلفة المتغيرة الكلية}}{\text{إيرادات المبيعات}}}$$

مثال (6-1):

فيما يلي البيانات المرتبطة بشركة الشراع

المبيعات 10000 وحدة بسعر 20 ديناراً للوحدة		200000 دينار
إجمالي التكلفة المتغيرة (12 دينار)	120000	
التكاليف الثابتة	60000	
إجمالي التكاليف		(180000) دينار
صافي الربح		20000 دينار

وقد طلب منك إيجاد ما يلي:

1- نقطة التعادل بالوحدات:

$$\text{1- نقطة التعادل بالوحدات} = \frac{60000}{20-12} = \frac{60000}{8} = 7500 \text{ وحدة}$$

2- نقطة التعادل بالدنانير:

$$\text{أ- معدل الربح الحدي} = \frac{20-12}{20} = 40\%$$

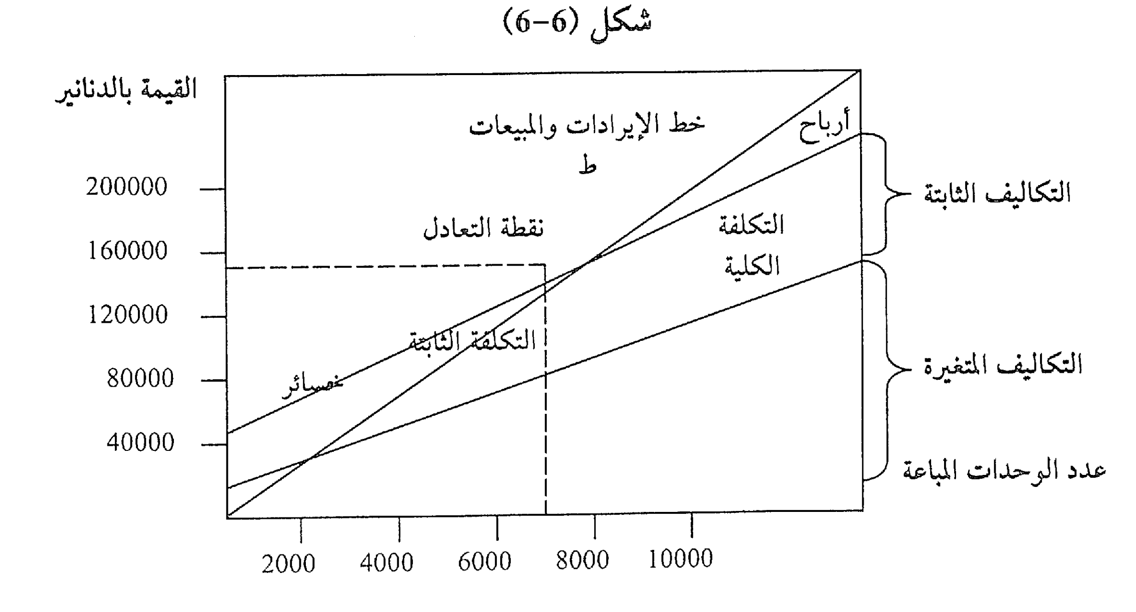
$$\text{ب- نقطة التعادل بالدنانير} = \frac{60000}{40\%} = 150000 \text{ دينار}$$

أي أن هذه النقطة لن يتحقق عندها أرباح أو خسائر، ويمكن التحقق من هذه النتائج كما يلي:

إيرادات المبيعات		150000
- تكلفة المبيعات المتغيرة	12 × 7500	(90000)
الربح الحدي (هامش المساهمة)		60000
- التكاليف الثابتة		(60000)
صافي الربح أو الخسارة		صفر

ويمكن توضيح حجم التعادل بيانياً للحالة السابقة من خلال الشكل البياني التالي:

شكل (6-6)



نقطة التعادل وهامش الأمان:

كما أوضحنا سابقاً أن نقطة التعادل هي النقطة التي تتساوى عندها قيمة الإيرادات والتكاليف أي لا أرباح ولا خسائر والمنطقة التي تقع قبل نقطة التعادل هي منطقة خسائر والمنطقة التي تقع بعد نقطة التعادل هي منطقة أرباح. والدخول في منطقة

الأرباح يعني ازدياد هامش الأمان لإدارة المنشأة وهو ما يعني الابتعاد عن منطقة الخسارة لذا فإن هذه المنطقة تسمى هامش الأمان، وتحسب نسبة هامش الأمان كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الأمان} = \frac{\text{المبيعات المخططة} - \text{مبيعات نقطة التعادل}}{\text{المبيعات المخططة}} \times 100$$

ويمكن تحديد هامش الأمان في المثال السابق إذا كانت المبيعات المخططة 8000 وحدة كما يلي:

هامش الأمان (بالوحدات) = 8000 – 7500 = 500 وحدة

هامش الأمان (بالدينار) = 160000 – 150000 = 10000 دينار

$$\text{أما نسبة هامش الأمان} = \frac{160000-150000}{160000} \times 100 = 6.25\%$$

تحليل التعادل والربح المستهدف:

عندما ترغب الإدارة في تحقيق ربح معين ومستهدف فإنه يتوجب عليها معرفة حجم المبيعات الذي يحقق هذا الربح ويؤدي إلى تغطية كل التكاليف. وهو ما يمكن توضيحه بما يلي:

$$\text{حجم المبيعات الذي يحقق الربح المستهدف} = \frac{\text{التكاليف الثابتة} + \text{الربح المستهدف}}{\text{هامش الربح للوحدة}}$$

بالرجوع إلى المثال السابق وعلى افتراض أن المنشأة ترغب في تحقيق ربح مستهدف قدره 80000 دينار تكون قيمة المبيعات الواجبة لتحقيق هذا القدر من الربح كما يلي:

$$\text{حجم المبيعات الذي يحقق الربح المستهدف} = \frac{60000 + 80000}{8} = 17500 \text{ وحدة}$$

$$\text{أما قيمة المبيعات التي تحقق الربح المستهدف} = \frac{80000 + 60000}{0.40} = 350000 \text{ دينار}$$

ويمكن التحقق من ذلك من خلال ما يلي:

المبيعات	350000
- تكلفة المبيعات المتغيرة	(210000)
الربح الحدي (هامش المساهمة)	140000
- التكاليف الثابتة	(60000)
الربح المستهدف	80000

تحليل التعادل وضرائب الدخل:

لتحديد الربح المستهدف بعد الضرائب وفي حالة عدم وجود نشاطات أخرى تؤثر على ربحية أو خسارة المنشأة فإن الربح المستهدف بعد الضرائب يتحدد كما يلي:

حجم المبيعات الذي يحقق الربح المستهدف بعد الضرائب:

$$= \frac{\dfrac{\text{الربح المستهدف}}{\text{(1- معدل الضريبة)}} + \text{التكاليف الثابتة}}{\text{حافة ربح الوحدة}}$$

وإليك المثال التالي لتوضيح ما سبق :

مثال (2-6):

في المثال السابق إذا كانت الشركة تخضع لضريبة على الأرباح بمعدل 40٪ فما هو حجم المبيعات اللازم لتحقيق صافي ربح بعد الضرائب قدره 10000 دينار؟

الحل:

حجم المبيعات الذي يحقق الربح المستهدف بعد الضريبة:

$$= \frac{10000}{\frac{(0.40-1) + 60000}{8}} = 9583 \text{ وحدة}$$

أما الربح المستهدف قبل الضريبة = $\frac{10000}{(0.40-1)}$ = 16667 دينار

تحليل التعادل وتعدد المنتجات:

الكثير من المنشآت تنتج وتبيع أكثر من منتج، ويحقق كل من هذه المنتجات ربحاً مختلفاً عن المنتج الآخر، مما يتطلب تحديداً أفضل لتشكيلة المنتجات التي يمكن بيعها للوصول إلى أعلى ربح ممكن. ويتم ذلك عن طريق تحديد الربح الحدي لكل من هذه المنتجات وأثر ذلك الربح على الأرباح الإجمالية وأثره على نقطة التعادل.

مثال (3):

تنتج شركة السلام ثلاثة منتجات وتقوم ببيعها وقد كانت البيانات الخاصة بتلك المنتجات كما يلي:

	أ	ب	ج	الإجمالي
المبيعات	18000	12000	16000	46000
التكاليف المتغيرة	(14000)	(5000)	(4000)	(23000)
حافة الربح (الربح الحدي)	4000	7000	12000	23000
نسبة الربح الحدي	%22	%58	%75	%50
التكاليف الثابتة				15000
صافي الربح				8000

$$\text{نقطة التعادل بالدينار} = \frac{\text{التكاليف الثابتة الإجمالية}}{\text{نسبة الربح الحدي}}$$

$$= \frac{15000}{0.50} = 30000 \text{ دينار}$$

تمارين عملية محلولة:

تمرين رقم (1):

تنتج شركة الجسر العربي منتجاً نمطياً، وقد توفرت البيانات التالية عن هذا المنتج:

1- تبلغ التكاليف الثابتة خلال الفترة 2000 دينار.

2- تبلغ تكلفة المواد الأولية المباشرة 1250 دينار لإنتاج 500 وحدة.

3- تبلغ تكلفة الأجور المباشرة 1000 دينار لإنتاج 500 وحدة.

4- تبلغ التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة 0.50 دينار للوحدة.

5- يبلغ سعر البيع للوحدة 7.50 دينار مع العلم إن الطاقة القصوى للمنشأة 100٪ أي أن إنتاجها يصل إلى 20000 وحدة.

المطلوب:

أ- تحديد نقطة التعادل بالوحدات والدينار.

ب- تحديد إيراد المبيعات الذي يحقق نسبة هامش أمان 50٪ وعدد الوحدات اللازمة لذلك.

ج- النسبة اللازمة لتشغيل الطاقة لتحقيق ربح قدره 22000 دينار.

د- على فرض أن المنشأة تسعى لتحقيق ربح قدره 30000 دينار، فما هو عدد الوحدات اللازمة لتحقيق ذلك الربح.

هـ- ما هو صافي الربح أو الخسارة لأحجام المبيعات: 1) 40000 دينار، 80000 دينار؟

و- إذا كانت المنشأة تهدف إلى تحقيق نسبة ربح 15٪ من المبيعات فما هي إيرادات البيع التي تحقق هذا الهدف؟ وما هي عدد الوحدات الواجب بيعها لتحقيق نسبة ربح 15٪ من المبيعات؟.

الحل:

أ- تحديد نقطة التعادل

التكلفة المتغيرة للوحدة = $\frac{1250}{500} + \frac{1000}{500} +$ 50 قرش = 5 دنانير / للوحدة

هامش المساهمة = 7.50 – 5 = 2.5 دينار / للوحدة.

نقطة التعادل (بالوحدات) = $\frac{20000}{2.5}$ = 800 وحدة

نقطة التعادل (بالدينار) = $\frac{20000}{\frac{2.5}{7.5}} = \frac{20000}{\%33.334}$ = 6000 دينار

ب- إيرادات المبيعات التي تحقق نسبة هامش أمان 50٪ وعدد الوحدات:

إيرادات المبيعات (بالدينار) = $\frac{6000}{0.50}$ = 12000 دينار

حجم المبيعات (بالوحدات) = $\frac{\text{800 وحدة}}{\%50}$ = 1600 وحدة

ج- النسبة اللازمة لتشغيل الطاقة للوصول إلى النقطة التي تحقق ربح 22000 دينار:

$$= \frac{0.04 \times (22000 + 2000)}{4000 - 6000} = \frac{960}{2000} = \%48$$

د- عدد الوحدات اللازمة لتحقيق ربح قدره 30000 دينار

$$= \frac{30000 + 2000}{5 - 7.5} = 12800 \text{ وحدة}$$

هـ- حساب صافي الربح أو الخسارة عند مبيعات 40000 و 80000

150000 مبيعات ! 100000 تكلفة متغيرة

مبيعات مخططة 40000 ← ؟

مبيعات مخططة 80000 ← ؟

$$\text{س}^{40000} = \frac{40000 \times 100000}{150000} = 26666 \text{ دينار التكاليف المتغيرة}$$

$$\text{س}^{80000} = \frac{80000 \times 100000}{150000} = 53333 \text{ دينار التكاليف المتغيرة}$$

صافي الربح للمستويات =

إيرادات المبيعات	150000	40000	80000
- التكلفة المتغيرة	(100000)	(26666)	(53333)
هامش المساهمة	50000	13334	26667
- التكاليف الثابتة	(2000)	(2000)	(2000)
صافي الربح	48000	11334	24667

و- وحدات البيع التي تحقق نسبة ربح 15٪

$$= \frac{2000}{(7.5 \times 0.15) - (5 - 7.5)} = \frac{2000}{1.375}$$

= 1454.5 وحدة

أما إيرادات البيع اللازمة لتحقيق ربح بنسبة 15٪ =

$$\frac{2000}{\left(\frac{1.125}{7.5} - \frac{5}{7.5} - 1\right)}$$

$$= \frac{2000}{0.15 - 0.666 - 1} = \frac{2000}{0.184} =$$ 10869 دينار

تمرين رقم (2):

شركة الإخلاص تنتج منتجاً واحداً ويباع بسعر 200 دينار للوحدة. وقد كانت التكاليف المتغيرة لهذا المنتج 120 دينار والتكاليف الثابتة الإجمالية 96000 دينار.

المطلوب:

1- معدل هامش المساهمة.

2- حجم مبيعات التعادل بالدينار والوحدات.

3- حجم المبيعات اللازمة لتحقيق ربح مستهدف قدره 120000 دينار.

4- حجم المبيعات اللازمة لتحقيق ربح صافي بعد الضرائب قدره 100000 دينار مع افتراض أن الضرائب 50٪.

5- الأرباح عند حجم مبيعات قدره 700000 دينار.

الحل:

1- معدل هامش المساهمة = $\frac{120 - 200}{200} \times 100 =$ 40٪

2- حجم مبيعات التعادل (بالوحدات) = $\frac{96000}{120 - 200}$ = 1200 وحدة

حجم مبيعات التعادل (بالدينار) = $\frac{96000}{0.40}$ = 240000 دينار

3- وحدات المبيعات المطلوبة لتحقيق ربح مستهدف قدره 120000 دينار.

= $\frac{120000 + 96000}{80}$ = 2700 وحدة

4- وحدات المبيعات اللازمة لتحقيق ربح صافي بعد الضرائب قدره 100000

= $\frac{\frac{100000}{0.50 - 1} + 96000}{80}$ = 3700 وحدة

5- الربح عند حجم مبيعات قدره 700000 دينار:

= (0.40 × 700000) − 96000 = 184000 دينار

تمرين رقم (3):

البيانات التالية مستخرجة من سجلات شركة وصفي.

- سعر بيع الوحدة 10 دنانير.
- التكاليف الصناعية المتغيرة 5.50 دينار.
- التكاليف التسويقية المتغيرة 1.50 دينار.
- التكاليف الصناعية الثابتة 270000 دينار.
- التكاليف التسويقية الثابتة 126000 دينار.

المطلوب:

1- احتساب نقطة التعادل بالوحدات والدينار.

2- ما هو حجم المبيعات الذي يحقق ربحاً قدره 30000 دينار.

3- ما هو عدد وحدات المبيعات التي تحقق نسبة ربح قدرها 10٪ من المبيعات.

4- ما هي قيمة الربح التي تتحقق عند مبيعات قدرها 20 مليون دينار.

5- ما هي نقطة إغلاق الشركة بالكمية والقيمة إذا علمت أن التكاليف النقدية هي 270000 دينار.

6- يبلغ معدل الضريبة 25٪ من صافي الربح فما هي عدد الوحدات الواجب بيعها لتحقيق ربح قدره 54000 دينار بعد الضريبة مع القيام بالتحقق من الحل.

الحل:

1- نقطة التعادل = $\frac{7-10}{10} \times 100 = \%30$

مبيعات التعادل بالوحدات = $\frac{396000}{7-10} = 132000$ وحدة

مبيعات التعادل بالدينار = 132000 × 10 دينار = 1320000 دينار

2- حجم المبيعات الذي يحقق ربح قدره 30000 دينار:

$= \frac{30000 + 396000}{\%30} = 1420000$ دينار

3- عدد وحدات المبيعات الذي يحقق ربح 10٪ من المبيعات =

$\frac{396000}{(10 \times \%10) - 7 - 10} = \frac{396000}{2} = 198000$ وحدة

4- الربح الذي يتحقق عند مبيعات قدرها 20 مليون.

$= (2000000 \times \%30) - 396000 = 204000$ دينار.

5- نقطة إغلاق المصنع بالكمية = $\frac{270000}{3} = 90000$ وحدة

نقطة إغلاق المصنع بالقيمة = $\frac{270000}{\%30} = 900000$ دينار

6- عدد الوحدات الواجب بيعها لتحقيق ربح قدره 45000 دينار =

$$\frac{396000 + \frac{54000}{(1 - \%25)}}{10-7} = \frac{396000 + 72000}{3} = 156000 \text{ وحدة}$$

ويمكن التحقق من الحل من خلال ما يلي:

1560000	إيرادات البيع (156000 × 10)
(1092000)	(–) تكلفة متغيرة (156000 × 7)
468000	هامش المساهمة (156000 × 3)
(396000)	– تكلفة ثابتة (126000 + 270000)
72000	صافي الربح قبل الضريبة
(18000)	(–) ضريبة الأرباح (72000 × 25٪)
54000	صافي الربح بعد الضريبة

تمرين رقم (4):

تقوم الشركة الأردنية بإنتاج منتج بلغ سعر بيعه في السوق 90 دينار للوحدة الواحدة، وتبلغ التكلفة المتغيرة للوحدة من هذا المنتج 60 دينار في حين تبلغ التكاليف الثابتة 45000 دينار. بناءً على البيانات السابقة المطلوب:

إيجاد نقطة التعادل بالوحدات في كل حالة من الحالات التالية:

1- بافتراض ارتفاع التكاليف الثابتة بنسبة 8٪.

2- ارتفاع التكاليف المتغيرة للوحدة بنسبة 12.5٪.

3- انخفاض التكاليف الثابتة بنسبة 8٪

4- انخفاض التكاليف المتغيرة للوحدة بنسبة 12.5٪.

5- ارتفاع سعر البيع للوحدة بنسبة 15٪.

6- ارتفاع التكاليف الثابتة بنسبة 8٪ وانخفاض التكاليف المتغيرة بنسبة 12.5٪.

7- انخفاض التكاليف الثابتة بنسبة 8٪ وارتفاع التكاليف المتغيرة بنسبة 12.5٪.

8- ارتفاع التكاليف الثابتة بنسبة 4٪ وانخفاض التكاليف المتغيرة بنسبة 5٪ مع ارتفاع سعر بيع الوحدة بنسبة 15٪.

الحل:

نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{45000}{60 - 90}$ = 1500 وحدة

1- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{(45000)1.08}{60 - 90} = \frac{48600}{30}$ = 1620 وحدة

2- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{45000}{(60)\ (1.125) - 90} = \frac{45000}{67.5 - 90}$ = 2000 وحدة.

3- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{(45000)0.92}{60 - 90} = \frac{41400}{30} = 1380$ وحدة

4- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{45000}{(60)\ (0.875) - 90} = \frac{45000}{52.5 - 90}$

$= \frac{45000}{37.5} = 1200$ وحدة

5- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{45000}{(60) - (90)1.15} = \frac{45000}{60 - 103.5}$

$= \frac{45000}{43.5} = 1034.48$ وحدة

6- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{(45000)1.08}{(60)0.875 - 90} = \frac{48600}{52.5 - 90}$

$= \frac{48600}{37.5} = 1296$ وحدة

7- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{(45000)0.92}{(60)1.125 - 90} = \frac{41400}{67.5 - 90}$

$= \frac{41400}{22.5} = 1840$ وحدة

6- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{(45000)1.04}{(60)0.95 - (90)1.15} = \frac{46800}{57 - 103.5}$

$= \frac{46800}{46.5} = 1006.5$ وحدة

تمرين رقم (5):

تنتج شركة الموجب ثلاثة منتجات هي (س، ص، ع) وقد بلغت التكاليف الثابتة الإجمالية 28000 دينار، كما توفرت لك المعلومات التالية بخصوص هذه المنتجات:

	س	ص	ع
كمية المبيعات	1400 وحدة	2000 وحدة	600 وحدة
سعر بيع الوحدة	6 دنانير	9 دنانير	10 دنانير
التكلفة المتغيرة للوحدة	3 دنانير	5 دنانير	7 دنانير

المطلوب:

1- تحديد نقطة التعادل بالوحدات والدنانير لكل منتج على حدة وللمنتجات مشتركة.

2- إعداد قائمة الدخل للمنتجات الثلاثة.

الحل:

1- تحديد نقطة التعادل:

أ- يتم إيجاد هامش المساهمة على النحو التالي:

ع = $\frac{(3 \times 1400) + (4 \times 2000) + (3 \times 600)}{1400 + 2000 + 600} = \frac{4200 + 8000 + 1800}{4000} = 3.5$

ب- نقطة التعادل بالوحدات للشركة ككل.

$$= \frac{28000}{3.5} = 8000$$ وحدة

ج- نقطة التعادل بالوحدات لكل منتج.

المنتج س $= \frac{8000}{4000} \times 1400 = 2800$ وحدة

المنتج ص $= \frac{8000}{4000} \times 2000 = 4000$ وحدة

المنتج ع $= \frac{8000}{4000} \times 600 = 1200$ وحدة

إجمالي كمية التعادل للشركة = 2800 + 4000 + 1200 = 8000 وحدة

د- نقطة التعادل بالدينار لكل منتج.

المنتج س = 2800 × 6 = 16800 دينار

المنتج ص = 4000 × 9 = 36000 دينار

المنتج ع = 1200 × 10 = 12000 دينار

إجمالي نقطة التعادل بالدينار للشركة = 16800 + 36000 + 12000 = 64800 دينار

2- إعداد قائمة الدخل للمنتجات الثلاثة.

	س	ص	ع	إجمالي
المبيعات	16800	36000	12000	64800
يطرح التكلفة المتغيرة	(8400)	(20000)	(8400)	(36800)
الربح الحدي (هامش المساهمة)	8400	16000	3600	28000
- التكاليف الثابتة				28000
الربح				صفر

مسرد المصطلحات

Break even Analysis	تحليل التعادل
Break even Chart	خريطة التعادل
Break even Point	نقطة التعادل
By Products	منتجات جانبية
Contribution Margin	المساهمة الحدية
Cost Structure	هيكل الكلف
Cost-Volume-Profit Analysis	تحليل الكلفة – الحجم، الربح
Diagram	رسم بيانى
Fixed Cost	التكلفة الثابتة
Risk	مخاطرة
Semi Fixed Cost	تكاليف شبه ثابتة
Semi variable cost	تكاليف شبه متغيرة
Target Income	الدخل المستهدف
Variable Cost	التكلفة المتغيرة

أسئلة الفصل السادس

السؤال الأول:

وضح المقصود بما يلي:

أ- نقطة التعادل؟

ب- حجم مبيعات التعادل؟

جـ- هامش الأمان؟

السؤال الثاني:

أ- من البيانات التالية أوجد حجم مبيعات التعادل بالوحدات والدنانير إذا كانت التكلفة المتغيرة للوحدة 15 ديناراً، وسعر بيع الوحدة 20 ديناراً وإجمالي التكاليف الثابتة 54000 دينار.

ب- في السؤال السابق إذا كانت مبيعات التعادل 6000 وحدة وطلب منك إيجاد سعر بيع الوحدة عند نقطة التعادل.

السؤال الثالث:

أ- كانت البيانات الخاصة بالشركة الوطنية كما يلي:

سعر بيع الوحدة 20 دينار؛ التكاليف الصناعية المتغيرة 11 دينار / للوحدة.

تكاليف البيع المتغيرة 3 دينار للوحدة؛ التكاليف الثابتة الصناعية الإجمالية 54000 دينار. وقد يلعب تكاليف البيع الثابتة الإجمالية 252000 دينار.

المطلوب: أوجد ما يلي:

أ- معدل هامش المساهمة.

ب- قيمة مبيعات التعادل.

ج- المبيعات اللازمة لتحقيق ربح قدره 60000 دينار.

د- المبيعات اللازمة لتحقيق صافي دخل بنسبة 10٪ من المبيعات.

هـ- الربح المتحقق عند حجم مبيعات قدره 40000 دينار.

السؤال الرابع:

إليك البيانات الخاصة بإحدى الشركات للعام المنتهي في 2001/12/31

	النصف الأول من العام	النصف الثاني من العام
المبيعات	270000 دينار	300000 دينار
إجمالي التكاليف	240000 دينار	258000 دينار

مع افتراض أنه لا تغير في سعر بيع الوحدة ولا تغير في التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة خلال نصفي العام.

- المطلوب إيجاد ما يلي:

أ- معدل هامش المساهمة

ب- التكاليف الثابتة

ج- نقطة تعادل المبيعات

د- هامش الأمان

هـ- توضيح الحل ونقطة التعادل بيانياً.

السؤال الخامس:

فيما يلي البيانات المستخرجة من سجلات بعض الشركات والمطلوب إيجاد البيانات المجهولة:

	أ	ب	ج	د
عدد الوحدات المنتجة	45000	60000	؟	75000
التكلفة الكلية	؟	2100000	150000	؟
التكلفة الثابتة	67500	؟	30000	؟

	أ	ب	ج	د
التكلفة الثابتة للوحدة	؟	6	6	؟
التكلفة المتغيرة للوحدة	10.5	؟	؟	8.10
إجمالي التكلفة للوحدة	؟	؟	؟	12.30

السؤال السادس:

شركة البتراء الصناعية تنتج منتجاً نمطياً وقد توفرت البيانات التالية لهذا المنتج

- التكاليف الثابتة 12000 دينار.
- المواد المباشرة 750 دينار لإنتاج 300 وحدة.
- الأجور المباشرة 600 دينار لإنتاج 300 وحدة.
- التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة 0.40 قرش للوحدة.
- سعر بيع الوحدة 4.5 دينار.

المطلوب:

1- أوجد نقطة التعادل بالوحدات والدنانير.

2- توضيح نقطة التعادل بيانياً.

3- ما هي إيرادات المبيعات التي تحقق هامش أمان 40٪.

السؤال السابع:

تنتج شركة جراسيا منتجاً نمطياً واحداً، بلغ سعر بيع الوحدة منه 30 دينار وتبلغ التكلفة المتغيرة للوحدة 18 دينار والتكاليف الثابتة 135000 دينار.

المطلوب:

1- تحديد نقطة التعادل بالوحدات والدنانير.

2- تحديد نسبة هامش الأمان.

السؤال الثامن:

تنتج شركة الأردن الصناعية سلعة تباع بسعر 90 دينار للوحدة وتقدر نسبة هامش المساهمة بـ40٪ ويتوقع أن تكون التكاليف الثابتة مبلغ 360000 دينار.

المطلوب:

1- إيجاد التكلفة المتغيرة للوحدة.

2- إيجاد نقطة التعادل بالوحدات وبالدنانير.

السؤال التاسع:

إحدى الشركات الصناعية تنتج ثلاثة منتجات هي ع1، ع2، ع3 وقد توفرت لـك المعلومات التالية:

البيان	ع1	ع2	ع3
سعر البيع للوحدة	90	180	220
التكلفة المتغيرة للوحدة	70	120	155
نسبة تشكيل المبيعات	٪25	٪45	٪30

فإذا بلغت قيمة التكاليف الثابتة 370000 دينار للمنتجات الثلاثة.

المطلوب:

1- إيجاد نقطة التعادل للمنتجات الثلاثة مع بعضها البعض (مشتركة).

2- إيجاد نقطة التعادل بالوحدات وبالدنانير لكل منتج.

المراجع

المراجع العربية:

1- أحمد حسن ظاهر - المحاسبة الإدارية - دار وائل للنشر - عمان - 2003م.

2- توفيق حسون - الإدارة المالية "قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي" - الطبعة السابعة - منشورات جامعة دمشق - دمشق - سوريا - 1996م.

3- زياد رمضان - أساسيات التحليل المالي "تحليل ومناقشة الميزانيات" - الطبعة الثالثة - عمان - 1990م.

4- صافي فلوح - المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات - الطبعة الثانية - جامعة دمشق - دمشق - سوريا - 1986م.

5- غسان فلاح المطارنة - مقدمة في محاسبة التكاليف - دار وائل للنشر - عمان - 2003م.

6- ليستر هيجنر وسيرج ماتولتش، المحاسبة الإدارية، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.

7- محمد تيسير الرجبي - المحاسبة الإدارية - الطبعة الثانية - عمان - الأردن- 1999م.

8- محمد عطية مطر - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - دار وائل للنشر - عمان - 2003م.

9- محمد عطية مطر - التحليل المالي "الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" - الطبعة الأولى - معهد الدراسات المصرفية - عمان 1997م.

10- منير شاكر وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور - التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات - الطبعة الأولى - عمان - الأردن - 2000م.

11- هورنجرن، ت، تشارلز، محاسبة التكاليف "مدخل إداري"، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

المراجع الأجنبية

1- Gray, J. C. and Ricketts, D., "Cost and managerial accounting", International edition, McGraw-Hill, Inc., 1982.

2- Horngren, C. T., Foster and S. Datar, Cost Accounting: a marginal emphasis, 8th edition, prentice-Hall, 1993.

3- khan, M. Y. and Jain, P. K., "Financial Management, text and problems, second edition, Tata McGraw-Hill publishing ltd, New Delhi, 1993.

4- Mark L. Frigo, "Cost Accounting" Harcourt Brace Jovaovich college Publishers, Florida, 1986.

5- Pandey, I. M., "Financial Management", sixth Reserved edition, Vikas Publishing House Private ltd, New Delhi, 1995.

الفصل السابع

تحليل الرفع

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بـ:

- الرفع التشغيلي.
- الرفع المالي.
- الرفع المشترك.
- حالات عملية.
- أسئلة الفصل.



الفصل السابع

تحليل الرفع

المقدمة:

تعرف الرافعة بأنها مضاعف التغير في المبيعات الذي يؤدي إلى مستوى أكبر من التغيرات في الأرباح المحققة، والمنشآت التي تستخدم مقدار أكبر من الرافعة التشغيلية سوف تجد أن أرباحها قبل الفوائد والضرائب أكثر تقلباً من الشركات التي لا يوجد لديها هذا الأمر، وسوف ننظر إلى الشركات من هذا النوع بأنها ذات مخاطر أعمال عالية. وتمثل مخاطر الأعمال واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه المنشأة والتي يمكن أن تعرف بأنها التقلبات في أرباح الشركات قبل الفوائد والضرائب، والمزيد من التقلب في إيرادات المنشأة بالنسبة لتكلفتها يعني أن المزيد من التقلب في الأرباح قبل الفوائد والضرائب سوف يحدث. وأيضاً يعظم من عدم قدرة المنشأة على سداد مصروفاتها عندما ترتفع.

يتضمن مفهوم الرفع ثلاث مجالات هي:

1- الرفع التشغيلي Operating leverage

2- الرفع المالي Financial leverage

3- الرفع المشترك Combined leverage

أولاً: الرفع التشغيلي Operating leverage

يرتبط الرفع التشغيلي بعنصر التكاليف الثابتة واستخدامها في عمليات المنشأة. حيث أن المنشأة لن يكون لديها رفع تشغيلي إذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الإجمالية تساوي صفر.

ويعني ذلك أنه يجب على المنشأة أن تعتمد على التكاليف الثابتة أكثر من التكاليف المتغيرة لزيادة الرفع التشغيلي. وفي حالة استعمال المنشأة للرفع التشغيلي فإن ذلك يعني زيادة التكاليف الثابتة والتي تتطلب من المنشأة زيادة المبيعات لتغطية تلك التكاليف مما يعني انتقال نقطة التعادل إلى أعلى.

يمكن قياس درجة الرفع التشغيلي Degrees of operating leverage على النحو التالي:

$$\text{درجة الرفع التشغيلي (DOL)} = \frac{\text{المساهمة الحدية}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{المبيعات - تكلفة المبيعات}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

$$\text{أو} \quad = \frac{\text{التغير في ربح التشغيل}}{\text{التغير في المبيعات}} = \frac{(\Delta EBIT)}{\Delta S}$$

$$\text{أو} \quad \frac{\text{التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}} \div \frac{\text{التغير في المبيعات}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{هامش المساهمة} \times \text{التغير في المبيعات}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{التغير في المبيعات}}$$

مثال (1-7): البيانات التالية مستخرجة من سجلات شركة الوحدة وشركة الاتحاد

	شركة الوحدة	شركة الاتحاد
المبيعات	2500	2500
التكاليف المتغيرة	(750)	(500)
مجمل الربح (الربح الحدي)	1750	2000
التكاليف الثابتة	(500)	(750)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	1250	1250
الفوائد	(50)	(50)
الربح قبل الضرائب	1200	1200
ضريبة الدخل 35٪	(420)	(420)
صافي الربح بعد الضريبة	780	780

وقد توافرت لك المعلومات التالية:

	شركة الوحدة	شركة الاتحاد
سعر بيع الوحدة	250	250
التكلفة المتغيرة للوحدة	125	125
الديون	1250	1250
رأس المال (أسهم عادية)	2500	2500
عدد الأسهم	2500	2500

وقد طلب منك بناءً على البيانات السابقة إيجاد ما يلي:

1- درجة الرفع التشغيلي للشركتين.

2- نقطة التعادل للشركتين بالوحدات.

3- هامش الأمان للشركتين.

1- درجة الرفع التشغيلي لشركة الوحدة = $\frac{1750}{1250}$ = 1.4 درجة

درجة الرفع التشغيلي لشركة الاتحاد = $\frac{2000}{1250}$ = 1.6 درجة

2- نقطة التعادل لشركة الوحدة = $\frac{50 + 500}{125 - 250}$ = 4.4 وحدة

نقطة التعادل لشركة الاتحاد = $\frac{50 + 750}{125 - 250}$ = 5.6 وحدة

3- هامش الأمان لشركة الوحدة = $\frac{4.4 - 10}{10}$ = 56٪

هامش الأمان لشركة الاتحاد = $\frac{5.6 - 10}{10}$ = 44٪

مثال (2-7) :

بالرجوع إلى بيانات المثال السابق مع افتراض زيادة المبيعات في الشركتين بنسبة 50٪

	شركة الوحدة	شركة الاتحاد
المبيعات	3750	3750
التكاليف المتغيرة	(1125)	(750)
مجمل الربح (الربح الحدي)	2625	3000
التكاليف الثابتة	(500)	(750)

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	2125	2250
الفوائد	(50)	(50)
الربح قبل الضرائب	2075	2200
ضريبة الدخل 35٪	(726.25)	(770)
صافي الربح بعد الضريبة	1348.75	1430

نتيجة الزيادة في المبيعات بنسبة 50٪ نلاحظ أن الربح قبل الفوائد والضرائب قد ارتفع في شركة الوحدة بمبلغ 875 دينار وفي شركة الاتحاد قد ارتفع بمبلغ 1000 دينار.

من بيانات الجدول السابق نجد أن

	شركة الوحدة	شركة الاتحاد
درجة الرفع التشغيلي (DOL)	1.4	1.6
نسبة التغير في المبيعات (ΔS)	٪50	٪50
التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب(ΔEBIT) =	$\frac{2125 - 1250}{1250}$	$\frac{2250 - 1250}{1250}$
=	٪70	٪80
=	٪70 × 1.4	٪50 × 1.6
درجة الرفع التشغيلي × نسبة الزيادة في المبيعات = (ΔS × DOL)	٪70	٪80

نلاحظ مما سبق أن زيادة المبيعات تكون في صالح شركة الاتحاد حيث أنها ذات درجة رفع تشغيلي أعلى من شركة الوحدة

مثال (3-7):

بافتراض نفس البيانات السابقة مع انخفاض في نسبة المبيعات بنسبة 50٪

	شركة الوحدة	شركة الاتحاد
المبيعات	1250	1250
التكاليف المتغيرة	(375)	(250)
مجمل الربح (الربح الحدي)	875	1000
التكاليف الثابتة	(500)	(750)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	375	250
الفوائد	(50)	(50)
الربح قبل الضرائب	325	200
ضريبة الدخل 35٪	(113.75)	(70)
صافي الربح بعد الضريبة	211.25	130

نتيجة انخفاض المبيعات بنسبة 50٪ نجد أن الربح قبل الفوائد والضرائب قد انخفض في شركة الوحدة بمبلغ 875 دينار وفي شركة الاتحاد انخفض بمبلغ 1000 دينار.

		شركة الوحدة	شركة الاتحاد
درجة الرفع التشغيلي (DOL)		1.4	1.6
نسبة التغير في المبيعات (ΔS)		٪50	٪50
التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT ?)	=	$\frac{1250 - 375}{1250}$	$\frac{1250 - 250}{1250}$
	=	٪70	٪80
درجة الرفع التشغيلي × نسبة الزيادة في المبيعات		(٪50) × 1.4	(٪50) × 1.6
(ΔS × DOL)	=	٪70	٪80

مما سبق نجد أن حالة انخفاض المبيعات بنسبة 50 ٪ في غير صالح شركة الاتحاد..

ثانيا: الرفع المالي Financial leverage

يعني مفهوم رافعة التمويل استعمال الشركة للدين Debt في هيكل التمويل بهدف زيادة العائد على حقوق المساهمين. وذلك لأن الدين مصدر رخيص نسبياً للتمويل. والسبب الرئيسي يكون الدين مصدر رخيص نسبياً للتمويل هو أن أدوات الدين أقل خطراً من أدوات الملكية من وجهة نظر المستثمرين في الأسواق.

يقصد بالرفع المالي استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة وقد تكون أموال الغير هي القروض أو الأسهم الممتازة حيث أن كلاهما لهُ تكلفة ثابتة ويجب على المنشأة الالتزام بدفعها أي أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالاً إذا استطاعت المنشأة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة.

يمكن قياس درجة الرفع المالي باستخدام المعادلات التالية:

1- درجة الرفع المالي (DFL) = التغير في عائد السهم العادي ÷ التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب

2- درجة الرفع المالي (DFL) = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ [صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب - (أرباح الأسهم الممتازة ÷ (1- ض))]

3- درجة الرفع المالي (DFL) = (التغير في عائد السهم / عائد السهم) ÷ (التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب / الربح قبل الفوائد والضرائب)

مثال (4-7):

بافتراض المعلومات التالية للشركتين أ، ب

	الشركة أ	الشركة ب
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	60000	40000
إجمالي الديون	100000	10000
نسبة العائد على الدين	10٪	10٪
قيمة الفائدة	10000	1000

يمكن حساب درجة الرفع المالي للشركتين على النحو التالي:

$$\text{درجة الرفع المالي للشركة أ} = \frac{60000}{60000 - 10000} = \frac{60000}{50000} = 1.2$$

$$\text{درجة الرفع المالي للشركة ب} = \frac{40000}{40000 - 10000} = \frac{40000}{39000} = 1.0256$$

مما سبق يتضح أن تغير بنسبة 100٪ في أرباح الشركة(أ) قبل الفوائد والضرائب يؤدي إلى تغير في أرباح السهم بنسبة 120٪. وأن تغير بنسبة 100٪ في أرباح الشركة (ب) قبل الفوائد والضرائب يؤدي إلى تغير في أرباح السهم بنسبة 1025٪ نلاحظ درجة التغير في أرباح أسهم الشركة (أ) كون مديونيتها أكبر من مديونية الشركة (ب).

مثال (5-7) :

البيانات التالية مستخرجة من سجلات شركتي يحيى وبيسان.

	شركة يحيى	شركة بيسان
المبيعات	240	240
التكاليف المتغيرة	(120)	(120)

	شركة يحيى	شركة بيسان
هامش المساهمة	120	120
التكاليف الثابتة	(60)	(60)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)	60	60
الفوائد	(صفر)	(16)
صافي الربح قبل الضرائب (EBT)	60	44
ضريبة الدخل 50٪	(30)	(22)
صافي الربح بعد الضرائب والفوائد	30	22

وقد قُدمت لك المعلومات الإضافية التالية:

	شركة يحيى	شركة بيسان
سعر بيع الوحدة	24 دينار	24 دينار
التكلفة المتغيرة للوحدة	12 دينار	12 دينار
الديون بفائدة 6٪	صفر	200
رأس المال (أسهم عادية – القيمة الاسمية 1 دينار)	300	100

المطلوب:

إيجاد ما يلي:

1- درجة الرفع المالي للشركتين (DFL).

2- معدل العائد على الاستثمار (ROI).

3- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

4- نصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS).

الحل:

1- درجة الرفع المالي (DFL)

لشركة يحيى = $\frac{60}{60}$ = 1 مرة

لشركة بيسان = $\frac{60}{44}$ = 1.36 مرة

2- معدل العائد على الاستثمار (ROI)

لشركة يحيى = $\frac{30}{300}$ = 0.10

لشركة بيسان = $\frac{22}{300}$ = 0.073

3- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

لشركة يحيى = $\frac{30}{300} \times 100 = 10\%$

لشركة بيسان = $\frac{22}{300} \times 100 = 7.33\%$

4- نصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS)

لشركة يحيى = $\frac{30}{300}$ = 0.10 دينار / سهم

لشركة بيسان = $\frac{22}{100}$ = 0.22 دينار / سهم

نلاحظ مما سبق أن معدل العائد على الاستثمار يزيد عن معدل فائدة الدين (6٪) مما يعني أن ذلك في مصلحة الشركتين، كذلك نلاحظ تساوي معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح المحققة في شركة يحيى لأنها لم تستخدم الرفع المالي.

مثال (6-7):

بالرجوع إلى بيانات المثال السابق مع افتراض حالة زيادة في المبيعات في الشركتين بنسبة 50٪ فإن البيانات تكون كما يلي:

	شركة يحيى	شركة بيسان
الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)	90	90
مصروف الفوائد	(صفر)	(16)
صافي الربح قبل الضريبة (EBT)	90	74
ضريبة الدخل	(45)	(37)
صافي الربح بعد الضريبة	45	37

بافتراض ثبات البيانات الأخرى يكون أثر زيادة المبيعات بنسبة 50٪ على الرفع المالي على النحو التالي:

		شركة يحيى	شركة بيسان
1- درجة الرفع المالي (DFL)		1 مرة	1.36 مرة
2- معدل العائد على الاستثمار (ROI)		$\frac{45}{300}$	$\frac{37}{300}$
	=	٪15	٪123
3- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)		$\frac{45}{300} \times 100$	$\frac{37}{300} \times 100$
	=	٪15	٪37
4- نصيب السهم من الأرباح (EPS)		$\frac{45}{300}$	$\frac{37}{300}$
	=	0.15 دينار / سهم	0.37 دينار/ سهم
5- التغير في نصيب السهم (ΔEPS)	=	$\frac{0.15 - 0.10}{0.10}$	$\frac{0.37 - 0.22}{0.22}$
	=	٪50	٪50
6- الرفع التشغيلي×التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب	=	1 × 50٪	1.36 × 50٪
	=	٪50	٪68

مثال (7-7):

باستخدام نفس معطيات المثال السابق ولكن بافتراض أن الربح قبل الفوائد والضرائب قد انخفض بنسبة 50٪ تكون الرافعة التشغيلية للشركتين على النحو التالي (بافتراض ثبات البيانات الأخرى)

	شركة يحيى	شركة بيسان
الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)	30	30
مصروف الفائدة	(صفر)	(16)
صافي الربح قبل الضريبة (EBT)	30	14
ضريبة الدخل 50٪	(15)	(7)
صافي الربح بعد الضريبة	15	7

الحل:

	شركة يحيى	شركة بيسان
1- درجة الرفع المالي (DFL)	1 مرة	1 مرة
2- معدل العائد على الاستثمار (ROI) =	$\frac{15}{300}$ = 0.05	$\frac{7}{100}$ 0.07
3- نصيب السهم من الأرباح (EPS) =	$\frac{15}{300}$ = 0.05 دينار/ سهم	$\frac{7}{100}$ 0.07 دينار/ سهم
4- التغير في نصيب السهم (ΔEPS) =	$\frac{0.05 - 0.10}{0.10}$ = 50٪	$\frac{0.07 - 0.22}{0.22}$ 68٪
5- الرفع المالي× Δ في الربح قبل الفوائد والضرائب =	1 × 50٪ = 50٪	1.36×50٪ 68٪

ثالثا: الرفع المشترك Degree of Combined leveraged (DCL)

درجة الرفع التشغيلي والرفع المالي مع بعضهما تسمى درجة الرفع المشترك، لتوضيح الأثر على عائد السهم الواحد مع أخذ التغير في المبيعات بعين الاعتبار. يمكن التعبير عن درجة الرفع المشترك على النحو التالي:

$$\text{1- درجة الرفع المشترك (DCL)} = \frac{\text{هامش المساهمة}}{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{التغير في المبيعات}} \times \frac{\text{التغير في عائد السهم}}{\text{التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

أو درجة الرفع التشغيلي × درجة الرفع المالي

مثال (8-7):

بافتراض توفر البيانات الخاصة بقائمة الدخل التالية

المبيعات 100000 وحدة × 8 دينار	800000
يطرح التكاليف المتغيرة 100000 × 4	(400000)
هامش المساهمة	400000
يطرح التكاليف الثابتة	(280000)
الربح قبل الفوائد والضرائب	120000
الفوائد المدينة	(37500)

الحل:

يمكن إيجاد درجة الرفع المشترك على النحو التالي:

$$DCL = \frac{100000\ (4-8)}{100000\ (4-8) - 280000 - 37500} = \frac{400000}{82500} = 4.85 \text{ درجة}$$

مثال (9-7):

البيانات التالية تخص شركة الموجب للسنة المالية المنتهية في 2004/ 12/ 31

قائمة دخل شركة الموجب

المبيعات 15000 وحدة × 200 دينار	3000000
يطرح: التكاليف المتغيرة 15000 وحدة × 120 دينار	(1800000)
هامش المساهمة	1200000
يطرح: التكاليف الثابتة	(500000)
الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)	700000
يطرح: الفوائد المدينة	(150000)
الربح قبل الضرائب (EBT)	550000
يطرح: الضريبة 35٪	(192500)
صافي الربح بعد الضرائب	357500
يطرح: توزيعات أسهم ممتازة	(57500)
صافي الربح	300000
عدد الأسهم العادية	150000

نصيب السهم الواحد = 300000 ÷ 150000 = 2 دينار / سهم

المطلوب: احتساب ما يلي:

1- نقطة التعادل بالوحدات وبالقيمة (BEP).

2- درجة الرفع التشغيلي (DOL).

3- درجة الرفع المالي (DFL).

4- درجة الرفع المشترك (DCL).

الحل:

1- نقطة التعادل بالوحدات = $\frac{500000}{(120-200)}$ = 6250 وحدة.

نقطة التعادل بالقيمة = $\frac{500000}{\frac{(120-200)}{200} \times 100}$ = $\frac{500000}{\%40}$ = 1250000 دينار.

2- درجة الرفع التشغيلي (DOL) = $\frac{1200000}{700000}$ = 1.714 مرة.

3- درجة الرفع المالي (DFL) = $\frac{700000}{550000 - \frac{57500}{(1-\%35)}}$

= $\frac{700000}{550000 - 88461.5}$ = $\frac{700000}{461538.47}$ = 1.517 مرة

4- درجة الرفع المشترك (DCL)

= درجة الرفع التشغيلي × درجة الرفع المالي

= 1.714 × 1.517 = 2.600 مرة

تمارين محلولة:

تمرين رقم[1]:

بافتراض أن شركة الفلاح التجارية تعتقد أن حجم المبيعات سوف يزداد بنسبة 10٪ في العام القادم 2004، بالإضافة إلى ذلك فالإدارة تتوقع أن تستمر التكاليف المتغيرة بنسبة 60٪ من المبيعات، والتكاليف الثابتة سوف تظل عند مستوى 200000 دينار ويلاحظ أن تغيير نسبة المبيعات سوف تنشئ قائمة دخل متوقعة لعام 2004 على النحو التالي:

قائمة الدخل المقارنة لعام 2003 – 2004

البيان	2003	2004
المبيعات	1250000	1375000
– تكاليف متغيرة (60٪ من المبيعات)	750000	825000
تكاليف ثابتة (دون تغيير)	200000	200000
الربح قبل الفوائد والضرائب	300000	350000
– مصروف الفوائد	50000	50000
الربح قبل الضرائب	250000	300000
ضرائب الدخل 40٪	100000	120000
صافي الربح	150000	180000
– توزيعات أسهم ممتازة	50000	50000
صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية	100000	130000
÷ عدد الأسهم العادية المتداولة	(500000)	(500000)
= ربحية السهم الواحد	0.20	0.26
سعر بيع الوحدة	8	8

عدد الوحدات المباعة	156250	171875
نقطة التعادل بالوحدات	62500	62500
نقطة التعادل بالدينار	500000	500000
نسبة التغير في المبيعات عن العام السابق		%10
نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب		%16.67
نسبة التغير في ربحية السهم الواحدة		%30

الحل:

∴ درجة الرفع التشغيلي لعام 2003 =

$$\frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب لعام 2004 – الأرباح قبل الفوائد والضرائب لعام 2003}}{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب لعام 2003}}$$

$$= \frac{350000 - 300000}{300000} \times 100 = \%16.67$$

$$\therefore \text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

$$= \frac{\%16.67}{\%10} = 1.667$$

$$\text{أو} = \frac{1250000 - 750000}{300000} = 1.667$$ مرة.

$$\text{درجة الرفع المالي} = \frac{\text{نسبة التغير في ربحية السهم الواحد}}{\text{نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}$$

لحساب نسبة التغير في ربحية السهم الواحد فإنها =

$$\frac{\text{ربحية السهم الواحد لعام 2004 - ربحية السهم الواحد لعام 2003}}{\text{ربحية السهم الواحد لعام 2003}} \times 100$$

$$= \frac{0.20 - 0.26}{0.20} \times 100 = 30\%$$

$$\therefore \text{درجة الرفع المالي} = \frac{\text{نسبة التغير في ربحية السهم الواحد}}{\text{نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}$$

$$= \frac{30\%}{16.67} = 1.80 \text{ مرة}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الأرباح قبل الضرائب} - \frac{\text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{(1- معدل الضريبة)}}}$$

$$= \frac{300000}{250000 - \frac{50000}{(0.40-1)}} = 1.80$$

درجة الرفع المشترك

$$= \frac{\text{نسبة التغير في ربحية السهم الواحد}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

$$= \frac{30\%}{10\%} = 3 \text{ مرة}$$

تمرين رقم (2)

البيانات التالية تخص شركتين

	(أ)	(ب)
الربح قبل الفوائد والضرائب	60000	40000
تكاليف الفائدة	10000	1000
التكاليف الثابتة	60000	20000
التكاليف المتغيرة للوحدة	1 دينار	1.5 دينار
سعر بيع الوحدة	2 دينار	2 دينار

لحساب درجة رفع التشغيل والرفع المالي والمشترك عند مستوى إنتاج 240000 وحدة

المطلوب:

1- احتساب درجة رفع التشغيل للشركتين.

2- احتساب درجة الرفع المالي للشركتين.

3- احتساب درجة الرفع المشترك للشركتين.

الحل:

1- درجة رفع التشغيل

للشركة (أ) = $\frac{(1-2)\ 240000}{60000 - (1-2)\ 240000} = \frac{240000}{180000} = 1.334$ مرة

للشركة (ب) = $\frac{(1.50-2)\ 240000}{20000 - (1.50-2)\ 240000} = \frac{120000}{100000} = 1.20$ مرة

2- درجة الرفع المالي

$$\text{للشركة (أ)} = \frac{60000}{60000 - 10000} = \frac{60000}{50000} = 1.20 \text{ مرة}$$

$$\text{للشركة (ب)} = \frac{40000}{40000 - 1000} = \frac{40000}{39000} = 1.026 \text{ مرة}$$

3- درجة الرفع المشترك

$$\text{للشركة (أ)} = \frac{24000\ (2-1)}{240000\ (2-1) - 60000 - 10000} = 1.4117 \text{ مرة}$$

$$\text{للشركة (ب)} = \frac{24000\ (2-1.5)}{240000\ (2-1.5) - 20000 - 1000} = 1.212 \text{ مرة}$$

تمرين رقم (3)

البيانات التالية تخص شركتين س، ص

	شركة س	شركة ص
المبيعات	1800000	1500000
التكاليف المتغيرة	450000	750000
التكاليف الثابتة	900000	375000

المطلوب:

احتساب ما يلي:

1- نسبة الربح للمبيعات للشركتين.

2- نقطة التعادل.

3- درجة الرفع التشغيلي للشركتين.

الحل:

1- نسبة الربح للمبيعات

$$\text{هامش المساهمة للشركة س} = \frac{450000 - 1800000}{1800000}$$

$$= \frac{1350000}{1800000} = 75\%$$

$$\text{هامش المساهمة للشركة ص} = \frac{750000 - 1500000}{1500000}$$

$$= \frac{750000}{1500000} = 25\%$$

$$\text{نسبة الربح للمبيعات للشركة س} = \frac{900000 - 1350000}{1800000}$$

$$= \frac{450000}{1800000} = 25\%$$

$$\text{نسبة الربح للمبيعات للشركة ص} = \frac{375000 - 750000}{1500000}$$

$$= \frac{375000}{1500000} = 25\%$$

2- نقطة التعادل للشركة س $= \frac{900000}{75\%} = 1200000$ دينار

$$\text{نقطة التعادل للشركة ص} = \frac{3750000}{\%50} = 750000 \text{ دينار}$$

3- $$\text{درجة الرفع التشغيلي للشركة س} = \frac{1350000}{450000} = 3 \text{ مرة}$$

$$\text{درجة الرفع التشغيلي للشركة ص} = \frac{750000}{375000} = 2 \text{ مرة}$$

تمرين رقم (4)

البيانات التالية مستخرجة من سجلات شركة جراسيا

الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)	1120000
الربح قبل الضرائب (EBT)	320000
التكاليف الثابتة	700000

المطلوب : احتساب ما يلي:

1- درجة الرفع التشغيلي (DOL).

2- درجة الرفع المالي (DFL).

3- درجة الرفع المشترك (DCL).

الحل:

1- $$\text{درجة الرفع التشغيلي للشركة} = \frac{\text{هامش المساهمة}}{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

أو $$\frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب + التكاليف الثابتة}}{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

$$= \frac{700000 + 1120000}{1120000} = 1.625$$ مرة

2- درجة الرفع المالي للشركة = $\frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الربح قبل الضرائب}}$

$$= \frac{1120000}{320000} = 3.5$$ مرة

3- درجة الرفع المشترك = درجة الرفع التشغيلي × درجة الرفع المالي

$= 1.625 \times 3.5 = 5.687$ مرة

تمرين رقم (5)

بالرجوع إلى بيانات الحالة السابقة أوجد نسبة التغير في عائد السهم إذا حصل ازدياد في المبيعات بنسبة 5٪.

الحل:

درجة الرفع المشترك = $\frac{\text{التغير في عائد السهم}}{\text{التغير في المبيعات}}$

$5.6875 = \frac{\text{التغير في عائد السهم}}{5}$

التغير في عائد السهم = $5 \times 5.6875 = 28.4375$٪

تمرين رقم (6)

إذا كانت درجة الرفع التشغيلي (DOL) لشركة الشمس (1.50) درجة ودرجة الرفع المالي (DFL) (2) وبافتراض حدوث زيادة في مبيعات الشركة بنسبة 15٪.

المطلوب:

أ- تحديد الأثر المتوقع لهذه الزيادة على كلٍ من

1- الربح التشغيلي (EBIT).

2- عائد السهم (EPS).

الحل:

أ- زيادة المبيعات بنسبة 15٪

$$\text{درجة الرفع التشغيلي (DOL)} = \frac{\text{عائد المساهمة (المساهمة الحدية)}}{\text{الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}$$

$$= \frac{(\Delta EBIT)}{\Delta S}$$

$$1.50 = \frac{(\Delta EBIT)}{15\%}$$

∴ الزيادة في الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = 22.5٪

2- عائد السهم

$$\text{أو } DFL = \frac{\Delta EPS}{\Delta EBIT}$$

$$= 2 = \frac{\Delta EPS}{22.5\%}$$

= 45٪ أي أنه سوف يكون هناك زيادة في EPS = 45٪

مسرد المصطلحات

الرفع المشترك	Combined Leverage
الرفع المالى	Financial Leverage
الرافعة	Leverage
درجة الرفع	Leverage Degree
الرافعة التشغيلية	Operating Leverage

أسئلة الفصل السابع

1- وضح ما هو المقصود بالرافعة المالية؟

2- هل تعمل الرافعة المالية دائماً على زيادة عائد السهم؟ وكيف يؤدي استخدام الرفع المالي إلى زيادة المخاطر المالية؟

3- وضح مزايا وعيوب أنواع الرفع المالي؟

4- عرف الرفع التشغيلي؟ وكيف يتم احتساب درجة الرفع التشغيلي؟

5- ما هي درجة الرفع المشترك؟ وكيف يتم احتسابها؟

6- البيانات التالية خاصة لشركة الصالح لعام 2004

قائمة الدخل لعام 2004

المبيعات	500000
يطرح: تكاليف متغيرة	200000
هامش المساهمة	300000
يطرح: تكاليف ثابتة	100000
الربح قبل الفوائد والضرائب	200000
يطرح: فوائد مدينة	62500
الربح قبل الضريبة	137500
يطرح: الضريبة 40٪	55000
صافي الربح	82500
نصيب السهم من الأرباح (60000)	1.375 دينار / سهم

المطلوب:

1- درجة الرفع التشغيلي (DOL).

2- درجة الرفع المالي (DFL).

3- درجة الرفع المشترك (DCL).

7- تقوم شركة زهير الصناعية ببيع أحد المنتجات بسعر بيع 70 دينار للوحدة، وقد كانت الأرباح الصافية للشركة في عام 2003 مبلغ 1200000 دينار. وبلغت التكاليف الثابتة 400000 دينار، والتكاليف المتغيرة للوحدة 38 دينار وقد بلغت قيمة فوائد الديون على الشركة 72000 دينار، وتبلغ قيمة الضريبة المستحقة على الشركة 50٪ كضريبة دخل.

المطلوب:

1- ما هي كمية مبيعات عام 2003؟
2- أوجد درجة الرفع التشغيلي؟
3- أوجد درجة الرفع المالي؟
4- أوجد درجة الرفع المشترك؟
5- في حالة زيادة المبيعات إلى 64000 وحدة ما هو أثر ذلك على درجة الرفع المشترك؟
6- في حالة زيادة فائدة الديون إلى 108000 دينار ما هو أثر ذلك على درجة الرفع المشترك؟
7- إذا زادت التكاليف الثابتة لتصبح 600000 دينار حدد أثر ذلك على درجة الرفع المشترك؟

8- البيانات التالية مستخرجة من سجلات شركة فراس التجارية عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 2004

المبيعات 300 وحدة	6000000
يطرح: تكاليف متغيرة	3000000
هامش المساهمة	3000000
يطرح: التكاليف الثابتة	1500000
الربح قبل الفوائد والضرائب	1500000
يطرح: مصروف الفائدة	300000
الربح قبل الضرائب	1200000
يطرح: الضريبة 40٪	480000
صافي الربح	720000
عدد الأسهم العادية	120000 سهم

المطلوب:

1- درجة الرفع التشغيلي (DOL).

2- درجة الرفع المالي (DFL).

3- درجة الرفع المشترك (DCL).

4- إيجاد نقطة التعادل (BEP).

5- إيجاد عائد السهم العادي (EPS).

6- إذا حصل زيادة في المبيعات بمعدل 50٪ ما هو أثر ذلك على عائد السهم العادي؟

7- إذا حصل انخفاض في المبيعات بمعدل 25٪ ما هو أثر ذلك على عائد السهم العادي؟

9- شركة عُمر للصناعات تعمل في القطاع الخاص وقد حققت الشركة في عام 2003 مبيعات إجمالية قدرها 9802000 وقد توفرت البيانات المالية الأخرى عن الشركة.

صافي الدخل	15231000
القروض	16547000
الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)	4317000
الفوائد	3439000
التكاليف الثابتة	11823000

المطلوب: احتساب ما يلي:

1- نسبة الديون لحقوق الملكية.

2- درجة الرفع التشغيلي.

3- درجة الرفع المالي.

4- درجة الرفع المشترك.

المراجع

المراجع العربية:

1. توفيق حسون - الإدارة المالية "قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي - الطبقة السابعة - منشورات جامعة دمشق - 1995م.
2. خير شاكر وإسماعيل وعبد الناصر نور - التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) - الطبعة الأولى - عمان، 2000م.
3. طارق عبد العال، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
4. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر، عمان، 2002.
5. عبد الستار مصطفى الصياح وسعود جابر العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
6. محمد أيمن الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الثالثة- مكتبة العبيكان.
7. محمد عطية مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
8. مفلح عقل - مقدمة في الإدارة المالية - الطبعة الأولى - البنك العربي - عمان - الأردن، 1995.

المراجع الأجنبية:

1. Pandey, I. M., "Financial Management", Sixth revised edition, Vikas Publishing House Private ttd, New Delhi, 1995.
2. Khan, M. Y and Jain, P. K., "Financial Management, Text and Problems, 2nd edition, Tata Mc. Grow - Hill Publishers Company ttd, New Delhi, 1993.
3. Seymour Friedland, "Principles of Financial management, Winthrop Publishers, Inc. Cambridge, Massachusetts, 1979.

تحليل القوائم المالية

مدخل نظري وتطبيقي

Financial Statement Analysis



9789957062965